جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

تحت عنوان

دور التمويل التعاوني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

دراسة مقارنة بين التجربة الألمانية والماليزية وإمكانات استفادة الجزائر منها

إعداد الطلبة:

عطايلية نسرين

إشراف الأستاذ:

باهي موسى

السنة الجامعية 2023 – 2024

شكر و تقدير

في البداية نشكر الله و نحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة و النافعة نعمة العلم و البصيرة.

أما بعد يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل و العرفان إلى الأستاذ المشرف "باهي موسى" على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة و على كل المجهودات التي بذلها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

و أختم بالشكر الخاص للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة المحترمة على تحملهم أعباء قراءة هذا البحث و تقييمه فلهم خالص الامتنان.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين

شيء جميل أن يسعى الإنسان إلى النجاح و يحصل عليه و الأجمل أن يذكر من كان السبب في ذلك.

أهدي بكل حب مذكرة تخرجي إلى نفسي العظيمة الفتية التي تحملت كل العثرات و أكملت رغم الصعوبات.

إلى ملاكي الطاهر سندي و ملاذي و قوتي بعد الله داعمتي الأولى و الأبدية "أمي"

إلى أعظم شخص و أعز إنسان على روحي، إلى من أحمل اسمه بكل فخر و اعتزاز " أبي"

إلى من دامت لي أياديهم وقت ضعفي، إلى ضلعي الثابت و أمان قلبي "إخوتي"

إلى أصدقاء السنين و أصحاب الشدائد و ملهمين نجاحي.

إلى روح "جدي" و "جدتي" الغاليان اللذان لطالما تمنوا لحظة تخرجي.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و تقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I-V
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VII
مقدمة عامة	أ - و
الفصل الأول: مدخل إلى التنمية المستدامة	37-01
تمهيد	01
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	02
المطلب الأول: كرونولوجيا تطور التنمية المستدامة	02
المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة	07
الفرع الأول: تعريف التنمية و الاستدامة	07
الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة	08
الفرع الثالث: تعريف التنمية المستدامة في مجالات المعرفة	09
الفرع الرابع: تعريف التنمية المستدامة من منظور إسلامي	09
الفرع الخامس: تعريف التنمية المستدامة حسب المنظمات و الهيئات الدولية	10
الفرع السادس: التعريف الأكاديمية للتنمية المستدامة	10
المطلب الثاني: محاور التنمية المستدامة	11
الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة	11
الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة	12
الفرع الثالث: مقومات التنمية المستدامة	15
الفرع الرابع: مبادئ التنمية المستدامة	16
المبحث الثاني: أبعاد و ممارسات تحقيق التنمية المستدامة	18
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة	18
الفرع الاول: البعد الاجتماعي	18
الفرع الثاني: البعد الاقتصادي	19

الفرع الثالث: البعد البيئي	19
الفرع الرابع: البعد التكنولوجي	20
الفرع الخامس: البعد السياسي	21
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة	21
الفرع الأول: المؤشرات الاجتماعية	22
الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية	23
الفرع الثالث: المؤشرات البيئية	24
المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية المستدامة	24
الفرع الأول: مفهوم استراتيجية التنمية المستدامة	24
الفرع الثاني: الأسس الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	25
المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية المستدامة و التحديات و المعوقات التي تواجهها	25
المطلب الأول: مفهوم تمويل التنمية	26
المطلب الثاني: المصادر التقليدية و المستحدثة لتمويل التنمية المستدامة	26
الفرع الأول: المصادر التقليدية لتمويل التنمية المستدامة	26
الفرع الثاني: المصادر المستحدثة لتمويل التنمية المستدامة	29
المطلب الثالث: التحديات و المعوقات التي تواجه مسار التنمية المستدامة	33
الفرع الأول: التحديات التي تواجه التنمية المستدامة	34
الفرع الثاني: معوقات التنمية المستدامة	35
خاتمة الفصل	37
الفصل الثاني: الأسس النظرية للتعاونيات و التمويل التعاوني	38
تمهيد	38
المبحث الأول: الإطار النظري للتعاونيات	39
المطلب الأول: ماهية التعاونية	39
الفرع الأول: مفهوم التعاونية	39
الفرع الثاني: السياق التاريخي للحركة التعاونية	40
المطلب الثاني: أهداف و مبادئ التعاونية	44
الفرع الأول: أهداف التعاونية	44

الفرع الثاني: مبادئ التعاونية	45
المطلب الثالث: أنواع و وظائف التعاونيات	46
الفرع الأول: أنواع التعاونيات	46
الفرع الثاني: وظائف التعاونيات	47
المطلب الرابع: مصادر تمويل التعاونيات	48
المبحث الثاني: عموميات حول التمويل التعاوني	49
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التمويل التعاوني	50
الفرع الأول: نشأة التمويل التعاوني	50
الفرع الثاني: تعريف التمويل التعاوني	51
الفرع الثالث: خصائص التمويل التعاوني	53
المطلب الثاني: توصيف التمويل التعاوني	53
الفرع الأول: أهمية التمويل التعاوني	53
الفرع الثاني: مبادئ التمويل التعاوني	54
الفرع الثالث: أنواع التمويل التعاوني	55
المطلب الثالث: أطراف عملية التمويل التعاوني و إطار تنظيمها	57
الفرع الأول: أطراف عملية التمويل التعاوني	57
الفرع الثاني: إطار تنظيم عملية التعاوني	58
المطلب الرابع: المؤسسات المالية التعاونية	59
الفرع الأول: البنوك التعاونية	59
الفرع الثاني: الاتحادات الائتمانية	61
المبحث الثالث: دور التعاونيات و التمويل التعاوني في تحقيق التنمية المستدامة	61
المطلب الأول: الدور التنموي المستدام للتعاونيات	61
الفرع الأول: دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية	62
الفرع الثاني: دور التعاونيات في التنمية الاقتصادية	63
المطلب الثاني: دور التمويل التعاوني في تحقيق التنمية المستدامة	64
المطلب الثالث: عوامل نجاح التعاونيات و التحديات التي تواجهها	65
الفرع الأول: عوامل نجاح التعاونيات	65

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه التعاونيات	66
المطلب الرابع: مزايا و مخاطر التمويل التعاوني	67
الفرع الأول: مزايا التمويل التعاوني	67
الفرع الثاني: مخاطر التمويل التعاوني	69
خلاصة الفصل	71
الفصل الثالث: مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الألمانية وإمكانات استفادة الجزائر منها	72
تمهيد	72
المبحث الأول: التجربة الماليزية في التمويل التعاوني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة	72
المطلب الأول: ملامح التنمية الاقتصادية في ماليزيا	73
الفرع الأول: مراحل تطور الاقتصاد في ماليزيا	73
الفرع الثاني: تطور قطاعات الاقتصاد في ماليزيا	77
المطلب الثاني: ركائز النموذج التنموي الماليزي	80
الفرع الأول: سياسات و استراتيجيات التنمية في ماليزيا	80
الفرع الثاني: مقومات النموذج التنموي في ماليزيا	83
الفرع الثالث: عوامل نجاح تجربة التنمية في ماليزيا	86
المطلب الثالث: مكانة التمويل التعاوني في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا	88
الفرع الأول: نشأة وتطور التمويل التعاوني في ماليزيا	88
الفرع الثاني: دور التمويل التعاوني في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا	90
المبحث الثاني: التجربة الألمانية في التمويل التعاوني ودوره في التنمية المستدامة	91
المطلب الأول: نبذة عن التجربة الألمانية	91
الفرع الأول: النهضة الاقتصادية الألمانية	91
الفرع الثاني: تطور قطاعات الاقتصاد الألماني	93
المطلب الثاني: ركائز التنمية في ألمانيا	95
الفرع الأول: سياسات التنمية المستدامة في ألمانيا	95
الفرع الثاني: استراتيجيات التنمية المستدامة في ألمانيا	96
الفرع الثالث: عوامل نجاح التجربة التنموية الألمانية	97
المطلب الثالث: مكانة التعاونيات في تحقيق التنمية المستدامة في ألمانيا	98

الفرع الأول: نشأة و تطور التعاونيات في ألمانيا	99
الفرع الثاني: دور التعاونيات في تحقيق التنمية المستدامة في ألمانيا	103
المبحث الثالث: الدروس المستفادة من تجربة ماليزيا وتجربة ألمانيا في حالة الجزائر	104
المطلب الأول: التنمية المستدامة في الجزائر و تحدياتها	105
الفرع الأول: جهود الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة	105
الفرع الثاني: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر	106
المطلب الثاني: مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الألمانية	107
المطلب الثالث: مدى استفادة الجزائر من التجربة الماليزية و التجربة الألمانية	108
الفرع الأول: الاستفادة من التجربة الماليزية في الجزائر	108
الرفع الثاني: الاستفادة من التجربة الألمانية في الجزائر	112
خلاصة الفصل	114
الخاتمة	115
قائمة المصادر والمراجع	132-119
الملخص	133

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (1–1)	أهم المحطات الحاسمة في تاريخ التنمية المستدامة	06
الجدول رقم (2–1)	الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة	13
الجدول رقم (3–1)	مقارنة التربة الماليزية و التجربة الألمانية	107

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1–1)	التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة	05
الشكل رقم (1–2)	مفهوم الاستدامة	07
الشكل رقم (1–3)	أهداف التنمية المستدامة وفق الخطة 2030	15
الشكل رقم (1–4)	تكامل أبعاد عملية التنمية المستدامة	21
الشكل رقم (2–1)	مبادئ التعاونية	46
الشكل رقم (2–2)	أنواع التمويل التعاوني	57
الشكل رقم (3–1)	ماليزيا– صورة تلخيصيه لتطور مسار التنمية 1960	77
الشكل رقم (3–2)	النظام التعاوني في ألمانيا – هيكل الجمعيات والشركات–	102

مقدمة عامة

مقدمة:

منذ أواخر القرن العشرين أصبح للتنمية المستدامة مكانة بارزة على المستوى المحلي و الدولي، حيث غدت مطلبا أساسيا تسعى إلى تحقيقه البلدان النامية و المتقدمة و غاية تستوجب مشاركة فعالة من كافة أفراد المجتمع على اختلاف شرائحه و فئاته لتحقيق مستهدفات العملية التنموية، التي تدعو إلى إحداث نوع من التوافق بين إشباع الحاجات الحالية و تحقيق الاستدامة المستقبلية أي تحقيق توزيع عادل لعوائد التنمية بين أجيال الحاضر و المستقبل. و يرتبط نجاح تحقيق أهداف العملية التنموية بمدى توافر الموارد المالية بشكل مستمر و متزايد و هذا ما قد يشكل حاجزا أمام البلدان و خاصة النامية منها، لعدم توفرها على الموارد الضرورية لتمويل متطلباتها التنموية و هذا ما يجعلها غير قادرة على مجابهة التحديات التنموية.

و مع تعاظم التحديات التنموية في مختلف بلدان العالم، أصبح من الضروري البحث عن آليات تمويلية حديثة يتحقق بموجبها تلبية الحاجيات و المتطلبات، و صياغة استراتيجيات تنموية وطنية تتضمن تعزيز الإمكانات المتاحة و جعلها في خدمة التنمية، و ضمن هذا السياق قد شهد العالم خلال السنوات الأخيرة عدة مبادرات مبتكرة تهدف إلى جمع الأموال بتضافر جهود المجتمع الدولي لسد حاجيات التنمية على الصعيد العالمي، و من أهم الآليات التمويلية المستحدثة نجد ما يسمى "التمويل التعاوني" الذي برز كآلية لتفعيل قيم التعاون و التكافل الإسلامي و كوسيلة لمساعدة الدول النامية في تطبيق أهداف البرامج التنموية، و قد تعددت أصنافه و تباينت طرق عمله، لكن الأكثر طلبا هي التي تتماشى مع التقنيات المالية المستحدثة التي من شأنها دعم الابتكار و تعزيز مستويات الشمول المالي خاصة في البلدان الأقل نموا.

و في إطار تنامي دور التقنيات المالية الحديثة، أخذت العديد من الدول التمويل التعاوني كوسيلة مبتكرة و منهجا في تحقيق أهدافها التنموية، و من أبرزها "ماليزيا" و "ألمانيا" اللذان أصبحى نموذجا تحتذى به البلدان المتقدمة و النامية، و الجزائر من بين هذه البلدان التي تحاول السير نحو ركب قافلة هذه التجارب الرائدة.

1- إشكالية البحث:

من هذا المنطلق يتبادر إلى أذهاننا صياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث و التي يتضمنها السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة التمويل التعاوني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

2- الأسئلة الفرعية:

يقودنا هذا التساؤل الجوهري إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي نوجزها في ما يلي:

- فيما تتمثل استراتيجيات التنمية المستدامة؟

- من هي الجهات المانحة للتمويل التعاوني؟

- ما إمكانية استفادة الجزائر من التجارب الدولية الرائدة في حالة "ماليزيا" و "ألمانيا"؟

3- فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات الفرعية ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- تسعى البلدان لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تصميم استراتيجيات تترجم الأهداف الإنمائية و تعزز أبعادها.

- يعتبر التمويل التعاوني وسيلة لدعم المشاريع و المبادرات المبتكرة دون وساطة المؤسسات المالية، بل عبر تقنيات مالية حديثة.

- تسعى الجزائر إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال السير على خطى النماذج الرائدة عالميا "ماليزيا" و "ألمانيا" و التي من أهمها تبني التمويل التعاوني كأداة فعالة تسمح لها بتحقيق حاجياتها التنموية.

4- أهمية البحث:

- تنبع أهمية هذه الدراسة في كون موضوعها يرتبط ارتباط وثيقا مع التغيرات و التطورات الحديثة على المستوى العالمي، لأننا نناقش تطبيق التنمية المستدامة التي أصبحت نهجا و أسلوبا لأغلب دول العالم بالاعتماد على آليات و أدوات تمويلية مبتكرة.

- كذلك تحتوي الدراسة التي بين أيدينا على أهمية الدور الذي تلعبه التعاونيات بمختلف صورها في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، و كذا توضيح أهمية التمويل التعاوني كآلية مبتكرة ساهمت في علاج العديد من المشكلات التي تعاني منها الدول.

ومما يكسبها أهمية بالغة هو تعرضها لمدى فعالية دمج طرق التمويل المستحدثة في تحقيق متطلبات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية وخاصة الجزائر في ظل التحديات التنموية.

5- أهداف البحث:

من خلال هذا البحث نسعى للوصول إلى مجموعة من الغايات منها:

– الوقوف على التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة و الأهداف التي بنيت عليها و التحديات التي تواجهها.

– تحديد المفاهيم الأساسية للتمويل التعاوني و إبراز دوره في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

– تسليط الضوء على تجارب رائدة في مجال التمويل التعاوني.

– تقييم مدى فعالية التمويل التعاوني في تحقيق التنمية المستدامة في كل من ماليزيا و ألمانيا.

– محاولة إبراز المنافع التي تتحصل عليها الجزائر من جراء الاستنباط من تجربة ماليزيا و تجربة ألمانيا.

– إرشاد و توعية جل الفئات في المجتمع على ضرورة تجسيد مبادئ التعاون و التكافل لما له من أثر إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة.

6– أسباب اختيار موضوع البحث:

إن أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هي:

– الرغبة الشخصية في البحث و الاستكشاف في موضوع التنمية المستدامة و دور التمويل التعاوني في تحقيق أهدافها.

– تم اختيار موضوع دور التمويل التعاوني في تحقيق التنمية المستدامة لأنه من أهم المواضيع في العصر الراهن التي لم يتم التطرق إليها كثيرا رغم الأهمية البالغة التي يحتويها.

–إبراز الدور الفعال للتمويل التعاوني، و محاولة لفت الباحثين لإثراءه على البيئة الجزائرية.

7– حدود البحث:

تحددت دراسة هذا البحث بالمجالات التالية:

– الحدود الزمانية: الإطار الزماني للدراسة غير محدد لأن موضوع "دور التمويل التعاوني في تحقيق التنمية المستدامة" لا زال حديث و قيد الدراسة. تطرقنا فقط لمحطات تاريخية للتمويل التعاوني و التنمية المستدامة.

– الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة على نماذج رائدة استطاعت تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاعتماد على التمويل التعاوني كأداة تمويلية، كالتجربة الماليزية الإسلامية و التجربة الألمانية و محاولة إبراز الدروس المستفادة من هذه التجارب و تجسيدها في الواقع الجزائري.

8– منهج و أدوات البحث:

لأجل توضيح الأفكار و تسليط الضوء على النتائج، و للقيام بتحليل علمي و منهجي للموضوع تم المزج بين المناهج التالية:

– **المنهج التاريخي:** تم اتباع المنهج التاريخي لرصد تطور المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة و كذا تتبع مراحل نشأة الحركات التعاونية.

– **المنهج الوصفي التحليلي:** تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بالجوانب النظرية للموضوع و التعريف بالمتغيرات الأساسية للبحث، و تحليلها لاستخلاص صورة واضحة حول دور التمويل التعاوني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

– **منهج دراسة حالة:** تم الاعتماد عليه في الفصل الأخير من أجل إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي و ذلك من خلال اللجوء إلى التمويل التعاوني كآلية مستحدثة لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة.

– **المنهج المقارن:** تم الاعتماد على المنهج المقارن في الجانب التطبيقي بين كل من "تجربة ماليزيا" و "تجربة ألمانيا" و استنتاج مدى إمكانية الجزائر الاستفادة بين التجربتين.

و فيما يتعلق بأدوات البحث المستخدمة تتمثل أساسا في:

– القيام بالمسح الكتبي فيما يخص الجانب النظري، و ذلك بالاعتماد على الكتب ذات العلاقة بالموضوع و البحوث و الدراسات المنشورة في الدوريات و المجلات أو في شكل أوراق بحثية في الملتقيات العلمية، بالإضافة إلى البحوث المقدمة في رسائل الماجستير و أطروحات الدكتوراه، كما تم الاعتماد على المواقع المتواجدة على شبكة الأنترنت، أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد فيه على مجموعة من المقالات و التقارير و مواقع الأنترنت و التي أغلبها باللغة الأجنبية.

9– الدراسات السابقة:

للوصول إلى أهداف الدراسة اعتمدنا على الدراسات و البحوث السابقة التي تناولت أحد الجوانب المتعلقة بموضوع بحثنا، و قد تم تصنيفها وفق الحداثة و حسب درجة ارتباطها بموضوع الدراسة على النحو التالي:

– دراسة عبد الكريم حسن سلامة أبو مطاوع دراغمة، رسالة ماجستير، بعنوان **"دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل و تعزيزها في سوق العمل من وجهة نظر ممثلي الجمعيات التعاوني"**، جامعة القدس، 2012، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل و تعزيزيها في سوق العمل من وجهة نظر ممثلي الجمعيات التعاونية، إضافة إلى التعرف على العوامل المؤثرة سلبا على دورها في توفير فرص العمل و كذلك إسهامات الجهات المسؤولة و الشريكة في تعزيز العمل التعاوني، و خلصت إلى ضعف مشاريع الحركة التعاونية و عدم فعاليتها في توفير فرص العمل و إلى الدور المحدود للاتحادات القطاعية و الاتحاد

العام، و استخدم الباحث المنهج الوصفي لإنجاز الدراسة و استعان باستبانة استهدفت إدارات جميع الجمعيات التعاونية العاملة. و توصلت الدراسة إلى أن دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل و تعزيزها متوسطا و لم يرق إلى الدور المطلوب، و تتقاطع دراستنا مع دراسة الباحث في دور التعاونيات في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و تختلف دراستنا عنه في أن التعاونيات أصبحت لها مكانة في الدول خاصة ألمانيا إذ أصبحت لها تشريعات قانونية و تخصص لها ميزانية أي أنها توصلت إلى الدور المطلوب منها.

– دراسة سوسن صالح عبد الله صلاح، رسالة ماجستير، بعنوان "**تعاونيات سكنية زراعية من أجل تنمية ريفية مستدامة في منطقة أريحا و الأغوار**"، جامعة النجاح الوطنية، 2016، هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على سبل الوصول إلى تنمية ريفية مستدامة من خلال دراسة و تحليل سبب ضعف الواقع التنموي في منطقة أريحا و الأغوار بالرغم من إمكانية توفرها و الحاجة الماسة لها، و أن التعاونيات السكنية الزراعية غير ممارسة على أرض الواقع و تكاد فلسطين تخلو من أي تجربة أو دراسة لها بالرغم من أهميتها و ارتباطها بالتنمية، و اعتمدت الدراسة في منهجها بشكل أساسي على المنهجين الوصفي و التحليلي من خلال المعلومات المتوفرة من المصادر ذات العلاقة ، إضافة إلى المعلومات التي جمعت من خلال الاستبانة التي تم تصميمها و اختيارها لتحقق أهداف البحث، و توصلت الدراسة إلى أن التعاونيات لها دور رئيسي في توفير الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي و النفسي و البيئي و تأمين الخدمات الاجتماعية للفئة المستهدفة، و تتقاطع دراستنا مع دراسة الباحث في موضوع التنمية المستدامة و دور التعاونيات كوسيلة هامة في تحقيقها، و تختلف دراستنا عن دراسة الباحث في بيان مدى استفادة الجزائر عند انتهاجها للأسلوب التعاوني في تحقيق التنمية.

– دراسة أحمد زيطوط، رسالة ماجستير، بعنوان "**تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية**"، جامعة الجزائر، 2008، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع تمويل التنمية المستدامة الذي يعتبر معضلة مستعصية الحل على خلفية عدم فعالية آليات التمويل التقليدية، مما أصبح من الضروري البحث عن آليات تمويل ناجعة و مبتكرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، و اعتمدت الدراسة في منهجها على المنهج الوصفي لتقديم مفهوم التنمية المستدامة و آليات تنفيذها، و على المنهج التحليلي لدراسة آليات التمويل و تحليل الإحصائيات و المعطيات المتعلقة بالتنمية المستدامة و إسقاطها على حالة الجزائر، و توصلت هذه الدراسة إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية و متعددة الأطراف ضرورية عدم بلوغها التنمية المنشودة لكنها قد تغطي احتياجات ملحة لكثير من الدول النامية، و تتقاطع دراستنا مع دراسة الباحث في دور آليات التمويل المبتكرة في تحقيق أهداف التنمية

المستدامة، و تختلف دراستنا عن دراسة الباحث في بيان أهمية التمويل التعاوني في تحقيق التنمية المستدامة في كل من دولة ماليزيا و ألمانيا و مدى استفادة الجزائر من هاتين التجربتين الرائدتين.

10- هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة و للتأكد من صحة الفرضيات الموضوعة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كالتالي:

- الفصل الأول: مدخل للتنمية المستدامة، و الذي قسم إلى ثلاثة مباحث، حيث خصص المبحث الأول المعنون ب " **الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة"** لكرونولوجيا تطور التنمية المستدامة و أهم التعاريف المقدمة لها، و كذا التطرق إلى سماتها، أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان **"أبعاد و ممارسات تحقيق التنمية المستدامة"** وتم التعرض فيه إلى: أبعاد و مؤشرات و استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة، و في المبحث الثالث تم الإشارة إلى مصادر تمويل التنمية المستدامة التقليدية و المبتكرة و التحديات و المعوقات التي تواجهها.

- الفصل الثاني: الأسس النظرية للتعاونية و التمويل التعاوني، قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث هو الآخر، حيث تناولنا في المبحث الأول **"الإطار النظري للتعاونية"** و تم الإشارة فيه إلى ماهية التعاونية و أنواعها و وظائفها و مصادر تمويلها، أم المبحث الثاني المعنون ب **"عموميات حول التمويل التعاوني"** فقد خصص لتقديم مفاهيم أساسية حول التمويل التعاوني و بيان الأطراف الفاعلة في عملية التمويل التعاوني و إطار تنظيمها و كذا أبرز المؤسسات المالية التعاونية، فيما تضمن المبحث الثالث دور التعاونيات و التمويل التعاوني في تحقيق التنمية المستدامة و كذا عوامل نجاح التعاونيات و التحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى مزايا و مخاطر التمويل التعاوني.

الفصل الثالث: مقارنة بين التجربة الماليزية و الألمانية و إمكانات استفادة الجزائر منها، كان عبارة عن دراسة حالة لتجارب رائدة في التنمية المستدامة و استنتاج الدروس المستفادة منها في الجزائر، و قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، المبحث الأول تحت عنوان: **"التجربة الماليزية في التمويل التعاوني و دوره في تحقيق التنمية المستدامة"** و خصص لعرض الملامح الرئيسية للتنمية في ماليزيا و أهم السياسات و الاستراتيجيات التي اتبعتها، و دور التمويل التعاوني في دعم تحقيق الأهداف التنموية للألفية، أما المبحث الثاني تحت عنوان: **"التجربة الألمانية في التمويل التعاوني و دوره في تحقيق التنمية المستدامة"** تم استعراض فيه عوامل النهضة الألمانية و السياسات و الاستراتيجيات التي انتهجتها و كذا العوامل التي ساهمت في نجاح التجربة التنموية و بيان أهمية التعاونيات في دعم تحقيق التنمية في ألمانيا، أما في المبحث الأخير الذي كان تحت عنوان: **"الدروس المستفادة من**

تجربة ماليزيا و تجربة ألمانيا في حالة الجزائر" تم التطرق فيه إلى جهود الجزائر في التنمية المستدامة و التحديات التي تواجهها، و بيان التمايز و التشابه بين التجربة الماليزية و الألمانية، و أخيرا عرض أهم الدروس المستفادة من التجربتين و إمكانية تطبيقها في الجزائر.

1- صعوبات الدراسة:

واجهتنا صعوبات و مشاكل عديدة في إنجاز هذا البحث يمكن إبراز أهمها في ما يلي:

- قلة الدراسات الاقتصادية التي تناولت موضوع التمويل التعاوني، إذ يفتقر للكتب العلمية و الأطروحات الأكاديمية.

- حداثة الموضوع و عدم توفر دراسات مرجعية مقارنة، صعب الإلمام بجميع جوانبه.

الفصل الأول:

مدخل إلى التنمية المستدامة

تمهيد:

منذ منتصف القرن العشرين، شهد مفهوم التنمية تطورا على الصعيد العالمي و الإقليمي حيث أصبح هذا المفهوم مثقلا بالكثير من المعاني و المضامين، و ذلك كان استجابة للمشكلات الاقتصادية و البيئية التي تعاني منها معظم المجتمعات و المتمثلة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية، التدهور البيئي و كذا استنزاف الموارد الطبيعية فنجم عن ذلك اختلال العلاقة المتوازنة بين الفرد و بيئته، الأمر الذي دفع إلى تبني آلية تعمل على تلبية الحاجات الإنسانية و المحافظة على البيئة لتحقيق العدالة بين أجيال الحاضر و المستقبل، و من هذا المنطلق ظهر مصطلح التنمية المستدامة ليتدارك الأخطاء التي كانت تسود الفكر التنموي القديم، حيث اكتست هذه الأخيرة أهمية بالغة على كافة المستويات و أصبحت المفهوم الرئيسي لأهم المؤتمرات و القمم العالمية المهتمة بقضايا التنمية و البيئة، إذ تعد هدفا استراتيجيا تسعى جميع دول العالم إلى تحقيقها لبلوغ مستويات عالية من التطور و الرقي في شتى المجالات دون الإخلال بالموارد البيئية للأجيال المستقبلية.

و للإلمام بهذا الفصل تم تقسيمه كما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: أبعاد و ممارسات تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية المستدامة و التحديات التي تواجهها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة عملية مستمرة تشمل جميع الاتجاهات و تكتسي أهمية بالغة على كافة المستويات، و منذ أواخر القرن العشرين احتل مفهومها الصدارة لدى الباحثين و المهتمين في مختلف الميادين حيث انعقد من أجلها العديد من القمم و الندوات و المؤتمرات الدولية، و أصبحت بذلك مطلبا أساسيا تسعى الدول من خلالها تحقيق الرقي و التقدم و النمو الاقتصادي و الاجتماعي بأقل قدر ممكن من الإساءة للموارد الطبيعية و البيئة.

المطلب الأول: كرونولوجيا تطور التنمية المستدامة

بدأ الاقتصاد العالمي في التعافي بعد استيعابه للأضرار التي لحقت به أثناء الحرب العالمية الثانية و التي انتهت في 1945، فظهرت العديد من المنظمات و التكتلات الاقتصادية العالمية. و خلال عقد الستينات من القرن العشرين كان الاندفاع العالمي نحو التصنيع على أشده، و أيضا العمل على تطوير وسائل النقل و مختلف الأدوات التكنولوجية الأمر الذي أدى إلى الإسراع في استنزاف الموارد الطبيعية و بدون سقف ينظم ذلك، و باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة للوصول إلى أعلى معدلات الإنتاج غير عابئين بما ينتج من النشاط الإنساني من ملوثات للبيئة، و التي أحدثت بها أضرار بالغة من جراء تزايد الإنتاج الصناعي. و بدأ الانسان يشعر بخطورة العبث الذي يحدثه في البيئة و الأخطار التي قد تنشأ نتيجة ذلك، و التي تهدد بقائه و وجوده على سطح الكرة الأرضية، فبدأ يسعى لإيجاد الحلول التي تعيد التوازن الطبيعي للبيئة، فظهرت عدة شعارات منها تنمية بلا تدمير و تنمية إيكولوجية و غيرها من الشعارات، و خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين بدأت الارهاصات الحقيقية لظهور مفهوم التنمية المستدامة.[1]

و في ما يلي أهم المحطات الحاسمة في تاريخ التنمية المستدامة:

- في سنة **1972**: انعقد مؤتمر ستوكهولم حول البيئة الإنسانية تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة، حيث تناول هذا المؤتمر علاقة البيئة بالفقر و غياب التنمية، و من هنا وجهت عدة انتقادات للدول التي لا تراعي البيئة عند وضعها للبرامج التنموية، غير أنه يعود الفضل للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة في ظهور مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة و ذلك من خلال تقريره المعنون ب "الاستراتيجية العالمية للبقاء" لعام **1980** حيث تم الإقرار بوجود علاقة وطيدة تجمع و توحد بين الاقتصاد و البيئة.[2]

---

[1] حامد أحمد الريفي، **التنمية المستدامة العربية رؤية للتكامل الإقليمي إرادة التغيير و التجديد– الآفاق– النتائج**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2018، ص ص79، 80.

[2] حاجة وافي، **الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019، ص13.

- سنة **1982**: عقد في نيروبي مؤتمر آخر للبيئة لتقييم الحالة البيئية على نطاق العالم، و لوضع أسس و مبادئ جديدة تحدد علاقة الإنسان بالموارد البيئية و قد صدر عن هذا المؤتمر إعلان نيروبي و الذي يتكون من عشرة بنود كانت تأكيد لمبادئ ستوكهولم، و إلى جانب إعلان ستوكهولم للبيئة البشرية لسنة **1972** و إعلان نيروبي لسنة **1982** أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة **1982** الميثاق العالمي للطبيعة الذي يتضمن المبادئ الأساسية لحماية و صيانة الطبيعة و نوعيتها و حفظ الموارد الطبيعية لصالح الأجيال الحاضرة و المقبلة و ذلك من خلال اتخاذ تدابير ملائمة على المستوى الدولي و الوطني لحماية الطبيعة و دعم التعاون الدولي.[1]
- سنة **1987**: صدرت وثيقة الاستراتيجية العالمية للصون، و هنا اتفق المجتمع الدولي على ضرورة العطاء للنظام البيئي الطبيعي بمقابل ما يحصده الإنسان لاستمرارية عطائه و استدامته، و هنا أكدت اللجنة العالمية للبيئة و التنمية بموجب تقريرها (مستقبلنا المشترك) على ضرورة تنمية الموارد البيئية لتحقيق أغراض الناس و مطالبهم الآن دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية.[2]
- سنة **1992**: عقد مؤتمر ريو ديجانيرو (قمة الأرض) ففي هذه القمة تبنت الدول و كذا المنظمات الغير الحكومية مخطط عمل شامل من أجل ضمان تنمية مستدامة لكل المجتمعات البشرية **الأجندة 21**، لقد جاءت قمة " ريو ديجانيرو" كتتويج لوعي المجتمع الدولي بمشاكل البيئة، و إدراكه بأنه لا يمكن حل هذه المشاكل إلا بالأخذ بعين الاعتبار النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و ليس فقط البيئة، و منذ **1992** أصبحت التنمية المستدامة مبدأ أو مرجع لا يمكن إعفاءه في جميع المؤتمرات الدولية كمؤتمر كوبنهاجن، قمة حول التنمية الاقتصادية، مؤتمر إسطنبول.[3]
- أكدت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في عام **1997**: على استعراض جدول أعمال القرن الواحد و العشرين على أن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة هي آليات مهمة لتعزيز أولويات السياسات الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية و الربط بينها.[4]

---

[1] حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص31.

[2] أحمد دعاس، **الحوكمة المائية كآلية لتحقيق** التنمية **المستدامة بالجزائر– دراسة حالة سد بني هارون في ولاية ميلة–**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، الجزائر، 2020، ص ص 67، 68.

[3] أحمد علال، **المجال العمراني للمدينة الجزائرية بين التدهور و آليات الاستدامة – دراسة حالة في حي 600 مسكن بالمسيلة–**، رسالة ماجستير، معهد التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، الجزائر،2014، ص70.

[4] سمير بن عياش، **السياسات البيئية و تحديات التنمية المستدامة في الجزائر(1999– 2013)**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 83.

- في **2002**: انعقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج و الاستهلاك و ضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي و على الموارد الطبيعية، و في سنة **2005**: أصبح بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ حول تخفيض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري، و خلال الفترة الممتدة 03- 14 ديسمبر **2007**: انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي إندونيسيا، و تمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري.[1]
- و في الفترة 6 إلى 17 ديسمبر **2009**: انعقدت خلال هذه الفترة قمة المناخ بالعاصمة الدنماركية كوبنهاجن و تعتبر من أهم المحطات التاريخية التي مرت بها التنمية المستدامة حيث شارك في هذه القمة دولة ممثلة ب 1200 وفدا من جميع دول العالم من بينهم 110 رئيس دولة و حكومة من أجل معالجة و البحث في قضايا التغير المناخي و الحد من الاحتباس الحراري و التركيز ما تم إقراره في مؤتمر كيوتو. و خلال 20- 22 جوان **2012**: تم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بريو ديجانيرو البرازيلية و يسمى كذلك بمؤتمر ريو+20 نسبة إلى انعقاد المؤتمر بعد 20 سنة من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية، و تناول هذا المؤتمر جميع قضايا التنمية المستدامة، و لقد أعطى هذا المؤتمر صبغة جديدة للتنمية المستدامة كما أضاف العديد من الأهداف و دعا إلى تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر الذي اعتبره سبيلا لتحقيق التنمية المستدامة و ليس بديلا لها، و في 25- 27 سبتمبر **2015**: تم انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030 بمقر الأمم المتحدة بمشاركة ما يقارب 150 دولة و قد تمخض هذا المؤتمر وضع 17 هدفا، 196 غاية و 03 انجازات استثنائية لمدة 15 سنة (2015-2030) و في 2016 بدأ رسميا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة **2030**، حيث تضع الدول المشاركة بعين الاعتبار هذه الأهداف في خططها التنموية الوطنية و الاقليمية و العمل على تحقيقها في حدود امكانياتها الاقتصادية.[2]

و هكذا أصبح مفهوم التنمية المستدامة مدرسة فكرية مميزة انتشرت في مختلف دول العالم، و أصبحت لها مؤسسات و هيئات حكومية و خاصة تتبنى هذا المفهوم الجديد للتنمية، و لذلك فهو بحاجة إلى الإغناء النظري و العملي بخاصية أن هذه التنمية هي عملية التحريك لمستلزماتها لا تنحصر في الأجل القصير فحسب و إنما في الأجل الطويل، و أنها لم تعد تعنى بزيادة مستلزمات الحياة الاقتصادية و الملائمة للإنسان فحسب، بل لتشمل

---

[1] العربي حجام و سميحة طري، **التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم و المعوقات**، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، المجلد06، العدد 02، جامعة محمد بشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2020، ص129.

[2] رحمة بلهادف و آخرون، **كرونولوجيا التنمية المستدامة: من تقرير حدود النمو" 1972 إلى قمة الأمم المتحدة ل SDGs" 2015 دراسة تقييمية**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الأول حول (استراتيجيات الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول-)، جامعة البليدة 02، 2018/04/23، ص ص 10، 11.

التغيرات الاجتماعية الأفضل فضلا عن و جود بيئة خالية من التلوث، ما يضمن الحق الإنساني للجيل الحالي و الأجيال اللاحقة.[1]

الشكل رقم (01-01): التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

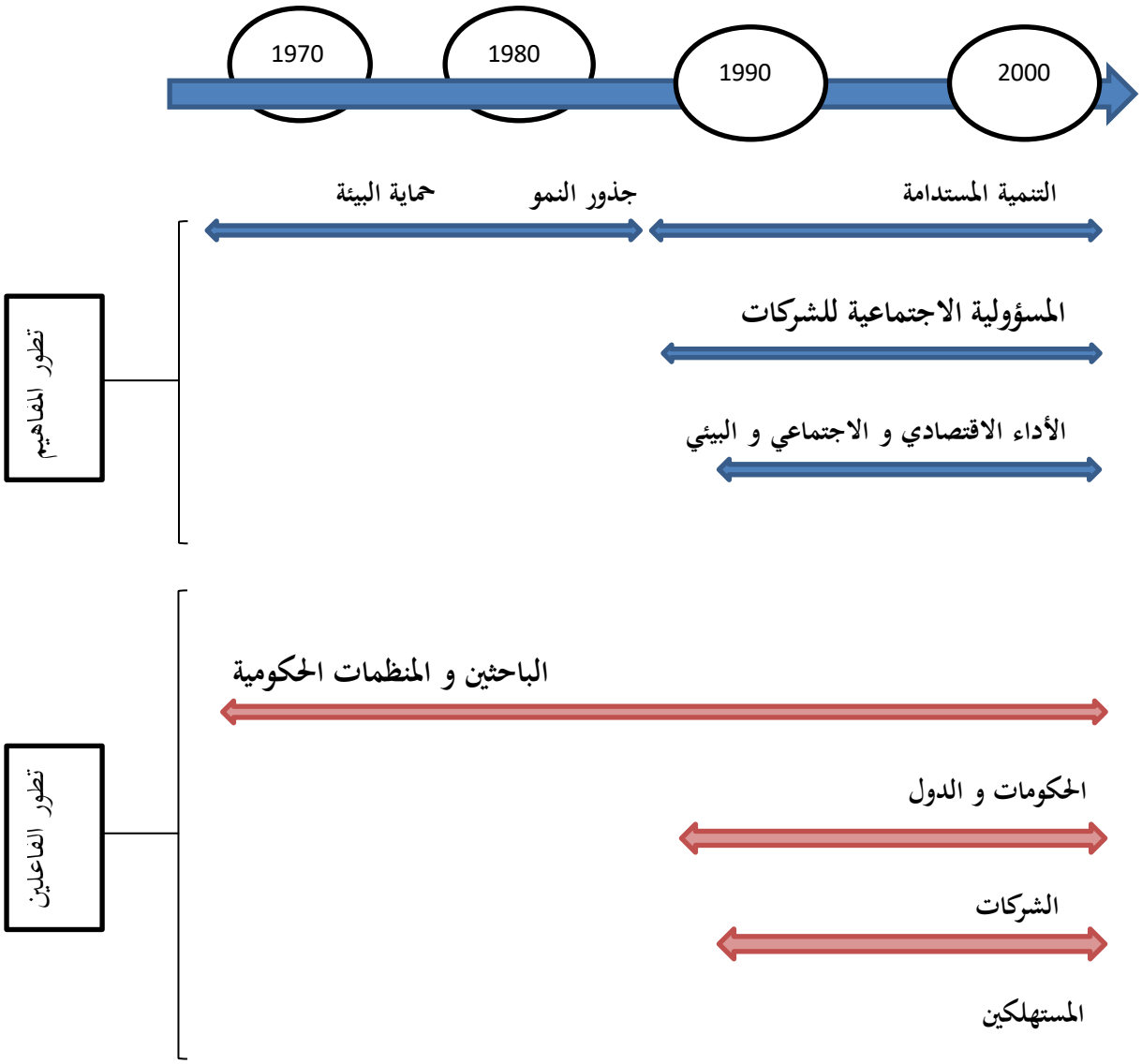

المصدر: سارة ميسي، م**ساهمة مراجع الحسابات في تدقيق أبعاد التنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة ميدانية**–، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019، 14.

[1] سارة ميسي، **مساهمة مراجع الحسابات في تدقيق أبعاد التنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة ميدانية**–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019، ص14.

ويمكن إيجاز أهم المحطات التاريخية و التي شكلت منحرجا حاسما في تاريخ التنمية المستدامة في ما يلي:

الجدول رقم (1-1): أهم المحطات الحاسمة في تاريخ التنمية المستدامة

السنة	المنظمة – الهيئة– المؤتمر	آرائهم حول التنمية المستدامة
1972	مؤتمر ستوكهولم	انبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة
1980	الطبيعة (المنظمة العالمية للمجتمعات)	حماية الحياة الطبيعية و الحفاظ على التنوع
1982	مؤتمر نيروبي	تحديد علاقة الإنسان بالموارد البيئية
1987	اللجنة الدولية للتنمية و البيئة (تقرير بروتلاند)	إصدار تقرير المستقبل للجميع و ظهور مفهوم التنمية المستدامة
1992	مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية (قمة الأرض بالبرازيل)	قمة جاءت بعد ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة عند عامة الناس و انبثق عنها ما يسمى بالأجندة 21
1997	بروتوكول كيوتو	هدف إلى تخفيض الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري
2002	المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة (قمة جوهانسبورغ)	أوضحت ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي
2007	مؤتمر بالي بإندونيسيا	هدف لمكافحة التغير المناخي
2009	قمة كوبنهاغن	هدفت إلى مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري
2012	مؤتمر+20	تبنى مفهوم الاقتصاد الأخضر و اعتبره سبيل لتحقيق التنمية المستدامة
2015	مؤتمر قمة الأمم المتحدة	تمخض عن هذا المؤتمر 17 هدفا و 196 غاية و 3 انجازات استثنائية لمدة 15 سنة (2015-2030)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: إلهام شيلي، **واقع نشر مفهوم التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية –دراسة ميدانية–**، المراجعة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد15، رقم01، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2021، ص 778.

المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة

تعددت و تباينت التعاريف حول مفهوم التنمية المستدامة باختلاف زوايا الدراسة، و للوصول إلى مفهوم التنمية المستدامة يجب التعرض أولا إلى تعريف التنمية و الاستدامة.

الفرع الأول: تعريف التنمية و الاستدامة:

أصبح مفهوم التنمية واسع التداول، فقد تعددت أنواعها و أشكالها، و من بين الأنواع الأكثر حداثة التنمية المستدامة، حيث شكلت هذه الأخيرة جدلا واسعا لتحديد مفهومها و أهميتها، و تعطى تعاريف واسعة الاستعمال لمصطلح التنمية و الاستدامة و من أهم تلك التعاريف و أكثرها انتشارا:

أولا: تعريف التنمية: تعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية و دائمة خلال فترة معينة من الزمن، و هو تغيير كبير يتناول الجوانب البنائية و الوظيفية و هو أقرب ما يكون إلى التغير الكيفي إلى التغير الكمي، و التغير الكيفي من سماته العمق و الجذرية و السرعة و من نتائجه تحول الظواهر و الأشياء و انتقالها من حالة إلى أخرى، و على ذلك فإن التنمية تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف صورها و أشكالها فتحدث قبلها تغييرات كيفية عميقة و شاملة.[1]

ثانيا: تعريف الاستدامة: تعرف الاستدامة بأنها طريقة و منهج حياة مستمر و ديناميكي و متطور لا يمكن تحقيقها بعد مدة زمنية معينة، بل أساسا هي عملية و نهج سياسي يستدعي الإدارة الرشيدة بمختلف فاعليها لتحقيق أهدافها. و الاستدامة بالإنجليزية هي مصطلح بيئي يصف كيف تبقى النظم الحيوية متنوعة و منتجة مع مرور الوقت، فهي محاولة لتوفير أفضل الظروف للإنسان و البيئة الطبيعية حاليا و مستقبلا، بمعنى أنها وسيلة لتنظيم النشاط الإنساني ليصبح المجتمع و الأفراد قادرين على تلبية حاجاتهم و التعبير عن طاقاتهم من خلال الحفاظ على النظام الحيوي الطبيعي، مع إدراج التخطيط كمعامل أساسي لتنفيذ المشاريع على المدى الزمني البعيد، و قد أخذت الاستدامة أشكالا متعددة و ارتبطت بمختلفة نواحي الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، و يمكن تلخيصها على النحو التالي: الحفاظ على النظام الحيوي للبيئة+ تحقيق حاجات الإنسان= الاستدامة.[2]

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية اجتماعيا. اقتصاديا. سياسيا. إداريا. بشريا، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية، 2009، ص 19.

[2] علي شبيطة و رابح هزيلي، **مؤشرات التنمية المستدامة و أهميتها في تعزيز البعد البيئي للمشروع المجتمعي**، مجلة رؤى للدراسات المعرفية و الحضارية، المجلد07، العدد02، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2021، ص ص147، 148.

الشكل رقم (1-1): مفهوم الاستدامة

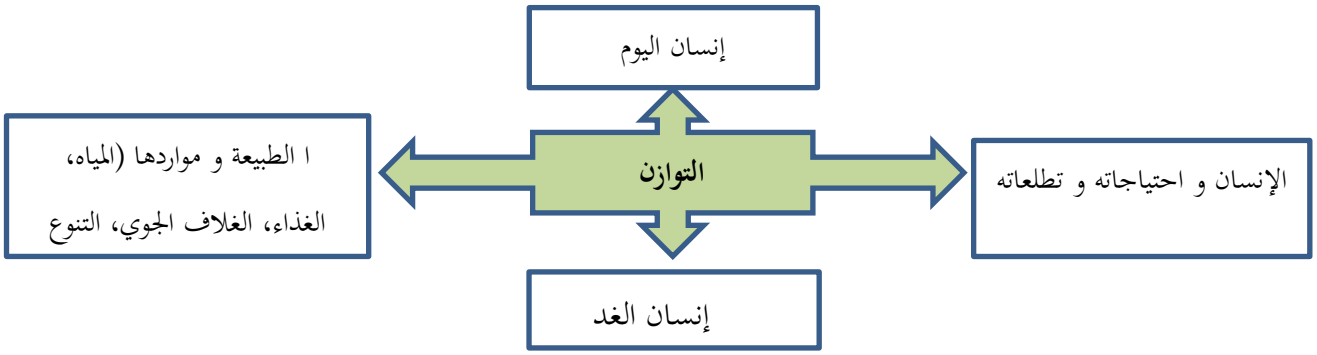

المصدر: نادية حمدي صالح، **الإدارة البيئية (المبادئ والممارسات)**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 2003، ص 33.

الفرع الثاني : تعريف التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة لغة و اصطلاحا كالآتي:

أولا: تعريف التنمية المستدامة لغة: يعود أصل مصطلح الاستدامة إلى العلم الإيكولوجي (علم البيئة)، إذا استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل و تطور النظم الديناميكية التي تكون رضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغيرات في خصائصها و عناصرها، و في المفهوم التنموي استخدام مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد و العلم الإيكولوجي، باعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي، إذ يبدأ كل من هما بالجذر (ECO) الذي يعني بالعربية " البيت أو المنزل" ، و المعنى العام لمصطلح"Ecology" فيعني دراسة " مكونات البيت" أما مصطلح "Economy" فيعني" إدارة مكونات البيت" أما في اللغة لعربية داء الفعل استدام الذي جذره "دوم" بمعنى المواظبة و دام الشيء يدوم و يدام و المداومة على الأمر بمعنى المواظبة عليه.[1]

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة اصطلاحا: عرفت بأنها نوع من التنمية التي تتطلب استغلال الفرص في جميع القطاعات من أجل التوازن بين قوى النمو الاقتصادي و القوى التي تدعم أسس التنمية المستدامة، و ذلك من خلال التسيير و الإدارة الحكيمة للموارد و التوزيع العادل للمنافع و التقليل من الآثار الناجمة عن عملية النمو الاقتصادي على الأشخاص و البيئة.[2]

الفرع الثالث: تعريف التنمية المستدامة في مجالات المعرفة:

تم تصنيف تعريف التنمية المستدامة ضمن أربع مجالات أساسية تتمثل فيما يلي:

[1] عدنان داود محمد العذاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، دار غيداء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص31.

[2] سارة ميسي، مرجع سابق، ص15.

أولا: التعريف البيئي: صيانة و استدامة الموارد المتعددة في البيئة لتلبية احتياجات البشر الحاليين الاجتماعية و الاقتصادية و إدارتها بأرقى التكنولوجيا و العلم المتاحين مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال القادمة.[1]

ثانيا: التعريف الاقتصادي: اقتصاديا و بالنسبة للدول الصناعية في الشمال فإن التنمية المستدامة نعني إجراء خفض عميق و متواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة و الموارد الطبيعية و إحداث تحولات جزئية في الأنماط الحياتية السائدة، أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.[2]

ثالثا: التعريف الاجتماعي: تهدف التنمية المستدامة وفقا للنهج الاجتماعي إلى إحداث فرص العمل و إنتاج الثروة و تحقيق الاستقرار السكاني، و تقليص الهجرة من الأرياف إلى المدن و ضمان بقاء النظم الاجتماعية و الثقافية و احترامها و القضاء على الفقر، و التقاسم العادل للثروة و ضمان الرعاية الصحية و التعليم و تحسين نوعيته، و تحقيق القدر الأكبر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية و هو النهج الذي يمكن أن يسلط الضوء على الصراعات الثقافية الخطيرة القائمة بين المصالح المرتبطة بالتنمية الاقتصادية و بين ضرورة احترام القيم الإنسانية الموروثة و المرتبطة بأنماط عيش الأسلاف.[3]

رابعا: التعريف التقني: التنمية المستدامة هي التنمية التي تؤدي بالمجتمع إلى استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة التي تقوم باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة و الموارد الطبيعية و ينتج عنها أقل حد من الغازات الملوثة للأوزون.[4]

الفرع الرابع: تعريف التنمية المستدامة من منظور إسلامي:

عرف الإسلام التنمية المستدامة بمقوماتها و أسسها منذ أكثر من ألف و أربعمائة عام، و امر بها قبل أن يعرفها العالم في سبعينات القرن العشرين، و ترتبط التنمية المستدامة بالوحي الإلهي و عقيدة المسلم لذلك تظل مصونة من الخطأ و الزلل، محوطة بضمانات من الوحي الرباني و الهدي النبوي كما قال صلى الله عليه و سلم (تركت فيكم ما أن تمسكتم به، لن تضلوا بعدي أبدا، كتاب الله و سنتي).

التنمية المستدامة من وجهة نظر إسلامية عملية متعددة الأبعاد، تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة و البعد البيئي من جهة أخرى، و تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد، و الأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، و يلتزم في تنميتها بأحكام القرآن و السنة النبوية الشريفة، على أن يراعي في عملية

---

[1] صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة**، الاسكندرية، 2010، ص 17.

[2] عبد الله جامع، **انعكاسات متطلبات التنمية المستدامة على الصناعة النفطية – دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021، ص08.

[3] عبد الرزاق صحراوي، **مبادئ التنمية المستدامة في القانون الدولي للبيئة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2021، ص38.

[4] سمير بن عياش، مرجع سابق، ص84.

التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر، دون إهدار حق الأجيال اللاحقة، و وصولا إلى الارتفاع بالجوانب الكمية و النوعية للمادة و البشر.[1]

الفرع الخامس: تعريف التنمية المستدامة حسب المنظمات و الهيئات الدولية:

ساهمت العديد من التقارير العالمية و المؤسسات الدولية في تطوير مفهوم التنمية المستدامة، و من بين التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة ما يلي:

أولا: تعريف اللجنة العالمية لتطور البيئة و التنمية *لجنةبرونتلاند*1980: من أوسع التعاريف بشأن التنمية المستدامة، حيث عرفت على أنها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال على تلبية احتياجاتها"[2]

ثانيا: تعريف الأمم المتحدة للتغذية الزراعية (FAO) **عام 1989**: إدارة و حماية قاعدة الموارد الطبيعية و توجيه التغير التقني و المؤسسي بطريقة تضمن تحقيق و استمرار و إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية و المستقبلية.[3]

ثالثا: تعريف *البنك الدولي* (WB)1992: عرفها على أنها "هي التنمية التي تلبي احتياجات المجتمع في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، و بما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحال لإحراز تقدم اقتصادي و اجتماعي و بشري، و تعتبر التنمية المستدامة حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل و الأهداف طويلة الأجل".[4]

الفرع السادس: التعاريف الأكاديمية للتنمية المستدامة:

يتصل مفهوم التنمية المستدامة بالعديد من فروع المعرفة كالاقتصاد و الإدارة و غيرها من العلوم، و يمكن تسليط الضوء على أهم التعاريف في ما يلي:

– هي تنمية قابلة للاستمرار و هي عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي و الاستراتيجية الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة تركز على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات التي تشمل الاقتصاد و استخدام الطاقة و العوامل البيئية و الاجتماعية في هيكل استدامي.[5]

---

[1] عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، درا الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2011، ص ص 174، 175.

[2] عامر طراف و حياة حسنين، **المسؤولية الدولية و المدنية في قضايا البيئة و التنمية المستدامة**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2012، ص104.

[3] صالح قروف، **دور تطبيق نظام الإدارة المتكامل في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية–**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2021، ص 58.

[4] نذير غانية، **استراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة دراسة حالة بعض الاقتصادات**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص24.

[5] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2010، ص 19.

– تعرف على أنها " وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير و على الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية و على كوكب الأرض بكامله بدل من دول و أقاليم منقسمة و على تلبية الحاجيات الأساسية و كذلك على الأفراد و المناطق و الشعوب المنعدمة الموارد و التي تعاني من التهميش".[1]

– التنمية المستدامة هي" تنمية لا تتجاهل الضوابط و المحددات البيئية و لا تؤدي إلى دمار و استنزاف الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى تطوير الموارد البشرية من خلال (المسكن، التعليم، الصحة، الديموقراطية، و حقوق الإنسان و كل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية و الاجتماعية)، و تعمل على إحداث تغيرات في القاعدة الصناعية السائدة".[2]

يمكن القول أن التنمية المستدامة هي خطوة صغيرة نحو الإنسان من جهة، و قفزة عملاقة نحو التطور و النمو في كافة الميادين و المجالات في ظل ضوابط و محددات، تعمل على تحقيق التوازن بين النظام البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي لإرضاء الحاجات البشرية الحالية، و المحافظة على حاجات الأجيال التي ستسكن العالم لاحقا.

المطلب الثالث: محاور التنمية المستدامة

التنمية المستدامة كغيرها من المفاهيم لديها جملة من الميزات التي تميزها عن غيرها، فضلا عن الأهداف التي تحققها و المبادئ و المقومات التي تعتبر كركائز لها.

الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة:

من أهم خصائص التنمية المستدامة ما يلي:[3]

– التنمية المستدامة يعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، حيث تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر و يتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

---

[1] عبد الرحمن العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 12.

***لجنة برونتلاند**: عرفت سابقا باسم اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، عين الأمين العام للأمم المتحدة رئيسا للجنة، و في ديسمبر 1983 أدركت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن هناك تدهورا كبيرا في البيئة البشرية و الموارد الطبيعية، قررت الأمم المتحدة إنشاء لجنة بروتلاند من أجل حشد البلدان للعمل معا من أجل التنمية المستدامة و متابعاتها، حلت لجنة بروتلاند رسميا 1987 بعد إعلان تقرير مستقبلنا المشترك المعروف باسم تقرير بروتلاند 1987.

***البنك الدولي**: أنشئ في 1944، هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلدا، مسؤولة عن توفير الدعم الفني و المالي لمساعدة البلدان الأعضاء على اصلاح قطاعات معينة أو تنفيذ مشروعات محددة، تركز جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

[2] نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية (المبادئ و الممارسات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 2003، ص32.

[3] عقيلة ذبيحي، **الطاقة في ظل التنمية المستدامة (دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص24.

– تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

– هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية و الضرورية من الغذاء و الملبس و التعليم..، و كل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.

– تنمية متكاملة تعمل على التنسيق و التكامل بين سياسات استخدام الموارد و اتجاهات الاستثمار و الاختيار التكنولوجي و الشكل المؤسسي مما يجعلها تعمل جميعا بانتظام داخل المنظومة البيئية.

بالإضافة إلى خصائص أخرى نذكر منها:[1]

– **الاستمرارية**: اذ يتطلب توليد دخل مرتفع يمكنه من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الاحلال و التجديد و الصيانة للموارد و تنظيم استخدام الموارد الطبيعية المتجددة و كذلك القابلة للنفاذ بما يضمن مصلحة الاجيال القادمة.

– **تحقيق التوازن البيئي**: و ذلك من خلال المحافظة على البيئة بما يضمن حياة طبيعية سليمة و ضمان إنتاج الثروات المتجددة مع عدم استنزاف الثروات المتجددة و بناءا على ما سبق فإن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار و الاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية التي تتخذ من التوازن البيئي هدفا مهما لها يهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئة و العمل على تنميتها لذلك يوجد علاقة وطيدة بين التنمية المستدامة و العمل على استمرارها، اذ تشكل عنصرا اساسا ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجيهات التنمية و اختيار أنشطتها و مواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة.

الفرع الثاني : أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها إلى تحقيق جملة من الأهداف و هي:[2]

– **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان**: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان و البيئة، و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أساس حياة الانسان و ذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة و الاصلاح و التهيئة و تعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل و انسجام.

– **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع**: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع و ذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، و كيفية استخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع و تحقيق أهدافة المنشودة، دون أن يؤدي إلى مخاطر و آثار بيئية سالبة أو على الأقل تكون هذه الآثار مسيطر عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

---

[1] هاشم مرزوك علي الشمري و آخرون، **الاقتصاد الأخضر مسار جديدة في التنمية المستدامة**، دار الأيام للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص ص 54، 55.

[2] أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة**، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 72، 73.

– **تحقيق نمو اقتصادي تقني**: بحيث يحافظ على الرأسمال الذي يشمل الموارد الطبيعية و البيئية، و هذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات و بنى تحتية و إدارة ملائمة للمخاطر و التقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة و في الجيل نفسه.

– **إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع**: و ذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته و تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية و السيطرة على جميع المشكلات البيئية.

جدول رقم: (2–1): الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة

الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كافي و رفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية و الصناعية و الحضرية.	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي و الزراعة الصغيرة الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للمتجمعات المائية و المياه العذبة و أنظمتها الإيكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية و الإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في التصدير	تحسين الإنتاجية و أرباح الزراعة الصغيرة و ضمان الأمن الغذائي المنزلي.	ضمان الاستخدام المستدام و الحفاظ على الأراضي و الغابات و المياه و الحياة البرية و الأسماك و موارد المياه
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية و الوقائية و تحسين الصحة و الأمان في أماكن العمل	فرض معايير للهواء و المياه و الضوضاء لحماية صحة البشر و ضمان الرعاية الصحية و الأولوية للأغلبية الفقيرة	ضمام الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الأنظمة الإيكولوجية و الأنظمة الداعمة للحياة
المأوى و الخدمات	ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفء لموارد البناء و نظم المواصلات	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي و المواصلات للأغلبية الفقيرة	ضمان الاستخدام المثالي أو المستدام للأراضي و الغابات و الطاقة و الموارد
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية و المواصلات و الاستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي و تعميم الكهرباء	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي و الإقليمي و العالمي و التوسع و تنمية استعمال الغابات و البدائل المتجددة الأخرى.
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية و منتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة و البرامج التعليمية

الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية و النمو و فرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة و خلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي أي في القطاعات الرسمية و غير الرسمية

المصدر: يحي مسعودي، **إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث – حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2009، ص 13.

و هناك 17 هدفا تم تحديدها من قبل الأمم المتحدة في إطار خطة التنمية المستدامة 2030، تعتبر هذه الأهداف مترابطة و متداخلة و تستهدف تحسين جودة الحياة للبشر و الكوكب بشكل عام و هي كالتالي:[1]

1- القضاء على الفقر في جميع أشكاله.
2- القضاء على الجوع و تحقيق الأمن الغذائي و تحسين التغذية.
3- ضمان صحة جيدة و رفاهية للجميع.
4- ضمان التعليم الجيد و الفرص الدراسية للجميع.
5- المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة و الفتاة.
6- توفير المياه النظيفة و الصرف الصحي للجميع.
7- الحفاظ على الأراضي الزراعية و تطوير الزراعة المستدامة.
8- الحد من التدهور البيئي و تشجيع الاستدامة البيئية.
9- تشجيع الصناعة و الابتكار و البنية التحتية الاقتصادية المستدامة.
10- تقليل الفوارق الاقتصادية بين الدول و داخل الدول.
11- تحسين الحياة في المدن و توفير الوسائل الآمنة و المستدامة.
12- تشجيع الاستهلاك و الإنتاج المستدام.
13- تحقيق الأمن البيئي و التصدي لتغيرات المناخ و تحقيق الاستدامة البيئية.
14- المحافظة على الحياة البحرية و تطوير الصناعات البحرية المستدامة
15- المحافظة على الحياة البرية و تحسين الإدارة البيئية.
16- تشجيع السلام و العدالة و المساواة و إنشاء مؤسسات فعالة و شاملة.
17- تعزيز التعاون الدولي لتحقيق الأهداف المستدامة.

[1] حدة نعمي، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية المستدامة في ظل تكنولوجيا الإنتاج الأنظف – دراسة حالة لافارج المسيلة–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2023، ص24.

الشكل رقم (2-1): أهداف التنمية المستدامة وفق خطة 2030

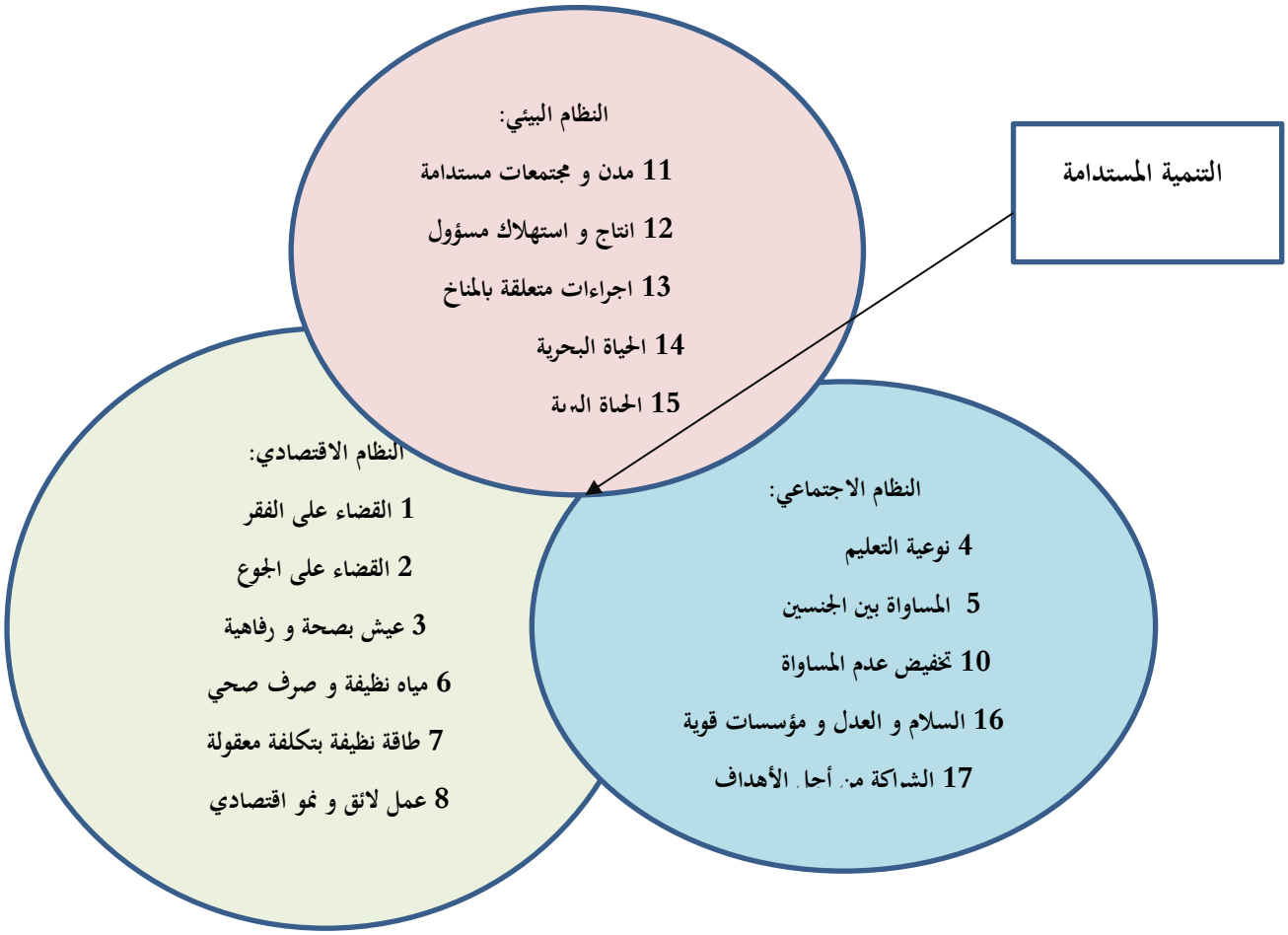

المصدر: عبد الله جامع، **انعكاسات متطلبات التنمية المستدامة على الصناعة النفطية –دراسة حالة الجزائر–**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021، ص28.

الفرع الثالث: مقومات التنمية المستدامة:

لإرساء مفهوم التنمية المستدامة لا بد من توفر عدد من المقومات التي تشكل مرتكزات التنمية المستدامة و أهمها:[1]

– **تلبية الحاجات الإنسانية للسكان:** الوظيفة الأساسية للتنمية المستدامة هو إعادة توجيه الموارد بما يضمن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع و تحسين مستوى معيشتهم، لذلك نجدها ترتكز كثيرا على مسألة القضاء على الفقر انطلاقا من اقتناعها أن عالما يستوطنه الفقر و اللامساواة سيكون دون شك عرضة للأزمات البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية، و يتطلب ذلك تأمين مستوى سكاني مستديم أي يمكن تلبية هذه المتطلبات

[1] الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سونطراك"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص- ص 32- 34.

بيسر أكبر عندما يكون حجم السكان مستقرا على مستوى ملائم لحجم إنتاجية النظام البيئي، كما يشترط أيضا أن يكون هناك التزام أخلاقي بأن نفعل من أجل الأجيال القادمة ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا على الأقل.

– **التنمية البشرية:** تتضمن مذكرات المتحدثين – البيئة و التنمية– الصادر عن الأمم المتحدة، بأن التنمية البشرية تساوي التنمية القابلة للاستمرار و يؤكد أنه لا وجود للتنمية المستدامة بدون تنمية بشرية مستدامة و التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام المجتمع، و أهم هذه الخيارات اكتساب المعرفة، الحرية السياسية ضمان حقوق الإنسان.

– **التكنولوجيا السليمة بيئيا:** تتعارض التنمية المستدامة مع التكنولوجيا المضرة بالبيئة، و عليه لتحقيق التنمية المستدامة لابد من إعادة توجيه التكنولوجيا المستخدمة بما يجعلها أكثر ملائمة للبيئة و ذات استخدام أقل للموارد و الطاقة و تولد قدرا أقل من التلوث و النفايات.

– **الاعتماد على الذات** و **التعاون الدولي للمشكلات البيئية العالمية:** التنمية المستدامة هي تنمية في إطار الاعتماد على الذات، داخل الحدود الوطنية و في حدود القيود التي تفرضها الموارد الطبيعية أي لا بد لكل دولة أن تتعايش مع بيئتها وفقا للأسس المحلية و بما يتيح الموائمة بين حاجاتها و رغباتها، و الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية، و بما أن التنمية المستدامة هدفا لكل شعوب العالم المتقدمة و النامية، و أن النظم الطبيعية و مشاكل البيئة لا تعترفان بالحدود الإقليمية فإن التعاون الدولي أمرا ضروريا لدفع التنمية المستدامة نحو الأمام.

– **الإدارة البيئية السليمة:** أي لا بد من وجود إدارة قادرة على ضمان استمرارية الاستفادة من الموارد الطبيعية دون إهدار و في إطار القيود البيئية، و تعرف الإدارة البيئية بأنها: " جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي، و نشاطات التخطيط و المسؤوليات و الممارسات و الإجراءات و العمليات و الموارد المتحققة بتطوير السياسة البيئية و تطبيقها و مراجعتها و الحفاظ عليها".

الفرع الرابع: مبادئ التنمية المستدامة

يمكن إيجاز أهم مبادئ التنمية في النقاط التالية:[1]

– **مبدأ الدمج:** أي دمج الاعتبارات البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية في عملية صنع القرار بشكل فعال.

– **مبدأ الوقاية:** أي اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع التدهور البيئي.

– **مبدأ العدالة بين الأجيال:** الإنصاف و المساواة في الفرص للجيل الحالي و للأجيال المقبلة أيضا.

– **مبدأ السلامة البيئية:** من أجل حماية التنوع البيولوجي و الأنظمة التي تدعم الحياة.

– **مبدأ الاستفادة من كل وحدة نقدية:** بحيث يجب توظيف الأموال الناتجة عن الدورات الاقتصادية المختلفة بشكل استثماري مجدي اقتصاديا و ملائم بيئيا و منصف اجتماعيا.

[1] نذير غانية، مرجع سبق ذكره، ص ص 35، 36.

– **مبدأ التضامن**: يكون بين الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة محليا، وطنيا، دوليا، مؤسساتيا.

– **مبدأ حماية الخصوصية الثقافية**: يجب أن تكون تنمية شاملة و متكاملة مع متطلبات العولمة لكن تحترم العادات و التقاليد و المعتقدات و الديانات لجميع الشعوب.

– **مبدأ المسؤولية و المسائلة**: أي أن يتحمل صانعوا القرار المسؤولية الكاملة عن مختلف قرارتهم.

– **مبدأ الحكم الراشد**: يجب أن يقوم الحكم في جميع المستويات مبني على الشفافية في صنع و تنفيذ القرار.

– **مبدأ رفع الوعي**: حيث يؤكد هذا المبدأ على أهمية التعليم و بناء القدرات في رفع الوعي.

– **مبدأ الاستدامة و الاستمرارية**: تعمل التنمية المستدامة على تلبية حاجات الحاضر للجميع و تستمر دون الإخلال بحاجات الأجيال المقبلة، بالتالي تصبح المجتمعات أكثر استدامة.

بالإضافة إلى مبادئ أخرى نذكر منها:

– **مبدأ الوقاية و الحذر و المنع**: من المبادئ الرئيسية للتطور و التقدم هو بدون شك الحذر و الوقاية في حالة الخسارة العويصة أو التي لا يمكن تعويضها، لا يمكن أن غياب اليقين العلمي حجة لها حيث أن غياب اليقين العلمي المطلق حجة لها حيث يجب التنبؤ بتدهور المحيط مسبقا بل هذا المبدأ يعتمد على قرار عمومي يمنع من حدوث هذه الخسارة و من جهة الأخرى لهذه السياسة فإن مبدأ التحسين المستمر يعتمد على التدرج المرحلي بمعنى أنه يمكن تصحيح الأخطاء مباشرة بعد وقوعها حتى لا يكون هناك تراكم الخسائر.[1]

– **مبدأ حرية أجيال المستقبل**: و يجب أن يترك هامش للمستقبل و يتضح الآن أنه لا يمكن فصل المشاكل عن بعضها البعض كي نتمكن من حلها بل يكون ذلك بالتحكم في الصعوبات المتعددة، و لذا فإن التطور الحضري الدائم هو عبارة عن سياق بدلا من أن نقول غاية، فلهذا مبدأ التطور الدائم لا تتمثل في حلول جاهزة للاستعمال بل يتطلب ذلك إطارات مؤهلة للتسيير الحضارة.[2]

– **استخدام أسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة**: يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة، يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و دون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي.[3]

---

[1] تومية عمروش، **السياحة المستدامة في الجزائر الإشكالية و المتطلبات– دراسة حالة مدينة بومرداس**–، رسالة ماجستير، معهد التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2008، ص 22

[2] مرجع نفسه، ص 22.

[3] عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2007، ص30.

– **المشاركة الشعبية:** التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة و وضع السياسات و تنفيذها فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أم قرى.[1]

المبحث الثاني: أبعاد و ممارسات تحقيق التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بتعدد أبعادها المتداخلة و المترابطة فيما بينها، و المتمثلة في الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية و التكنولوجية، حيث تتحقق أهداف التنمية المستدامة بتكامل و قياس هذه الأبعاد من خلال مجموعة من المؤشرات التي تقيس التقدم المحقق في مجال التنمية المستدامة، كما تعتمد هذه الأخيرة على استراتيجيات تعد ترجمة لغاياتها و سياساتها.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة

تتضمن التنمية المستدامة عددا من الأبعاد الرئيسة المترابطة و المتفاعلة فيما بينها يمكن الاشارة إليها فيما يلي:

الفرع الأول: البعد الاجتماعي:

إن البعد الاجتماعي يتطلب تحليل البيئة الاجتماعية للتركيز على الهيكل الاجتماعي ومستويات التعمير و المنظومة الصحية و آفاقها، و التنظيمات الاجتماعية و كذا نظم التعليم دون نسيان جانب الاستعمال التقني و أثره على المجتمع، و لعل مشاكل البطالة و الفراغ و كيفيات اكتساب المعرفة و الوصول إلى مستوى معيشي لائق و العيش حياة طويلة و صحية بأمل حياة أكبر، هي من أهم المشاكل على الإطلاق التي تواجه كل عمليات التنمية في البلدان.

و اعتمادا للتقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة (جوهانسبورغ، سبتمبر 2002) فيما يتعلق بأنواع التنمية المستدامة و الأهداف الأساسية من تحقيقها، تكون الاستدامة الاجتماعية في المجالات الخاصة على النحو التالي:

- في مجال المياه: تهدف إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي و الزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.
- في مجال الغذاء: تهدف إلى تحسين الانتاجية و أرباح الزراعة الصغيرة، و ضمان الغذاء الأمن الغذائي.
- في مجال الصحة: تهدف إلى فرض معايير للهواء و المياه و الضوضاء لحماية صحة البشر و ضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.
- في مجال الطاقة: تهدف إلى ضمان الحصول الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة.
- في مجال التعليم: تهدف إلى ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية و منتجة.

[1] عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنط، نرجع سابق، ص 31.

- في مجال الدخل : تهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة و خلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي.
- في مجال السكن و الخدمات: تهدف إلى ضمان الحصول على السكن المناسب و بالسعر المناسب، بالإضافة إلى الصرف الصحي و المواصلات للأغلبية الفقيرة.[1]

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي:

النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع و الخدمات بشكل مستمر و أن يحافظ على مستولى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام و الدين، و أن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.[2]

تنطوي التنمية في بعدها الاقتصادي على إحداث قدر ملائم من التنمية الاقتصادية عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، و رفع مستويات الإنتاج من خلال توفير المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن. كما ينطوي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على زيادة الدخل القومي الحقيقي للدولة خلال فترة ممتدة من الزمن بحيث يفوق معدل التنمية معدل زيادة السكان بما يحقق زيادات متتالية و مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي، و يعني ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية و البشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع.[3]

الفرع الثالث: البعد البيئي:

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية و الوقود ابتداء من حماية التربة إلى حماية التغيرات في استخدام الأراضي و حماية مصايد الأسماك، و يعني البعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة و القادمة مع الحفاظ على البيئة و حمايتها من التلوث و تمكينها من توفير مستوى معيشي يتحسن باستمرار مع مرور الزمن.[4]

و يقصد بالبعد البيئي الحفاظ على الموارد البيولوجية و الطبيعية و على النظم الإيكولوجية، و هذا يتطلب من صانعي القرار تحقيق التوازن البيئي عن طريق اعداد سياسات و إجراءات تضمن تحقيق هذا التوازن، حيث أن عملية النمو الاقتصادي يتبعها عادة استنفاذ للبيئة الطبيعية من تلويث هواء و تغيير مناخ و فقدان التنوع

---

[1] محمد الطاهر قادري، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق**، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، 2013، ص 81.

[2] باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الأهلية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2003، ص189.

[3] عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية و أثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014، ص 103.

[4] محمد إسماعيل معتصم، **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سورية أنموذجا)**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص 57.

الحيوي، و تعد هذه التحديات الحدود البيئية التي يجب مراعاتها و التي تنظم عملية الاستهلاك و النمو السكاني و الاستغلال السيئ للبيئة كاستنزاف المياه و قطع الأشجار و انجراف التربة، و إن هذا البعد يتضمن.

- حماية التربة و الغطاء النباتي.
- حماية الموارد الطبيعية و المياه .
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري .[1]

إن التنمية في بعدها البيئي تشكل مصدر القلق المتعلق بالحاجة غلى إدارة الموارد الطبيعية النادرة بطريقة حكيمة لتحقيق رفاهية الإنسان الذي يعتمد في النهاية على الخدمات البيئية، من خلال الجدوى الشاملة و الأداء الطبيعي للنظم الطبيعية و مدى قدرتها على المرونة التي هي قدرة النظم البيئية على أن تستمر على الرغم من الصدمات الخارجية، و التي تعبر عن الاضطراب التي من شأنها أن تتسبب في تبديل النظم الإيكولوجية من حالة إلى أخرى، ليست بالضرورة للتنمية المستدامة الحفاظ على الوضع الراهن للبعد البيئي بل يمكن تطور هذا النظام بالتكامل و التنسيق مع الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية مع الحفاظ على مستويات التنوع البيولوجي التي تضمن مرونة النظم البيئية التي يعتمد عليها الاستهلاك و الإنتاج البشري في المستقبل.[2]

الفرع الرابع: البعد التكنولوجي:

المقصود هنا هو الانتقال إلى تكنولوجيا نظيفة و تنمية صناعية أنظف من ذي من قبل أو استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية، و في البلدان متقدمة النمو يتم الحد من تدفق النفايات و تنظيف التلوث بنفقات كبيرة أما في البلدان النامية فالنفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع لرقابة إلى حد كبير، فالبعد التكنولوجي للتنمية المستدامة، يعني هنا مراعاة التكنولوجيا الحديثة للجوانب البيئية أي تقلل من الانبعاثات الغازية الملوثة للبيئة فمن خلال مراعاة هذه الخصائص البيئية و الحفاظ عليها يمكننا من التقليل من زيادة سخونة الأرض مع التقليل من الاحتباس الحراري المشهود في العالم اليوم.[3]

الفرع الخامس: البعد السياسي:

يؤدي إلى تحقيق التنمية السياسية المستدامة التي تجسد مبادئ الحكم الراشد و إدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية و المشاركة في اتخاذ القرار و تنامي المصداقية و الثقة و توالي السيادة و الاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة.[4]

---

[1] محمد نظمي و محمد دقة، **أثر ممارسات التخطيط الاستراتيجي على التنمية المستدامة للمدن الصناعية من خلال الميزة التنافسية**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة فلسطين التقنية خضوري، فلسطين، 2022، ص ص 41، 42.

[2] محمد إسماعيل معتصم، مرجع سابق، ص 58.

[3] أحمد دعاس، مرجع سابق، ص74.

[4] عبد الله خبابة، **تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص 133.

الشكل رقم (3-1): تكامل أبعاد عملية التنمية المستدامة

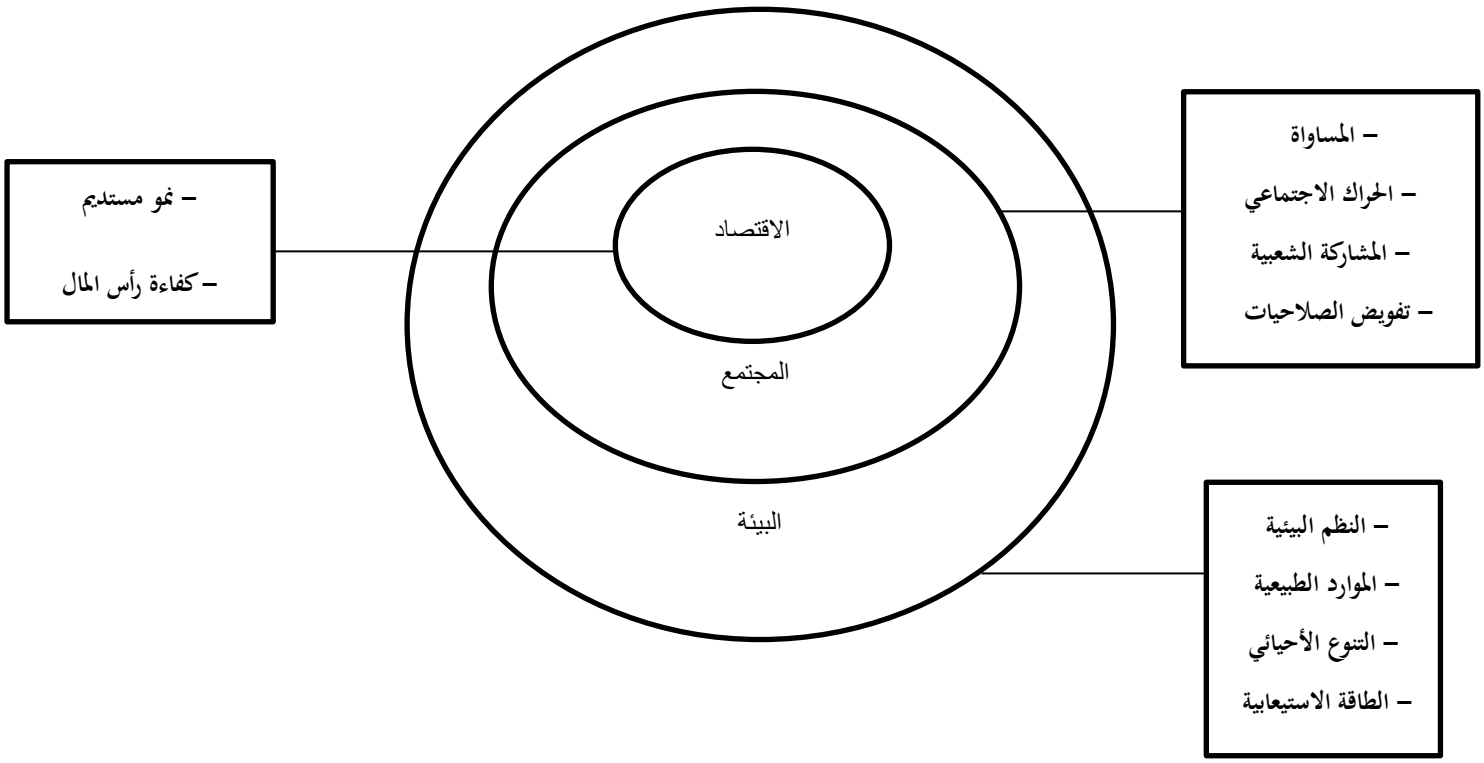

المصدر: عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنظ، **التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 43.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

يتم قياس مدى التقدم في مجالات التنمية المستدامة من خلال مجموعة من المؤشرات، يمكن تبويبها على النحو التالي:

الفرع الأول: المؤشرات الاجتماعية:

يمكن حصر المؤشرات الاجتماعية فيما يلي:

– المساواة الاجتماعية:

تعكس المساواة الاجتماعية نوعية الحياة و المشاركة العامة و الحصول على فرص عمل و من بين القضايا الهامة المرتبطة بتحقيقها تبرز قضايا مكافحة الفقر، العمل و توزيع الدخل، الوصول إلى الموارد المالية و الطبيعية و عدالة الفرص بين الأجيال، اذ غالبية الدول لم تحقق نجاحا حقيقيا في مواجهة سوء توزيع الموارد و مكافحة الفقر في مجتمعاتها، و قد تم اختيار مؤشرين رئيسين لقياس المساواة الاجتماعية و هما:

- الفقر: و يقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، و نسبة السكان العاطلين عن العمل في سن العمل.

- المساواة في النوع الاجتماعي: و يمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.[1]

– السكن:[2]

تتأثر شروط الحياة و خاصة في المدن الكبيرة بالوضع الاقتصادي و نسبة السكان و الفقر و البطالة، و تقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص، و مع أن هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الازدحام و البناء المركز، فإنه لم يتم بعد تطوير مؤشر آخر أفضل منه.

– الصحة العامة:

يوجد ارتباط وثيق ما بن المستوى الصحي و التنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة و غذاء صحي و رعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة، و بالعكس فإن الفقر و تزايد التهميش السكاني و تلوث البيئة المحيطة و غلاء المعيشة... كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية و بالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة، و في معظم دول العالم النامي فإن الخدمات الصحية و البيئية العامة لم تتطور بشكل يوازي السوق و الاقتصاد و غلاء المعيشة. و تتمثل المؤشرات الرئيسية للصحة في:

- حالة التغذية: و تقاس بمتوسط عدد السعرات الحرارية اليومية التي يحصل عليها الفرد مقارنة بالمتوسط العالمي.
- معدلات الوفاة: و تقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، و العمر المتوقع عند الولادة.
- الإصحاح: و يقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية و تتوافر لهم مرافق تنقية المياه.
- الرعاية الصحية: و تقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى الخدمات الصحية، و نسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال و نسبة استخدام موانع الحمل.[3]

– التعليم:

يعتبر التعليم مطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة لذا يجب إعادة توجيهه لخدمتها، و من أهم مؤشرات التعليم ما يلي:

- مستوى التعليم: يقاس بنسبة الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي، و نسبة الشباب في مرحلة التعليم الثانوي.

---

[1] سومية خلادي، **حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجماعات المحلية بالجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، ص 30.

[2] مرجع نفسه، ص 31.

[3] عبير عبد الخالق، مرجع سابق، ص ص 112، 113

- مستوى الأمية: يقاس بنسبة الكبار غير المتعلمين في المجتمع.[1]

– الأمن:

يقصد به في التنمية المستدامة الأمن الاجتماعي و حماية الناس من الجرائم فالعدالة و الديموقراطية و السلام الاجتماعي تعتمد كلها على وجود نظام للإدارة الأمنية متطور و عادل يحمي المواطنين من الجريمة، إلا أنه ينبغي في الوقت ذاته ألا تثير هذه الإدارة القلق الاجتماعي أو تمارس سلطاتها من خلال الإساءة إلى الأفراد و التعدي على حقوق الإنسان، و من المسائل المتعلقة بالأمن و التي ركز عليها جدول أعمال القرن العنف و الجرائم ضد الأطفال و المرأة و المخدرات و غيرها عادة من خلال نسبة مرتكبي الجرائم.[2]

الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية:

تعكس المؤشرات الاقتصادية مدى قدرة البلد في بناء قاعدة قوية لتحقيق التنمية المستدامة و تتعلق هذه المؤشرات بجوانب البنية الاقتصادية و أنماط الانتاج و الاستهلاك:

– البنية الاقتصادية: حيث يتم تقييم أداء الدولة الاقتصادي من خلال :

- معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي .
- نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج.
- نسبة الصادرات إلى الواردات.
- جموع المساعدات الإنمائية الرسمية.

– أنماط الإنتاج و الاستهلاك: في ظل انتشار أنماط الاستهلاك و الإنتاج غير المستدامة التي تستنزف الموارد بشكل غير مدروس و خاصة من جانب الدول الصناعية، تقاس أنماط الإنتاج و الاستهلاك باستخدام:

- مدى كثافة استخدام الموارد في الإنتاج.
- معدل استهلاك الفرد للطاقة.
- كمية النفايات المنتجة و معدل تدويرها.
- مدى توفر المواصلات.[3]

---

[1] نذير غانية، مرجع سابق، ص43

[2] أحمد تي و آخرون، **التنمية المستدامة أبعادها و مؤشرات قياسها: قراءة اقتصادية**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول (جودة الحياة و التنمية المستدامة في الجزائر – الأبعاد و التحديات –)، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 04- 05 فيفري 2020، ص 292.

[3] وداد عباس، **دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة: الجزائر، الأردن و اليمن**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018، ص ص 70، 71.

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية:

تعتبر المؤشرات البيئية جزء لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة و تكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم و رصد التغيرات التي تحدث على البيئة و الموارد الطبيعية سواء كانت إيجابية أو سلبية، كما أنها تقيس مدى تحقيق الأهداف و تتمثل هذه المؤشرات في:

- حماية نوعية موارد المياه و إمداداتها.
- النهوض بالزراعة و التنمية الريفية المستدامة
- مكافحة إزالة الغابات و التصحر.[1]

المطلب الثالث: استراتيجية التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بترابط و تكامل أهدافها، لذا لا بد من وضع و تصميم استراتيجيات على من التوزان لتساير خصائها الشاملة للأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، و لمواجهة التحديات التي يطرحها السير صوب تحقيق أهدافها.

الفرع الأول: مفهوم استراتيجية التنمية المستدامة

يقصد باستراتيجية التنمية المستدامة أنها عملية منسقة و مشاركة و متواصلة من الأفكار و الأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف اقتصادية و بيئية و اجتماعية بطريقة متوازنة و متكاملة على المستويين الوطني و المحلي، و تتضمن هذه العملية تحليل الوضع الحالي، و صياغة السياسات و خطط العمل و تنفيذها، رصدها و استعراضها بصورة منتظمة، يتم من خلالها التركيز على إدارة التقدم باتجاه تحقيق الأهداف، حيث تستمر في التوفيق بين الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية مع التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حيثما يتعذر التوفيق بينها، هذا و تزود استراتيجية التنمية المستدامة البلدان بالقدرات على علاج المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية المترابطة من خلال مساعدتها على بناء القدرات و استحداث آليات و سياسات و أطر قانونية و مؤسسية للتنسيق بين الأبعاد المختلفة لتحقيق التكامل بينها، و تخصيص ما لديها من موارد مالية و بشرية محدودة بشكل رشيد، و وضع جداول زمنية للتنفيذ.[2]

الفرع الثاني: الأسس الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

تتطلب عملية إنجاز الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وضع آليات و سياسات و أطر قانونية و مؤسسية لتنسيق الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و تحقيق التكامل فيما بينها، و يعد التطبيق السليم

---

[1] إلهام شيلي، **دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة–**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014،ص 74.

[2] عبد الله جامع، مرجع سبق ذكره، ص30.

لعناصر الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هو أفضل ضمان للنجاح و مواصلة العملية و من التدابير التي ينبغي أخذها ما يأتي:[1]

– **خلق ثقافة للتنمية المستدامة:** ينبغي أن تشكل الاستراتيجية للتنمية نمط حياتنا، و العمل على تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، و تشجيع ثقافة الإبداع.

– **وضع آليات قانونية مناسبة:** تحكم القوانين و اللوائح التنظيمية العلاقة بين المؤسسات و كذلك العلاقة بين الناس و بيئاتهم، لما كانت عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ترتبط أساسا بإدارة العلاقات و تتطلب في الكثير من الأحيان القيام بتنازلات متبادلة فإن تطبيق التشريعات المناسبة لتنفيذها يعد أمرا ضروريا لمواصلة عملية وضع الاستراتيجية.

– **التنسيق الفعال:** لما كانت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مهمة متعددة القطاعات فلا بد من تنسيق الأفعال لكفالة نجاحها، و ينبغي أن يشمل التنسيق ضمان إدماج عملية اعداد الاستراتيجية في العملية الحكومية لصنع القرار و إعداد الموازنة السنوية و هي مسألة حيوية لاستمرارها.

– **إضفاء الطابع المؤسسي لاستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة:** تتطلب عملية وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة أن تكتسي تماما بالسمة المؤسسية، ينبغي أيضا أن تدمج الأنشطة المرتبطة بصياغة و تنفيذ الاستراتيجية في السياسة التنموية إدماجا كليا في الأنشطة الكلية للحكومات و أصحاب المصلحة الآخرين.

– **الاتصال بالجمهور و المشاركة الفعالة:** يجب إقامة منتديات للمشاورات الدورية على المستوى الوطني و الصعيد المحلي، و يجب أن تستخدم هذه المنتديات للتوصل إلى توافق في الآراء بخصوص الرؤية الشاملة للأهداف الإنمائية للبلد و أيضا بخصوص تنفيذ مشروعات و برامج معينة.

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية المستدامة و التحديات التي تواجهها

يرتبط نجاح واستدامة التنمية ارتباطا مباشر بمدى توافر الموارد المالية اللازمة و الملائمة لتحقيق الخطط و الطموحات التنموية، و تتنوع المصادر التمويلية بين مصادر تقليدية تعتمد عليها الدول النامية بشكل أساسي و مصادر مبتكرة، و بالرغم من اعتماد الدول على استراتيجيات لتحقيق غايات التنمية المستدامة، إلا أنه توجد العديد من العقبات و التحديات التي تواجهها و تعترض سيرها و تقدمها.

المطلب الأول: مفهوم تمويل التنمية

تعد الأموال عنصر أساسي في أي كيان تنظيمي هادف فمن خلالها يتم بلوغ الأهداف المرسومة، و على هذا الأساس فإن تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية تشكل أولوية قصوى من أجل تحقيقها.

– **تعريف التمويل لغة:** جاء في القاموس الجديد تمول، يتمول، تمولا الرجل أي كثر ماله، مالا اتخذه لنفسه، و جاء في لسان العرب و مللت بعدنا و تمال و ملت، و تمولت، كله كثر مالك، و جاء في القاموس المحيط و

[1] بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص96.

ملت تمال و ملت و تمولت و استملت كثر مالك و ملته، أعطيته المال، و منه فإن التمويل لغة هو الإمداد بالمال.[1]

– تعريف التمويل اصطلاحا: مجموعة الأساليب و الوسائل و الأدوات التي تستخدمها إدارة المشروع، للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية و التجارية، و على هذا الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق و البيئة المالية التي يتواجد فيها.[2]

و منه يعرف تمويل التنمية على أنه:

– توفير المصادر المالية اللازمة و الملائمة لتحقيق الأهداف و الطموحات التنموية.[3]

– التدفقات المالية و المحلية و الأجنبية الموجهة لإنجاز و تحقيق برامج و مشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني و تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.[4]

المطلب الثاني: المصادر التقليدية و المستحدثة لتمويل التنمية المستدامة

تعددت آليات تمويل التنمية المستدامة، حيث تنقسم إلى مصادر تقليدية و هي الصيغ المعروفة و المتاحة، و مصادر تمويل حديثة مبتكرة تضمن تعبئة موارد إضافية.

الفرع الأول: المصار التقليدية لتمويل التنمية المستدامة

تتمثل الوسائل التقليدية المتاحة لتمويل التنمية في ما يلي:

أولا: التمويل من خلال القروض الخارجية:

هي المبالغ التي تقترضها الجهات الحكومية من الغير، لغرض تمويل أعمالها نظرا لعجز مواردها الخاصة عن الالتزام بما تطلبه هذه الأعمال من نفقات، أو تلك الأموال التي يقترضها الاقتصاد الوطني مع فترة قرض تزيد عن سنة أو أكثر و تكون مستحقة للطرف المقرض عن طريق الدفع بالعملة الأجنبية أو تصدير الخدمات إليها، و يكون الدفع بإحدى الوسائل التالية: إما عن طريق الحكومات الوطنية أو المؤسسات و الهيئات المتفرعة عن الحكومة أو عن طريق المؤسسات الخاصة او الهيئات الرسمية التي تتضمن التزامات هؤلاء الأفراد.[5]

ثانيا: التمويل عن طريق الموازنة العامة للدولة:

---

[1] شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم و الإجراءات و التكلفة**، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص 11.

[2] فضيلة زواوي، **تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر – دراسة حالة مؤسسة سونلغاز–**، رسالة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 11.

[3] نائل عبد الحافظ العوامله، **إدارة التنمية: الأسس– النظريات– التطبيقات العملية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان**، 2013، ص135.

[4] عثمان علام، **تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص 176.

[5] جوان حسين علي الميزوري، **أثر القروض الخارجية على معدلات النمو الاقتصادي – دراسة تحليلية العراق نموذجا خلال الفترة 2004–2020–**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا، قبرص، 2021، ص ص06،07.

هي وثيقة تتضمن توقع و إجازة لنفقات و إيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة سنة في المعتاد، لبلوغ أهدافها المالية، السياسية، الاقتصادية الاجتماعية.[1]

تلعب الموازنة العامة للدولة دورا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تسعى الدول لتحقيق هذه الأخيرة مع ضمان عدم تأثرها بالأوضاع المالية و تعزيز القدرة على تجاوز الأزمات، من خلال الاستفادة القصوى من مواردها البشرية و المالية و الطبيعية دون المساس بثروات الأجيال القادمة التي تدعم تلبية حاجاته، و ضمان عدم الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية من خلال تبني أفضل الآليات الكفيلة بتحديد المخاطر المحتملة و التعامل معها على المدى التوسط و الطويل، و هذا يتطلب معرف دقيقة بمخرجات تلك الموارد و تأثيرها على الاقتصاد الكلي للدولة، و قد شرعت وزارة المالية في إجراء مراجعة شاملة للميزانية العامة للدولة و تقسيماتها الحالية بغية جعلها أكثر تلبية لمتطلبات الشفافية اللازمة للتحليل السليم و الدقيق للسياسة المالية الحكومية من جهة و مساندة مسؤولي الدولة على وضع الخطط و اتخاذ القرارات المناسبة مما يكفل العدالة لجميع مجالات التنمية المستدامة.[2]

ثالثا: التمويل من خلال الإيرادات الضريبية:

تعد الموارد الضريبية ذات أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كونها تشكل الحصة السائدة من الإيرادات للعديد من الوحدات الحكومية بعد إيرادات النفط في الدول النفطية، فالضرائب تؤثر بشكل أو بآخر في المعطيات الاقتصادية و على مستوى المعيشة، إذ أصبحت الضريبية في الدول الحديثة مصدرا مهما للتمويل و لتشجيع أنشطة دون أخرى و أداة للتأثير في دخول الطبقات الاجتماعية.[3]

---

[1] صبرينة كردودي، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي: دراسة حالة مقارنة**، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، ص 75.

[2] منى سالم حسين مرعي و هدى سالم مرعي، **دور الموازنة العامة للدولة في تحقيق التنمية المستدامة**، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية الرابعة حول " دور الموازنة العامة للدولة في النمو و التطور الاقتصادي"، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، 2019/05/05، ص 04.

[3] إبراهيم جاسم جباري الياسري، **تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (العراق أنموذجا)**، **مركز الرافدين للحوار**، الطبعة الأولى، بيروت، 2022، ص 23.

رابعا: التمويل بواسطة المنح و المعونات الأجنبية:

1- تعريف المنح و المعونات الأجنبية:

- تعرف على أنها كافة التحويلات التي تتم وفق شروط ميسرة بعيدا عن القواعد و الأسس التجارية السائدة وفقا لظروف السوق.[1]

- تعتبر المنح و الهبات، إحدى مصادر تمويل التنمية خاصة في الدول غير قادرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمنح و الهبات لا تمثل أية التزامات على البلدان المستلمة لها أي أنها غير ملزمة بدفع لا أقساط و لا أسعار فائدة، و لكن لا يعول لها عليها كثيرا في عملية التنمية التي تحتاج إلى مصادر تمويلية تتسم بالاستمرارية.[2]

2- صور المعونات الأجنبية:

2-1- من حيث طبيعتها: و تتمثل في:[3]

- المنح: عبارة عن التحويلات النقدية و العينية التي بعض الدول لغيرها سواء لاعتبارات اقتصادية أو سياسية أو إنسانية، و هي تحويلات لا ترد و هي لا تتضمن المعونات.

- القروض الميسرة: هذا النوع من المعونات تحكمه قواعد و شروط تختلف عن غيرها السائدة في الأسواق المالية الدولية من ناحية مدة السداد أو فترات السماح التي تكون أطول.

- المعونات النقدية: الأصل أن تتمثل المعونات الأجنبية في صور تحويلات نقدية تصنعها الدول المنتجة تحت تصرف الدولة المستفيدة و بشروط معينة، و هي الصورة التقليدية، و عادة تكون بعملة الدولة المانحة أو بعملات أخرى على وجه الاستثناء.

- المعونات العينية: قد تتخذ المعونات العينية صورا عينية مختلفة في السلع الغذائية، كالقانون الأمريكي لعام 1954 للتنمية الزراعية و لتنمية التجارة و الذي أطلق عليه القانون رقم P4480 المنظم لتقديم السلع الغذائية الأمريكية للدول النامية من أجل التنمية الاقتصادية.

3- من حيث مصدرها: تتمثل في:[4]

- مصادر المعونة الثنائية: المعونة الوحيدة المصدر أو بعبارة أخرى المعونة الحكومية الثنائية، تتمثل في المنح و القروض التي تعقدها الدولة المانحة مع الدولة المستفيدة، و هي معونات تتميز بأنها تعقد بشكل رسمي أي في

---

[1] هيثم صاحب عجام و علي محمد سعود، **فخ المديونية الخارجية للدول النامية**، دار الكنيدي، عمان، 2006، ص67.

[2] عبد القادر بن شني، كرينة بسدات، **تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر بين تقلبات أسعار البترول و قصور الموارد المالية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد08، العدد01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020، ص 121.

[3] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص238.

[4] الحسن ولد محمد، **مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية " تجربة الاسلامية الموريتانية" 1588-2004**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص-ص 61-62.

إطار الاتفاق بين الحكومات المعنية، غير أن هذه المعونة لم تكن فعالة في المجال التنموي بسبب القيود الاقتصادية و السياسية.

– مصادر المعونات "الأجنبية المتعددة" الأطراف: المعونات الأجنبية المتعددة الأطراف (الجماعية)، تتمثل في المنح و القروض الميسرة التي تقدمها المنظمات الدولية المتعددة الأطراف مع الدول المستفيدة، فقد تكون هذه الموارد نقدية وقد تكون عينية، و من أهم هذه المنظمات الهيئات الدولية ذات الطابع العالمي كالبنك الدولي للإنشاء و التعمير الذي يوجه جل معوناته للبلدان الأكثر فقرا، و الهيئات الدولية ذات الطابع الإقليمي و التي من أهمها: البنك الإفريقي للتنمية، البنك الأمريكي العالمي للتنمية، البنك الأسيوي للتنمية.

خامسا: التمويل المصرفي: تعتبر المصارف أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية، و يتم مقابلة هذه الاحتياجات التمويلية عن طريق سوقين: سوق النقد و سوق المال فالاحتياجات التمويلية الطويلة و المتوسطة الأجل تحصل عليها المؤسسات و الشركات و الأفراد عن طريق سوق المال في صورة إصدار سندات و أذون و عقود، بينما الاحتياجات التمويلية القصيرة الأجل من قروض و تسهيلات تتم عن طريق سوق النقد حيث تقوم المصارف التجارية بأشكالها المختلفة بهذه المهمة (تقديم قروض، تسهيلات قصيرة الأجل) لكن هذا لا يعني أن نستثني المصارف التجارية من عملية تقديم قروض متوسطة الأجل.[1]

سادسا: التمويل من خلال عقد البوت:(B.O.O.T)

التمويل من خلال عقد البوت يكون من خلال تعهد الحكومة أو إحدى الوزارات أو الهيئات التابعة لها إلى مؤسسة خاصة محلية أو أجنبية أو مشتركة بإتباع وسائل معينة لإنشاء مرفق عام، لإشباع حاجة عامة كالطرق و المطارات و الموانئ و محطات الطاقة و غيرها، و ذلك على حساب هذه المؤسسة بإدارة المرفق و تؤدي الخدمة للجمهور المستفيد من ذلك لمدة معينة، بشروط محددة تحت إشراف الجهة المتعاقدة و رقابتها لتقوم بعد ذلك بنقل أصول المرفق أو المشروع للدولة أو الجهة المتعاقدة في حالة جيدة قابلة لاستمرار تشغيله.[2]

الفرع الثاني: المصادر المستحدثة لتمويل التنمية المستدامة

لجأت البلدان النامية و المتقدمة إلى إيجاد آليات تمويل مبتكرة جديدة خلاف لآليات التمويل التقليدية، تساهم في إيجاد حلول للمشاكل و الأزمات التي تعيشها البلدان، و لمجابهة التحديات التنموية المختلفة.

أولا: مفهوم التمويل المبتكر

يرى البعض المصادر المبتكرة للتمويل الإنمائي على أنها استجابة طبيعية و عملية لتكريس أموال كافية للتنمية الدولية، في حين يرى البعض الآخر أن مبادرة التمويل الابتكاري من أجل التنمية هي ببساطة ممثلة في التحول

[1] أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص 159.

[2] حسين بوخيرة، **عقد البوت كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر**، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، المجلد09، العدد02، جامعة لغرور، خنشلة، 2022، ص 445.

الهام في الطريقة التي يقوم بها شركاء التنمية بالأعمال التجارية، هذا التحول يستند بدرجة كبيرة إلى انخفاض دور المساعدة الإنمائية الرسمية العامة في المقابل بروز دور أكبر للقطاع الخاص في التنمية، فالتمويل المبتكر هو من المفاهيم الحديثة أدخل لأول مرة حيز المناقشة و التشاور سنة 2002، حيث عرفته منظمة الأمم المتحدة على انه آلية تكميلية للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تكون ثابتة يمكن التنبؤ بها و ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة الصالح العام بمعنى أن هذه الآليات تستخدم في سياق جديد أو تتضمن ميزات جديدة مقارنة بالتمويل التقليدي.[1]

ثانيا: المصادر الموجودة للتمويل المبتكر للتنمية

هناك اختلاف كبير بين الآليات المستحدثة مؤخرا ل "التمويل المبتكر للتنمية"، و قد وفرت هذه الآليات بضعة موارد إضافية للمساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية رغم الحجم المحدود لهذه الموارد و ارتباطها بأغراض محددة، يمكن تقسيم الآليات القائمة إلى ثلاثة أنواع:[2]

1- صرف موارد المساعدة الإنمائية الرسمية في بداية الفترة بشكل فعال: و يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الآلية ضمان توافر الموارد المالية لاستخدامها فورا في أغراض التنمية، و مرفق التمويل الدولي للتحصين هو أحد هذه الآليات، فهو يدمج التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الممتدة على مدى فترة طويلة (تتراوح في الممارسة العملية بين 6 سنوات و 23 سنة) و يقوم بتوريق هذه الالتزامات لتوفير أموال لكي يستخدمها فورا في التحالف العالمي للقاحات و التحصين، و تندرج في هذه الفئة أيضا آليات تحويل الديون مثل مخطط تحويل الديون إلى نفقات صحية و إعفاءات الديون مقابل حفظ الطبيعة.

2- الضمان من المخاطر و التأمين ضدها: يحاول هذا النوع من الآليات تدبير أموال لتغطية مخاطر معينة متصلة بالصحة العامة و الكوارث الطبيعية، و ذلك من خلال ضمانات أو مخططات تأمين مرتبة دوليا، تستخدم المساعدة الإنمائية الرسمية أو التمويل الآتي من مصادر خيرية خاصة أو كلاهما لضمان مستوى محدد من الطلب على سلعة معينة كثيفة التكنولوجيا و ضمان أسعارها بغية توفير سوق مضمونة للمنتجين لتشجيعهم على تطوير المنتج، و يجري في إطار مرفق الأدوية المعقولة التكلفة للملاريا، و هو مخطط تجريبي يديره الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز و السل.. التفاوض مع منتجي مركبات علاج الملاريا القائمة على أسعار منخفضة لهذه الأدوية، في مقابل توفير سوق مضمونة لها وقتية و ذلك كوسيلة لإزاحة البدائل الأقدم و الأقل فعالية.

3- توظيف التبرعات الخاصة: تستهدف هذه الآلية الحصول على تبرعات من جهات خاصة لإنفاقها على أغراض محددة، و في إطار مخطط شهير هو مخطط Product Red، تمنح الشركات رخصا لاستخدام اسمها

---

[1] هرموش إيمان و سارة جامعي، **التمويل المبتكر و مساهمته في تحقيق التنمية – عرض تجارب دولية –**، مجلة الاقتصاد الدولي و العولمة، المجلد02، العدد02، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2019، 168.

[2] تقرير الأمم المتحدة، **إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، دراسة الحالة الاقتصادية و الاجتماعية في العالم 2012**، سعيا إلى تمويل جديد للتنمية، نظرة عامة، نيويورك، 2012، ص- ص 17، 19.

التجاري على منتجات محددة مقابل التبرع بحصة من أرباح هذه السلع و الخدمات للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز و الملاريا.

كما توجد مصادر أخرى مستحدثة لتمويل التنمية تتمثل في:

1- السوق المالي (البورصة): هي آلية للتوسط بين قطاع الادخار المحلي و الاستثمار الوطني و الأجنبي، و عملية التمويل الاستثماري أو إعادة ضخ الاستثمارات في البنية التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و توفير حاجاتها من الأموال الكافية لإعادة توسيع الإنتاج و تجديد حركته على مستوى اقتصاد السوق و بلجوء هذه الأخيرة إلى البورصة للادخار العلني بدلا عن القروض البنكية يمكنها من تنمية رأسمالها و تمويل برامجها الاستثمارية الأكثر طموحا و كذا تنويع مصادر التمويل، و تسمح هذه الآلية للمؤسسات بإدخال مساهمين جدد في رأسمالها.[1]

2- التمويل التعاوني: هو آلية مبتكرة لتمويل المشروعات من خلال جمع الأموال من عدد كبير من الجمهور، و بذلك يمكن القول أن هذه الأفكار و الممارسات المتعلقة بالتطبيقات المعاصرة للتمويل التعاوني قد تجعل هذا النوع من التمويل كبديل مهم للكثير من أصحاب المشروعات مهما كان نوعها و شكلها مقارنة بالتمويل التقليدي، لأنه يجعل من عدد كبير من الأفراد في صلب القرارات الاستثمارية و التمويلية للمشروعات، و خصوصا في ذلك المشروعات التي غالبا ما قد يكون لها تأثير اجتماعيا كبيرا على مستوى المجتمعات المحلية.[2]

3- التمويل بواسطة شركات رأس المال المخاطر: التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر هو عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشروعات بواسطة شركات تدعى شركات رأس المال المخاطر، و هذه التقنية لا تقوم على تقديم التمويل النقدي فحسب بل تقوم على أساس المشاركة حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد و لا مبلغه، و بذلك فهو يخاطر بأمواله، و بذلك تساعد فإنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفر الضمانات.[3]

---

[1] عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "آلية لتحقيق التنمية المستدامة"**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 216.

[2] عمران عبد الحكيم و مصطفى قريد، **منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات عرض** تجربة سلطة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد07، العدد01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص 294

[3] علية ضياف و كمال حمانة، **رأس المال المخاطر: اتجاه عالمي حديث لتمويل المؤسسات الناشئة – حالة الجزائر–**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد05، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016، ص 171.

ثالثا: المصادر المقترحة في إطار التمويل المبتكر للتنمية

توجد العديد من المصادر المقترحة لتمويل التنمية نذكر أهمها:

– المبادرات والمساهمات التضامنية:

أدى التفكير المتواصل من خلال المؤتمرات و الاجتماعات المنعقدة في عواصم العالم بين مختلف الجمعيات و المنظمات الغير حكومية و بين المؤسسات الناشطة في التنمية المستدامة إلى ابتكار أساليب و آليات جديدة لتمويل التنمية المستدامة، و تم التطرق في كل مناسبة إلى الالتزامات الدولية و المبادرات لعدة و اقتراح جملة من الاقتراحات نذكر أهمها:

- دعم المبادرات الحكومية لفائدة الرسوم الدولية: تسمح هذه الآلية بزيادة الموارد المالية الجديدة لتمويل التنمية و تحسين نوعية تدفق الإعانات الإنمائية الرسمية، و يمكن للرسوم الدولية أن تحقق قيمة مضافة حقيقية إذا احترمت المبادئ الرئيسية التالية:

– الصفة الإجبارية للرسوم و ليست اختيارية

– الربط بين طبيعة الموارد و وجهتها و خصوصا إلى البرامج ذات الأولوية و الفعالية.

تأكيد ضرورة تطبيق الجباية الوطنية: رافق العولمة الاقتصادية و المالية تضامن مالي و جبائي الغرض منه إعادة توزيع جزة من الثروة المنتجة و تمويل إعادة إنتاج السلع العمومية العالمية، إن فرض الرسوم على أرباح المستفيدين الرئيسين من العولمة (الشركات المتعددة الجنسيات، الصناعات المالية) و الرسوم البيئية على الملوثين قد تحقق شيئا من العدالة، و قد يدعم هذا التفكير فرض جباية إضافية على أرباح الشركات المتعددة الجنسيات و جباية على التدفقات المالية الدولية مع وضع جباية بيئية تمس كل الأفراد و المؤسسات، النقل الجوي و النقل البحري.

- إصلاح مناهج تقديم الإعانة الإنمائية الرسمية: نظرا للنقائص الملاحظة في عملية تقديم المساعدات، و خاصة في تحقيق الفعالية المرجوة من العملية التي ترمي إلى تلبية آمال و استراتيجيات شعوب البلدان النامية، تم أخذ تدابير تخدم فعالية المساعدة:

– الأخذ بعين الاعتبار الحقائق الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و السياسات الوطنية التي توضع محليا و قد تختلف من دولة لأخرى و لهذا لا يمكن وضع نموذج وحيد و معمم للتنمية و المساعدة الدولية.

– الالتزام بتقديم الوسائل و الوقت الكافيين للحكومات، و برلمانات البلدان النامية لتعزيز و وضع سياسات عمومية لمكافحة الفقر و عدم المساواة.[1]

[1] [1] أحمد زيطوط، **تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص ص58، 59.

كما تعتبر إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة أن هناك عدة مجالات يمكن من خلالها استحداث آليات للتمويل المبتكر أهمها ما يلي:[1]

1- إنشاء أصول احتياطية دولية: يوفر صندوق النقد الدولي مزيدا من السيولة على شكل حقوق السحب الخاصة حيث تكون الدول المتقدمة هي المتلقي الرئيسي لمخصصات تسوية مقترحة من حقوق السحب الخاصة تتراوح قيمتها ما بين 150و 250 مليار دولار، و توزع هذه الحقوق وفق الحصص القطرية في صندوق النقد الدولي، كما أنه إذا جري العمل بمنح الدول النامية حصص الثلثين فإنها ستتلقى ما بين 160و 270 مليون دولار سنويا، و عليه يمكن استخدام سك هذه الصادرات التي تعود كعائد على العملات الاحتياطية الدولية بحيث يستخدم المجتمع الدولي هذه الاحتياطات لصالح الدول النامية، و بهذا يمكن تحويل 100 مليار دولار سنويا من حقوق السحب المعطلة التي تملكها الدول الغنية بالاحتياطات إلى تمويل إنمائي و ذلك عبر شراء سندات من بنوك تنموية متعددة الأطراف.

2- فرض ضريبة الكربون: بهدف الحفاظ على المناخ و البيئة يعتبر الحد من انبعاث غاز الكرب هدف استراتيجي اتفق على تحقيقه المجتمع الدولي في عدة مناسبات، و يعتبر الإجراء الأكثر مباشرة للحد من انبعاث الكربون هو توفير الحوافز المالية من خلال فرض ضريبية على انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون و ذلك من أجل تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على الحد من الانبعاثات الخاضعة لسيطرتهم عبر التحول إلى أنشطة و مصادر طاقوية أقل انبعاثا.

3- استحداث ضريبة على معاملات النقد الأجنبي: نظرا لأن الحجم اليومي لمعاملات النقد الأجنبي ضخم جدا فإن فكرة استحداث ضريبة على هذه المعاملات تعتبر فكرة جذابة، حيث أن فرض ضريبة بمعدل منخفض جدا يؤدي إلى حشد مبالغ مالية معتبرة دون أن يكون هناك أي تأثير على السوق، خاصة و أن التقدم التكنولوجي و تطور البنية الأساسية للقطاع المالي ساهم أصلا في الحد من ارتفاع التكاليف المالية للمعاملات، حيث يمكن لضريبة بمعل 0.005% تطبق على جميع المعاملات التجارية المعتمدة بالعملات الأساسية الأربع: الدولار، الين اليورو، الجنيه الإسترليني أن تؤدي إلى تحقيق مبلغ إجمالي يعادل 40 مليار دولار سنويا، و عليه نستنتج بأنه يمكن لهذه الضريبة أن تساعد على تحقيق أمرين:

- الحد من تقلبات أسعار العملات الأساسية.
- زيادة الإيرادات المتاحة لتمويل التنمية في العالم.

و مع ذلك فإن الوصول إلى اعتماد هذا المقترح ليس بالأمر السهل، إذ يجب التوصل إلى اتفاقيات مفصلة فيما يتعلق باستخدام الضريبة لأغراض التعاون الإنمائي.

[1] عثمان علام، مرجع سبق ذكره، ص ص 193، 194.

المطلب الثالث: التحديات و المعوقات التي تواجه مسار التنمية المستدامة

تواجه عملية التنمية عدة تحديات و معوقات تؤثر على الأداء التنموي و تكبح مسار تحقيق الأهداف التنموية.

الفرع الأول: التحديات التي تواجه التنمية المستدامة

هناك العديد من القضايا التي يجب على الدول النامية و المتقدمة مواجهتها لتحقيق التنمية المستدامة و هي:[1]

– **الفقر**: و الذي يعد السبب الرئيسي للعديد من المعضلات الصحية و الاجتماعية و الأخلاقية في دول العالم حيث تزداد حدة الفقر و الجوع و التهديدات للأمن الغذائي في الكثير من تلك الدول، كما يدفع الفقر إلى استنزاف الموارد الطبيعية المتوفرة و القليلة و إلى استعمالها استعمالا عشوائيا، حيث تستعمل الأراضي الهامشية إلى درجة استنزافها و تنخفض قدرتها على الإنتاج الزراعي، و تجدر الإشارة إلى أن تلك الجدلية بين الفقر و استنزاف الموارد الطبيعية قد يكون سببها الضغوط التي يحدثها انتشار الأمية و الجهل و ارتفاع عدد السكان و تزايد معدلات البطالة الأمر الذي يجعل الفقراء لا يستطيعون التفكير في المدى البعيد و لا يفكرون إلا في القوت اليومي الذي يمثل بالنسبة لتلك الفئة من فئات المجتمع أكبر التحديات.

– **تدهور قاعدة الموارد الطبيعية**: استمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج و الاستهلاك الحالية، مما يؤدي إلى نضوب قاعدة الموارد الطبيعية و انتشار كافة أشكال التلوث التي تمس الماء و التربة و خاصة في المناطق الحضرية و من ثم إعاقة تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة وطأة التحديات البيئية الكبرى التي تتمثل في التغيرات المناخية و الكوارث الطبيعية و التكنولوجية مثل الفيضانات و الزلازل و حرائق الغابات بالإضافة إلى نقص الموارد المائية و ندرتها و تدهور نوعيتها و الاستغلال غير المتوازن لخزانات المياه الجوفية و الاستخدام غير الرشيد و المبذر للمياه خاصة في المجال الزراعي، فضلا عن تدهور التربة و الأراضي مما يؤدي إلى تراجع التنوع البيولوجي و فقدان العديد من الأصناف النباتية و الحيوانية، و أخيرا فهناك العديد من المخاطر البيئية الناجمة عن دفن النفايات الخطيرة و السامة الناتجة عن الأنشطة الصناعية أو الأسلحة الكيميائية و المبيدات الحشرية.

– **الديون**: و تمثل أحد أهم التحديات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة و تؤدي للتأثير سلبا في المجتمعات الفقيرة بصورة خاصة و المجتمع الدولي بصفة عامة، حيث تشكل الديون و أعباء خدمتها عبئا كبيرا على اقتصاديات الغالبية العظمى من دول العالم الإسلامي.

– **ضعف مستوى فعالية الأنظمة التعليمية و البحثية**: قصورها عن مسايرة التقدم العلمي و التقني في العالم و مستلزمات تحقيق التنمية المستدامة و نقل التكنولوجيا لبلدان العالم الإسلامي، بالإضافة إلى مشكلة كبرى تعاني منها الدول النامية هي هجرة العقول إلى الدول المتقدمة، فضلا عن عدم توفر التقنيات الحديثة و الخبرات الفنية التي تلزم لتنفيذ برامج التنمية المستدامة و خططها.

---

[1] سمير خيري و مرسي غانم، **معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول (مقومات تحقيق التنمية المستدامة في مصر)، جامعة قالمة، 03- 04 ديسمبر 2012، ص ص 05، 06.

و توجد عدة تحديات أخرى للتنمية المستدامة من أهمها:[1]

– **السكان:** تعد المشكلة السكانية أحد المشكلات التي تعرقل جهود التنمية المستدامة، و يرجع سببها إلى حالة عدم التوافق بين معدلات النمو السكاني مع معدلات النمو الاقتصادي، و يشير الاقتصاديون بأنه لكي يحدث نمو اقتصادي و اجتماعي ملموس فلا بد من زيادة نمو الدخل الوطني ليصل إلى ثلاثة أمثال النمو السكاني.

– **عجز ميزان المدفوعات:** حيث أي زيادة في العجز من شأنه أن يعرقل سبل تحقيق التنمية المستدامة.

– **ضعف معدل النمو الاقتصادي:** يشكل النمو الاقتصادي مؤشرا من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي الذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج و المداخيل، و يعد الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي، و من أجل تحقيق التنمية المستدامة لا بد من تحسين الناتج المحلي الخام.

– **تغير المناخ:** تعتبر التغيرات المناخية المحتملة، نتيجة زيادة تراكم غازات الاحتباس الحراري (ثاني أكسيد الكربون، الكربون) مشكلة عالمية تتعاون دول العالم على الحد منها من أجل حماية الإنسان و البيئة من الآثار السلبية لهذه التغيرات في المستقبل.

– **المخلفات و النفايات:** جميع البلدان تواجه اليوم مشاكل بيئية و صحية مرتبطة باستخدام و تخزين و نقل و معالجة و إزالة النفايات و المخلفات، و تعد النفايات الاستشفائية من أخطر النفايات التي تهدد الصحة نظرا لما تحتويه من بقايا و نواد غالبا ما يتم التخلص منها بطرق غير سليمة.

الفرع الثاني: المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة:

هناك مجموعة من المعيقات التي من شأنها أن تعيق مسيرة التنمية المستدامة في الدول و خاصة الدول النامية نذكر منها:[2]

– **القصور في الفهم و الوعي:** لا يزال مفهوم التمية المستدامة قاصرا و غامضا في أذهان الكثيرين على مستوى العالم، كما يساور الكثيرون الشكوك تجاه إمكانية تطبيق هذا المفهوم فعلا.

– **غياب أو قصور المعلومة أو المعرفة بهذا المفهوم:** و هذه النقطة ترتبط بسابقتها فقلة أي ندرة المعلومات المتاحة عن هذا المفهوم تؤدي بالضرورة إلى القصور في فهمه و لعل حداثة العهد بالمصطلح هي السبب وراء ندرة المعلومات المتوفرة عنه للعامة.

– **قصور أو عجز التمويل:** ففي أحيان كثيرة ما نقف عاجزين عن تطبيق برامج التنمية المستدامة بسبب ندرة أو عجز الموارد المالية و غيرها.

– **صراع المصالح و ضيق الوقت المخصص للتنمية المستدامة:** فقد تتعطل التنمية المستدامة عن مسيرتها بسبب تناقض المصالح و صراع الأهواء بطريقة قد تقضي عليها.

---

[1] نذير غانية، مرجع سبق ذكره، ص ص 74، 48.

[2] علي مسعودي و آخرون، **إشكالية التنمية و المستدامة في الوطن العربي، مجلة اقتصاد المال و الأعمال**، المجلد 01، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2016، ص97.

إضافة إلى معوقات أخرى تؤثر على الدول في تحقيق التنمية المستدامة نذكر منها:[1]

– **المعوقات الاقتصادية و الاجتماعية:** تشمل أوجه القصور في التعليم و التدريب، و الظروف الاقتصادية غير المواتية و قيود الدعم المالي، و تتطلب التنمية المستدامة التعليم البيئي على جميع المستويات و تطوير مناهج مناسبة في العلوم و التكنولوجيا تتضمن مختلف جوانب حفظ الموارد الطبيعية و إدارتها، كما تتكون المعوقات الاقتصادية و الاجتماعية من عدم وجود سياسات و استراتيجيات صناعية واضحة للتنمية المستدامة، و المعوقات الاجتماعية هي ما ينتجه السلوك الاجتماعي للمجتمعات التي تعيش في الدول النامية و من أهمها ما يسمى بخلل النسق الإيكولوجي، و الاختلاف الكبير بين مناطق السكان في النمو، و انتشار العادات و التقاليد المرتبطة بنمط استهلاكي غير متوازن من شأنها إحداث خلل في توزيع الثروات و العدالة الاجتماعية.

– **المعوقات السياسية و الأمنية:** تفتقد الدول النامية صياغة قراراتها الداخلية أو الخارجية بشكل مطلق دون ضغوطات من الدول المرتبطة معها باتفاقيات اقتصادية و بالتالي لا يمكن لأي دولة تتجه نحو التنمية في ظل هذه الظروف الأمر الذي ينتج قصورا في استغلال أي موارد مادية أو بشرية، و لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي و الحروب و النزاعات و التغييرات المتكررة في الحكومة تؤدي إلى تضارب السياسات و نقص الاستمرارية في أنشطة التنمية مما يتعارض نع التنمية المستدامة، بالإضافة للفساد و العجز في الحكم بين النخبة أو السياسيين في السلطة مع رجال الأعمال تعيق أنشطة التنمية، بجانب الافتقار إلى المساءلة و إهدار المال العام و الافتقار إلى المؤسسات الديموقراطية الشعبية و المشاركة في صنع القرار.

– **المعوقات التكنولوجية:** تتطلب التنمية تطبيق العلوم و التقنيات المناسبة للحفاظ على الموارد الطبيعية و معالجتها و الاستخدام الرشيد لها فمعظم البلدان العربية تفتقر إلى الكوادر المدربة في العديد من المجالات و لا تمتلك القدرة المؤسسية على إنتاج التكنولوجيات و تكييفها لجعلها مناسبة لتنفيذ برامج التنمية.

[1] نبيلة عبد الفتاح قشطى، **التنمية المستدامة " الأهداف و التحديات"**، مجلة القانون و العلوم السياسية، المجلد09، العدد01، جامعة المنوفية، مصر، 2023، ص- ص 8- 10.

خلاصة الفصل:

بعد التطرق للمدخل النظري في هذا الفصل، اتضح أن التنمية المستدامة ليست بمفهوم حديث أو مقولة سياسية أو فكرة اقتصادية بل هي مطلبا حيويا و من القضايا الملحة التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في تنفيذ الخطط التنموية، و ذلك لما تحققه من أهداف استراتيجية لكل دول العالم و المتمثلة في تحقيق نوعية حياة أفضل، ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع و تحقيق نمو اقتصادي تقني مع ترشيد استثمار كافة الموارد.. ويحتاج تحقيق هذه الغايات إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل(اقتصادية و اجتماعية، بيئية و تكنولوجية)، هذه الأخيرة تشكل ترابط وثيق في ما بينها و تقاس بمجموعة من المؤشرات لمعرفة درجة النمو و الرقي المحقق، و بالرغم من اعتماد الدول على أسس استراتيجية وطنية خاصة لبلوغ الأهداف التنموية المستدامة إلا أنه تواجهها العديد من العتبات و التحديات، كعنصر التمويل الذي شكل حجر عثرة في طريق البلدان لا سيما في البلدان النامية التي تعاني من صعوبات جمة داخلية و خارجية في تعبئة الموارد المالية لتمويل التنمية، و هذا ما استدعى البحث عن بدائل تمويلية محلية تقوم على مبدأ التكافل و التشارك أي تضافر الجهود المحلية الذاتية في حل المشكلات التنموية، و من هنا برز دور التمويل التعاوني كآلية لتحقيق التقدم في التنمية المستدامة.

الفصل الثاني:

الأسس النظرية للتعاونيات و التمويل التعاوني

تمهيد:

نظرا للظروف التي شهدها العالم في أعقاب الثورة الصناعية بأوروبا، و ما نجم عنها من مساوئ خاصة بالنسبة للمزارعين و الطبقة العاملة من انتشار الفقر و البطالة و انخفاض و تدني المستوى المعيشي بسبب سيطرة الطبقة البرجوازية عليهم و كذا معاناة المزارعين من شجع المرابين، أدى ذلك إلى ظهور حركات و أفكار إصلاحية تمثلت في الحركة التعاونية التي تدعو إلى إقامة مجتمع تعاوني للقضاء على سلبيات الرأسمالية من خلال ترابط مجموعة من الأشخاص لإدارة مصالحهم الاقتصادية بصورة جماعية و على الأسس التعاونية، و كانت الحاجة الماسة إلى التمويل الباعث الرئيسي لظهور آلية تمويلية جديدة تسمى التمويل التعاوني الذي يكون دون وساطة المؤسسات المالية التقليدية، حيث يعمل على دعم الفقراء و تمويل المشاريع و المزارعين و الحرفيين للنهوض بالوضع الاقتصادي و الاجتماعي و هذا ما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تركز خاصة على التعاون.

و يهدف هذا الفصل إلى بيان أهمية التمويل التعاوني كأحد التقنيات المبتكرة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة لذا ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للتعاونيات

المبحث الثاني: عموميات حول التمويل التعاوني

المبحث الثالث: دور التعاونيات و التمويل التعاوني في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتعاونيات

في ظل استمرار الأزمات الاقتصادية المتلاحقة و صعوبة التعامل مع نتائجها، بات ينظر إلى العمل التعاوني على أنه البديل الذي يمكن أن يحقق التنمية الشاملة، و ذلك من خلال ما تمتلكه التعاونية من آليات و ما توفره من موارد مالية لازمة و خدمات كافية تساهم في تحسين الشؤون و الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الأول: ماهية التعاونية

تعد التعاونيات من أهم محاور العمل التعاوني و من أبرز روافد الاقتصاد الاجتماعي لما تحققه من مصالح اقتصادية و غايات و أهداف تنموية.

الفرع الأول: مفهوم التعاونية:

تباينت و اختلفت التعريفات حول مفهوم التعاونية و من بين التعريفات الأكثر شيوعا ما يلي:

أولا: تعريف التعاونية:

– هي جمعية من نساء و رجال يشكلون معا مشروعا يدار ديموقراطيا بشكل مشترك و لا يكون توليد الأرباح غير جزء من هدفه، و تعطي التعاونيات الأولوية للناس قبل الربح، كما أنها تساعد أعضاءها على تحقيق أهدافهم المشتركة و تطلعاتهم الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية، فالتعاونية مشروع اجتماعي يعزز السلام و الديموقراطية.[1]

– عبارة عن مجموعات تضم شبكة من الأشخاص لإدارة مصالحهم الاقتصادية بصورة جماعية و على الأسس التعاونية الديموقراطية " لكل عضو واحد صوت واحد" بغض النظر عن ما يملكه من رأس مال في التعاونية، و هي بذلك منظمة عادلة تنشئ بقصد رفع المستوى الاقتصادي و الاجتماعي من خلال العمل الجماعي المشترك.[2]

– توصف التعاونية بأنها منظمات اقتصادية مبنية على جهود ذاتية، بحيث تلعب هذه المنظمات دورا ملموسا في رفع مستوى الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لأعضائها و للمجتمع المحلي أيضا، و من المفروض أن تقدم التعاونية نموذجا ناجحا للمشاريع الاقتصادية التي تكن احتراما كبيرا للديموقراطية و للقيم الإنسانية، و هي في النهاية مشاريع تصب في مصلحة الأعضاء في حالة تعاونهم و توفر التماسك بينهم.[3]

---

[1] نسرين بوزاهر و منيرة زياني، **دور الممارسات التضامنية في تحسين عمل المقاولات التعاونية الفلاحية في ولاية بسكرة/ الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد07، العدد02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022، ص 35.

[2] محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، **دور التعاونيات النسوية في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الاستخدام الأمثل للتمويل الأصغر**، ورقة عمل إلى المؤتمر الاقتصادي، جامعة الأحفاد، السودان، 02-03 أكتوبر 2011، ص 03.

[3] مهند حامد، **سياسات لتفعيل الحركة التعاونية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)**، القدس، 2012، ص 07، على الرابط: https://library.palestineeconomy.ps

من التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف شامل للتعاونية: هي عبارة عن جمعيات أو تنظيمات ينشئها مجموعة من الأفراد اتحدوا طوعا يشكلون معا مشروعا يدار ديموقراطيا بشكل مشترك، حيث تعطي أولوية للناس قبل الربح غايتها تحسين حالة أعضائها اقتصاديا و اجتماعيا بتضافر جهودهم وفقا لمبادئ التعاون.

ثانيا: خصائص التعاونية

تتمتع التعاونية بخصائص محددة من بينها:[1]

- تجمع القوى المالية المتناثرة لمجموعة من الأفراد تربط بينهم صلة ما و توحيد هذه القوى في منظمة تعاونية.
- المساعدة الذاتية المتبادلة فيما بين أعضاء المنظمة التعاونية.
- الإدارة الذاتية للمنظمة التعاونية بواسطة أعضائها.
- التكافل الاجتماعي بين القادرين من أعضاء المنظمة و غير القادرين.

الفرع الثاني: السياق التاريخي للحركة التعاونية

ترجع الجذور التاريخية للحركة التعاونية إلى ظهور بعض الأفكار في العديد من الدول لحماية الطبقات الضعيفة في المجتمع، ويمكن إبراز ملامح ظهور الحركة التعاونية في ما يلي:

أولا: نشأة الحركة التعاونية:

يعتبر العمل التعاوني قديما قدم المدينة نفسها، حيث أن المدينة تعتمد على التعاون الاختياري لأفراد هيئة اجتماعية لرفع مستوى الأسرة و الجماعة كالقبيلة مثلا، أكثر من اعتمادها على التنافس اليومي لحفظ البقاء، و اقتضى التطور من الشيوعية البدائية إلى حياة الرعي، قدرا مضطردا في التنظيم و الخبرة، فقد كانت نقابات الكنيسة و النقابات الطائفية مؤسسات تعاونية حقيقية تتلاءم مع العصر الذي وجدت فيه، و كانت تؤدي واجبات تعاونية حيوية و متشابكة للقرية أو البلد، و تمتد جذور الحركة التعاونية إلى تلك الوسائل الدينية و الدنيوية للخدمة الاجتماعية و كفاية النفس، و لم يبرز التعاون كوسيلة إصلاحية و تصحيحية إلا في أعقاب الثورة الصناعية في أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر كرد فعل للمساوئ و النواقص التي رافقت بدايات الثورة الصناعية و ظهور النظام الرأسمالي.[2]

---

[1] محمد عبد الحليم عمر، **التمويل التعاوني الأسس– الواقع– المقترحات**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول "التعاونيات و التنمية في مصر و العالم العربي: الواقع و الآمال"، جامعة الأزهر، نصر، 08- 09 مارس 2005، ص 01.

[2] فتحي السروجي، **إصلاح و تطوير القطاع التعاوني الفلسطيني**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، 2015، ص ص 05، 06.

حيث خلفت الثورة الصناعية الأولى في أوروبا (1770-1830) أعدادا هائلة من المتعطلين عن العمل سواء من الحرفيين الذين أفلسوا في المدن أو الأقنان الهاربين من الإقطاعيات إلى المدن، و كانوا يعانون من الجوع و الفقر الشديد، مما حدا بالرواد و المفكرين في المجتمع في سبيل انقاذهم من الجوع و الحياة البائسة التي يعيشونها، فنشأ الفكر التعاوني القائم على تجميعهم في وحدات اقتصادية تجعل منهم مجموعات قادرة على شراء احتياجاتهم بأسعار أقل و الاستفادة في الوقت نفسه من عوائد هذه الوحدات الاقتصادية، و قد سمي هذا النموذج بالجمعية التعاونية.[1]

و يرجع باحثون أسباب ظهور الحركة التعاونية في أوروبا إلى الاستبعاد المالي الذي واجهته قطاعات كثيرة من السكان في أوروبا في أعقاب الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، حيث تركز قطاع الخدمات المالية الناشئ في المقام الأول على الأفراد الأثرياء و المؤسسات الكبيرة الموجودة في المناطق الحضرية و تم استبعاد سكان الريف على وجه الخصوص، و المزارعين و الشركات الصغيرة و المجتمعات التي يدعمونها من الخدمات المالية و قد ساهمت أربعة عوامل رئيسية في هذا الاستبعاد، الموقع الفعلي لأن البنية التحتية للنقل و الاتصالات لا تزال في طور النشأة، تركز توفير الخدمات المالية في المناطق الحضرية و كانت إمكانية الوصول مشكلة كبيرة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، عدم تناسق المعلومات حيث كانت البنوك مترددة في تقديم الائتمان لمجموعات معينة لأنها لا تملك معلومات كافية عن أنشطتها لتقدير المخاطر التي تنطوي عليها، كذلك النظام القانوني حيث لم تكن إدارة الالتزامات التعاقدية للعملاء مكلفة فحسب، بل كانت أيضا صعبة من الناحية الفنية بالنسبة للبنوك و كانت القدرة على استعادة ملكية أي ضمانات مقدمة مقابل القرض محدودة أيضا بشكل كبير و كذلك الأسعار المرتفعة حيث يتم توفير الائتمان عن طريق المرابين، و كان سعر الفائدة في كثير من الأحيان مرتفع جدا. و قد أثبتت الجمعيات التعاونية أنها الحل الأمثل لتصحيح فشل هذا السوق، حيث تأسست في مناطق محلية تعمل بموجب مبادئ التضامن و الديموقراطية، و تم انشاؤها خصيصا لملء الفراغ و تقديم الخدمات المالية للسكان الذين لا يملكون حسابات مصرفية.[2]

[1] القطاع التعاوني في الأردن: **دوره التنموي و متطلبات النهوض به**، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، عمان، 2020، ص 3، على الرابط: https://escjo/Document /ab11e69a-6065-48e8-b3c4-5970fbd50e78.pdf.

[2] Oliver Wyman, co-operative Bank: Customer Champion, 2008, p07, https://v3.globalcube.net/clients/eacb/content/medias/publications/external_studies/CBank_Costumer_Champion.pdf.

ثانيا: بزوغ الأفكار التعاونية:

إن الإشارة إلى أسباب نشوء الحركة التعاونية لا تكفي لفهم و تحديد مسار تطورها، فلقد ظهرت بعض الأفكار و التجارب التعاونية التي تعد الأساس التي بنيت عليه لاحقا، غير أن هذه الأفكار أخذت صورا مختلفة تبعا لظروف كل دولة و من بين أهم الأفكار و التجارب التعاونية ما يلي:

- **تجربة روبرت آوين (Robert OWEN) (1771–1858):**

يقال أن *روبرت آوين يعد أبا للتعاون في إنكلترا، و قد أسهم في غرس أصول الفكر التعاوني الذي نما و تطور على يد تلامذته من بعده. حيث ولد آوين في بلدة New Town في مقاطعة استكلندا من عائلة متواضعة، و عمل منذ التاسعة من عمره لدى أحد تجار الأقمشة ثم عمل مستخدما في محل تجاري بلندن، و عند بلوغه التاسعة عشرة عين مديرا لمصنع الغزل، و قد هيأت له الظروف الحياتية أن يقف على البؤس و الشقاء الذي تعيشه الطبقة العاملة الأمر الذي دفعه إلى التفكير بإصلاح أحوالهم الاقتصادية و الاجتماعية فاتخذ العديد من الإجراءات الإصلاحية في المصنع الذي كان يديره:

- تخفيض ساعات العمل من 17 ساعة إلى عشر ساعات و زيادة أجور العمال.
- أنشأ صندوق للضمان الصحي.
- قدم لهم مساكن صحية بأسعار معقولة.
- إلغاء الغرامات المالية التي تفرض على العمال.

و إن نجاحاته الأولية التي حققها شجعته على وضع نظام شامل يتعدى نطاق مشاريعه الخاصة، و راح يدعو الحكومة و رجال الأعمال إلى اعتناق آرائه و أفكاره و الأخذ بأساليبه الإصلاحية، غير أن نجاحاته المحدودة في هذه الدعوة جعلته يؤمن بعدم جدوى اللجوء إلى رجال الاعمال و الدولة لتحقيق التقدم الاجتماعي، فعمد إلى وسيلة أخرى تتمثل في تكوين مجتمعات تعاونية تقوم على الملكية الجماعية و هي نوع من المشروعات التعاونية المتكاملة يتم فيها الإنتاج و الاستهلاك بصورة جماعية، إلا أن هذه المحاولة شأنها شأن المحاولة السابقة ولم يكتب لها النجاح، و راح يبحث عن حل فوجده بإلغاء الربح حيث تقوم هذه الطريقة على إلغاء النقود و إحلال

أذونات عمل مكافئة، فالمنتج يحصل على بطاقات العمل يساوي عدد الساعات التي بذلت في إنتاج السلعة كما أن المستهلك لا يدفع أكثر من هذا العدد من الأذونات للحصول على السلعة و بذلك يتم إلغاء الربح، و بالرغم من أن تطبيقات أفكاره لم تلق نجاحا كبيرا إلا أنه لا يوجد شك في فائدتها فالجمعيات التعاونية الاستهلاكية تتخذ منها قاعدة لها.[1]

- **تجربة رواد روتشدال (Rochdale Pioneers):**

تعتبر سنة 1844 نقطة تحول في تاريخ الحركة التعاونية عالميا حيث أسست أول جمعية تعاونية ناجحة في العالم هي جمعية روتشدال التعاونية في بريطانيا، و بذلك شهدت بريطانيا أول عمل اقتصادي تعاوني رشيد على أسس حددها روبرت آوين و كانت الحاجة و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية هي الباعث و المحرك لمجموعة من العمال بلغ عددهم 28 شخصا من بينهم امرأة واحدة حيث تمكنوا من جمع 26 جنيه و فتحوا محلا متواضعا يحوي السلع الضرورية لتوفيرها لعائلاتهم بسعر معقول، و دون غش بالنوعية أو الوزن، و قد وضعوا دستورا و نظاما داخليا مكتوبا لجمعيتهم يتضمن الغايات و الأهداف و طريقة جمع المال و توزيع الأرباح و أسلوب الإدارة و خطة الجمعية و سرعان ما توسعت الجمعية و أصبحت توفر كافة المستلزمات، أضيفت لها مطحنة حبوب بعد خمس سنوات، و أصبح عدد أعضائها بعد سبع سنوات 600 عضوا و مبيعاتهم 13 ألف جنيه.

و هكذا توال تأسيس الجمعيات التعاونية في انجلترا من مختلف الأنواع و صدر أول تشريع حكومي عام 1852 إدراكا لأهمية الدور الاقتصادي و الاجتماعي الذي بدأت تؤديه التعاونيات، و في عام 1863 أسس أول اتحاد جمعيات تعاوني ضم 48 جمعية لتوريد و تسويق المواد الغذائية و المنزلية بالجملة لأعضاء الجمعيات، و انتخب أحد رواد روتشدال رئيسا للاتحاد و توالت الحركة التعاونية بالتطور و الرقي فأسست أول صحيفة تعاونية عام 1871 ثم رابطة السيدات التعاونية 1883 لتقديم خدمات رعاية الأمومة و الطفولة و تحسين أحوال النساء العاملات في المصانع.[2]

[1] علي الجاسم و أمل شربا، **التشريع التعاوني**، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا،2018، ص- ص 16- 18.

[2] عبد الكريم حسن سلامة أبو مطاوع دراغمة، دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفي فرص العمل و تعزيزها في سوق العمل من وجهة نظر ممثلي الجمعيات التعاونية، رسالة ماجستير، معهد التنمية المستدامة، جامعة القدس، فلسطين، 2012، ص 9.

المطلب الثاني: أهداف و مبادئ التعاونية

تعتبر التعاونية كيانات شعبية ديموقراطية تهدف إلى تحقيق غايات تنموية، بالاعتماد على مجموعة من الأسس و المبادئ التي يترتب على عدم الأخذ بها فقدان الصفة التعاونية.

الفرع الأول: أهداف التعاونية:

يختلف مجال عمل التعاونية مما يؤدي إلى اختلاف أهدافها، و إن كانت تشترك في جملة من الأهداف التي يمكن وضعها في إطار عام هو: سد الفجوة الاجتماعية و الاقتصادية التي أحدثتها الثورة الصناعية، و تقليل سلبيات البنوك التجارية، و أما على سبيل التفصيل فمن أهدافها:[1]

- تسهيل عملية التسويق للأعضاء (بيع منتجاته بأسعار معقولة).
- تسهيل عملية شراء مستلزمات الإنتاج للأعضاء و تقوية السوق المحلي.
- تقديم خدمات التوفير و الإقراض و بشروط ميسرة.
- توفير الإسكان للأعضاء.
- توفير فرص عمل للأعضاء المنتسبين و غير المنتسبين.
- المساهمة في الرفاه الاجتماعي للأعضاء.
- توفير فرص للمشاركة الديموقراطية من خلال الإنتخابات الدورية.
- تقديم المساعدات المادية للمدارس و الفراء المحتاجين المحيطين بمنطقة عمل الجمعية.

بالإضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في:[2]

- إقامة وحدات إنتاجية متماسكة و منظمة تشكل قاعدة لاقتصاد الدولة تمكنها من مقاومة المؤثرات الخارجية.

تسويق الإنتاج تعاونيا و إبعاد الوسطاء و المرابين، بما ينعكس إيجابا على المنتجين و المستهلكين.

- حماية الاقتصاد الوطني في الأزمات الاقتصادية.
- التكافل الاجتماعي من خلال تخصيص جزء من أرباح التعاونية للخدمات الاجتماعية.
- نشر التعليم و الحد من هجرة سكان الريف إلى المدينة، و تدريب الأعضاء على أعمال الإدارة و تحسين الأداء المهني، و تقديم الخدمات الصحية.

---

[1] جمال علي عبد الله ابو نمر، **واقع الجمعيات التعاونية الفلسطينية و آفاق تطويرها من خلال دراسة التعاونيات الزراعية في شمال الضفة الغربية**، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين، 2012، ص ص 38، 39.

[2] علي جاسم و أمل شربا، مرجع سبق ذكره، ص ص 09، 10.

الفرع الثاني: مبادئ التعاونية:

يمكن تلخيص مبادئ التعاونية في ما يلي:[1]

1- العضوية الطوعية المفتوحة: التعاونية منظمات اختيارية، تسمح بانضمام جميع الأشخاص القادرين على وضع إمكانياتهم في خدمة الجمعية، و قبول مسؤوليات العضوية دون أي تفرقة سواء في الجنس-رجل أو امرأة- أو في المركز الاجتماعي أو المعتقدات السياسة و الدينية.

2- ديموقراطية الأعضاء الإدارية و الرقابية: التعاونيات منظمات ديموقراطية يديرها و يراقبها أعضاؤها، و هم يشاركون بحيوية في وضع السياسات و اتخاذ القرارات، و للأعضاء في الجمعيات الأساسية حقوق متساوية في التصويت (كل عضو له صوت واحد) و يتم تنظيم التصويت في التعاونيات ذات المستوى الأعلى بطريقة ديموقراطية.

3- المشاركة الاقتصادية للأعضاء: يسهم الأعضاء بعدالة في الرقابة الديموقراطية، و في رأس مال تعاونياتهم، ويعتبر جانب من رأس المال ملكية مشتركة، و يحصل الأعضاء على عائد محدود مقابل رأس المال الذي اشتركوا فيه بموجب شروط العضوية، و يخصص الأعضاء فائض عن طريق الاحتياطات لأغراض تنمية جمعيتهم التعاونية.

4- الشخصية الذاتية المستقلة: التعاونيات لها شخصيتها المستقلة التي من سماتها العون الذاتي و رقابة الأعضاء و في حالة إجرائها تعاقدات مع المنظمات الأخرى بما فيها الحكومات، أو في حالة زيادة رأسمالها من مصادر خارجية فإنها تراعي الاشتراطات التي تؤكد ديموقراطية الرقابة للأعضاء و صيانة استقلالها.

5- التعليم و التدريب و المعلومات: تتولى التعاونيات تدريب و تعليم أعضائها و الممثلين و المنتخبين و المديرين و الموظفين ، لكي يساهموا بفاعلية في تنمية تعاونياتهم، كما تقون التعاونية بإحاطة الرأي العام بطبيعة و فوائد التعاونيات و على وجه الخصوص الشباب، و قادة الرأي.

6- التعاون بين التعاونيات: تخدم التعاونيات أعضائها بأكبر قدر ممكن من الفعاليات، بالإضافة إلى تدعيم الحركة التعاونية و ذلك عن طريق عمل هياكلها معا على المستويات المحلية و الدولية و الإقليمية.

7- الاهتمام بشؤون المجتمع: تعمل التعاونيات على التنمية المناسبة لمجتمعاتها من خلال السياسات التي يوافق عليها الأعضاء.

---

[1] سوسن صالح و عبد الله صلاح، **تعاونيات سكنية زراعية من أجل تنمية ريفية مستدامة في منطقة ريفية أريحا و الاغوار**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016، ص ص 33، 34.

الشكل رقم (1-2): مبادئ التعاونية

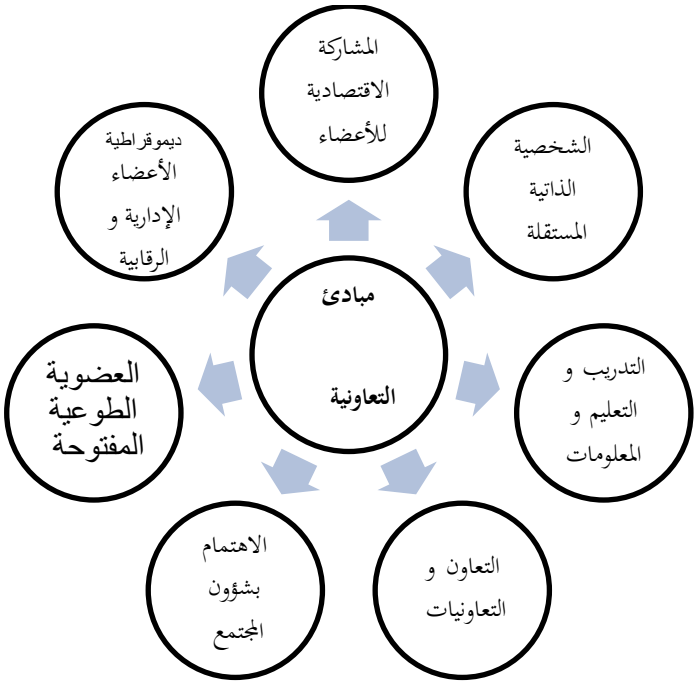

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المتن.

المطلب الثالث: أنواع و وظائف التعاونيات

نتيجة لتداخل و تنوع الخدمات التي تقدمها التعاونيات تم تصنيفها إلى عدة أشكال كل منها تؤدي وظائف حسب قدراتها و مجال تخصصها.

الفرع الأول: أنواع التعاونيات:

تتفاوت التعاونيات في صيغها و أنواعها من بلد لآخر حسب نوع النشاط الذي تقوم به، و من الأشكال الشائعة للتعاونيات ما يلي:[1]

- **التعاونيات غير النقدية:** و تقوم بخدمات مماثلة لخدمات الملكية و تعمل بتطوع العمالة في أعمال 0الصيانة و تقديم خدمة أو سلعة حيث تقوم بإعارة المعدات (كالدراجات و الأدوات الزراعية) بهدف ترشيد الاستهلاك و تحقيق التنمية المستدامة.

[1] راضية اسمهان خزار و منير رحماني، **التعاونيات كآلية للاقتصاد الاجتماعي و التضامني و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي المدمج و الرفاهية الاجتماعية – حالة المغرب–**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد11، العدد02، جامعة سطيف1، الجزائر، 2021، ص ص 615، 616.

- **تعاونيات العاملين:** و هي مملوكة و مدارة من قبل أعضائها العاملين بها و لا يوجد أعضاء غيرهم غير أنها في بعض الأحيان تسمح بعضوية للمستهلكين أو من المجتمع المحلي أو أصحاب رؤوس الأموال دون أن يكون لديهم أسهم.
- **تعاونيات المتطوعين:** و هي تدار من قبل و لصالح شبكة من المتطوعين من أجل إفادة الأعضاء أو تحقيق الصالح العام.
- **التعاونيات الاجتماعية:** تقدم هذه التعاونيات خدمات الرعاية للأطفال و كبار السن و توفير فرص عمل للراغبين فيه.
- **التعاونيات الاستهلاكية:** و هي مملوكة للمستهلكين و يمكن للعاملين أن يصبحوا أعضاء فيها، و هي تنشط أيضا في تقديم الخدمات إلى جانب السلع و يمكن أن تكون اتحادا بينها.
- **التعاونيات الزراعية:** تقوم بخدمة الأعمال الزراعية و توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي و تسويق منتجات المزارعين.
- **تعاونيات أعمال التشغيل:** و هي فرع من تعاونيات العاملين، و تمثل منهجا جديدا في تقديم الدعم للقيام بأعمال جديدة.
- **تعاونيات الإسكان و البناء:** و هي آلية تمكن الراغبين في الحصول على وحدات سكنية من خلال استخدام مدخراتهم.
- **تعاونيات الصيادين و الثروة المائية:** تقوم بتوفير خدمات الصيد من مستلزمات و تسويق الإنتاج السمكي.
- **تعاونيات الحرفيين أو التعاونيات الإنتاجية:** و تضم الحرفيين الذين يعملون في قطاعات تقليدية كصناعة الملابس و الأشغال المعدنية و الاثاث المنزلي، كما تقوم بتوفير الخدمات الإنتاجية كخدمة النقل مثلا.

الفرع الثاني: وظائف التعاونيات

تؤدي التعاونيات وظائف كثيرة و متنوعة حسب النظام التعاوني المعمول به في البلد و مجال تخصصها، و من بين أهم وظائفها ما يلي:[1]

– قبول الودائع من الأعضاء التعاونيين و الأفراد غير المنتسبين للتعاونيات

[1] عادل بن عبد الله بن محمد المطرودي، **البنوك التعاونية دراسة فقهية تطبيقية**، دار الميمان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، 2014، ص- ص- ص 137- 140.

- تقديم القروض للصناعات و المشروعات المتوسطة و الصغيرة.

- تقديم التمويل للمزارعين.

- توفير تسهيلات ادخارية آمنة و فعالة للفقراء و أهل الريف.

- استثمار الأموال بأفضل السبل و أكثر أمانا بما يعود على الحركة التعاونية بالنفع.

- تقديم خدمات التعليم و برامج التدريب المتنوعة للأعضاء.

- دعم برامج التمويل المساكن لذوي الدخل المحدود.

- تقوم بدور اجتماعي إيجابي كتوزيع الزكاة على مستحقيها، أو دعم الفراء و المساكين بنا يصل إليها من تبرعات.

- تقديم المشورة المالية للأعضاء عن طريق أهل الخبرة وهذه الوظيفة لها قيمة كبيرة لدى التعاونيين لأن مقتضى التعاون تقديم الرأي السديد للعضو لحمايته من الخسائر و إرشاده لطرق الربح.

- تقديم خدمات التسويق لمنتجات الأفراد التعاونيين.

المطلب الرابع: مصادر تمويل التعاونيات

حتى تقوم الجمعيات التعاونية بوظائفها الموجهة للفئات الضعيفة في المجتمع، تحتاج إلى مصادر تمويلية مختلفة يمكن حصرها في العناصر:[1]

– رسوم القبول: كل جمعية تعاونية لديها حد أدنى محدد من المال يجب دفعه كشرط مسبق لقبول الأعضاء في المجتمع، و يتم تحديد الرسوم من قبل الجمعية بوضوح في النظام الداخلي للتعاونيات.

التالية **– الادخار/ التوفير:** إن المرونة في السماح للأعضاء بتحديد قيمة الادخار تهدف إلى مساعدة الأفراد على الادخار بوتيرة يمكنهم استيعابها و دفعها شهريا.

– الفوائد و الأرباح: تحصل الجمعيات التعاونية على أرباح و فوائد من خلال استثمار أموالها المجمعة في الأسهم و الشركات، كما أن الفائدة على القروض الممنوحة هي طريقة أخرى لتوليد الدخل.

[1] Cooperative Society : The Vehicle for collective wealth creation, at: https://www.linkedin.com/pulse/cooperative-society-vehicle-collective-wealth-creation-okoroma, (consulté le 12/04/2024).

– **المنح:** تحصل الجمعيات التعاونية على الأموال من خلال التقدم بطلب للحصول على منح لتنفيذ مشاريع محددة، و قدم التحالف التعاوني الدولي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و المنظمات غير الحكومية منحا للتعاونيات من أجل تعزيز أهميتها و أدائها الفعال.

بالإضافة إلى موارد مالية أخرى تتمثل في:[1]

– **الاكتتاب من المساهمين:** الاكتتاب في التعاونيات هو عمل إداري يتم بمقتضاه انضمام المكتتب إلى الجمعية مقابل المساهمة في رأس المال بعدد معين من الأسهم المطروحة، و هو دعوة توجه إلى أشخاص و هيئات متخصصين في مجال معين للمساهمة في رأس المال و الحصوا على ربح من عائد السهم وفق رؤية تعاونية غير هادفة للربح في الأصل، بل لتحقيق خدمات تعاونية مشتركة للأعضاء و قد تقدم لغير الأعضاء وفق خطط ضوابط معينة.

– **الاحتياطي:** من أهم مصادر تكوين رأس مال الجمعية التعاونية، و هو في حقيقته مبالغ تقتطع من صافي الربح القابل للتوزيع لتقوية المركز المالي و دعمه، و لقابلة الخسائر المحتملة في المستقبل.

– **إصدار السندات و الصكوك:** تعد عملية إصدار السندات أحد الأساليب المتبعة لزيادة الموارد المالية، و السند عبارة عن قرض طويل الأجل تتعهد الجهة المقترضة بموجبه أن تسدد قيمته بزيادة في تواريخ محددة، و لا يختلف الحكم في شراء هذه السندات و هدف التعاون لا يبرر شراءه بحجة التعاون، لذا طرح العلماء بديل شرعي يتمثل في الصكوك الإسلامية التي قد تكون على شكل عقد مضاربة أو نحوه من الصور الشرعية الجائزة.

– **الدعم الحكومي:** من المصادر المهمة لتنمية موارد الجمعية التعاونية طلب الدعم الحكومي، و هو متوفر في بعض الدول لعدد من الأنشطة، و أحيانا يكون هناك مخصصات لدعمها تصرف سنويا.

المبحث الثاني: عموميات حول التمويل التعاوني

يرتبط تحقيق التنمية الشاملة في أي دولة بمدى قدرة توفير الاقتصاد الوطني للموارد المالية الكافية لرواد الأعمال و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر العمود الفقري لكل من الاقتصاديات المتقدمة و النامية، إلا أن هذا القطاع يواجه عدة تحديات التي تحول دون نموه و لعل أهمها صعوبة الحصول على التمويل من المؤسسات المالية التقليدية، ما جعل هذا القطاع يبحث عن مصادر تمويل أخرى مبتكرة، و من هنا برز دور التمويل التعاوني

[1] عبد الله بن مبارك بن عبد الله آل سيف، **أحكام البنوك التعاونية، مجلة الجمعية الفقهية السعودية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة السعودية، العدد 14، 2012، ص- ص 460- 487.

كأحد القنوات الحديثة التي توفر التمويل الملائم للمستثمرين و رواد الأعمال لبدء مشاريعهم و دعمها ماديا، و هذا من شأنه أن يحقق التنمية على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التمويل التعاوني

يعتبر التمويل التعاوني من أهم الابتكارات المندرجة ضمن سياق التقنيات التمويلية البديلة و المستحدثة التي تمكن من النمو و النهوض اقتصاديا و اجتماعيا.

الفرع الأول: نشأة التمويل التعاوني:

تشير بعض الدراسات إلى أن فكرة التمويل التعاوني لها طابعها الاجتماعي و جذورها التاريخية، فطابعها الاجتماعي يرتبط بفكرة التعاون في المجال الزراعي و فكرة التأمين التكافلي، و من الناحية التاريخية فإن جذور فكرة التمويل التعاوني ترتبط بفكرة المضاربة متعددة الأطراف التي يمولها عدة أفراد، بالإضافة إلى ارتباطها بفكرة الشركة التي أساسها تعاون الأفراد في القيام بتمويل مشروع معين برأس مال مشترك بينهم.[1]

أي أن الأفكار المتعلقة بالتمويل التعاوني ليست حديثة و إنما الجديد فيها هو استخدام شبكة الأنترنت و الأنظمة المعلوماتية الحديثة في تطوير الأفكار التي عليها هذه الآلية في التمويل، إذ عرف التمويل التعاوني منذ بداية القرن السابع عشر في عام 1606، حيث كانت شركة Duch Fast India أول شركة تمولها الجماهير لتنظيم رحلات خطيرة إلى الشرق، و في عام 1700 منح صندوق القروض الأيرلندية لجوناثان سويفت ائتمانا غير مضمون للفقراء في دبلن بفضل مساهمة المدخرين الصغار، و في عام 1824 اشترى أكثر من 2000 شخص أسهما في نفق Thmes مقابل 50جنيها إسترلينيا للسماح ببناء نفق، و في عام 1976 بدأ الدكتور محمد يونس مشروعا بحثيا مع طلابه في بنغلاديش حول إمكانية التمويل لذوي الدخل المنخفض ليتم سنة 1990.[2]

و مع تطور الأنظمة الإلكترونية و وسائل التواصل الاجتماعي أخذ التمويل التعاوني شكلا ملائما لهذه الوسائل حيث انطلقت في 2005 أول منصة إلكترونية عبر الأنترنت تسمى كيف "Kiva. Org" لتقديم القروض الصغيرة لأفراد المجتمع و قد تخصصت هذه المنصة في إقراض الأفراد للمساعدة في القيام بمشروعاتهم، ثم كانت منصة بروسبر "prosper.com" في الولايات المتحدة التي قامت بإقراض الأشخاص الذين لديهم مشروعات حقيقية، و

[1] محمد بن عبد الرحمن محمد الجار الله، **التمويل الجماعي بالدين و دوره في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة – دراسة تأصيلية تطبيقية على المملكة العربية السعودية–**، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، العدد 207، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، 2023، ص 383.

[2] صالح الدين سعودي و عبد الرؤوف حماني، **منصات التمويل الجماعي كآلية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مجلة البحوث الإدارية و الاقتصادية، المجلد07، العدد01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، ص ص 52، 53.

ذلك بعد أن يقدم هؤلاء الأشخاص طلبا بحاجتهم إلى التمويل، مع التعريف بفكرتهم التي يريدون إنشاءها. و يعد عام 2009 هو عام التمويل التعاوني حيث انطلقت منصة كيك ستارتر "kstarter" لتمويل المشروعات الناشئة، و توالت المنصات بعد ذلك لنفس السبب لتكون عونا للموهوبين و أصحاب الأفكار المبدعة على تنفيذ أفكارهم، و في عام 2012 وصلت فكرة التمويل التعاوني – بشكلها الجديد- إلى العالم العربي فظهرت منصة "ذومال" التي تبنت كل المشروعات الصغيرة، ثم ظهرت منصة يوريكا "Eureeca" في دبي عام 2013 و كانت فكرتها تقوم على تقديم التمويل مقابل تملك الممول الأسهم في المشروع، فهي تجعل جميع الداعمين بالتمويل للمشروع شركاء فيه أو في الشركة. ثم توالت المنصات في العالم العربي بعد ذلك.[1]

و انتشر التمويل التعاوني في العديد من الدول الأوروبية و في مقدمتها المملكة المتحدة و هولندا ثم الولايات المتحدة الأمريكية و شهد سوق التمويل التعاوني نموا سريعا من سوق قوامها 1.5 مليار دولار أمريكي عام 2011 إلى ما يفوق 100 دولار عام 2015، أما السوق الصيني فقد بدأ في عام 2013 بصعود سريع مع تقدم التقنيات المالية الصينية، و تطور التمويل التعاوني في الصين بشكل كبير منذ عام 2018 ليصبح الأوسع في العالم و يمثل37 % من السوق العالمي في التمويل التعاوني، متقدما عن السوق الأمريكية التي تشكل نحو 33% و أوروبا التي تشكل نحو18 % من حجم هذا السوق. كذلك انتشر مفهوم التمويل التعاوني في الدول الآسيوية بمعدل نمو سنوي قدر بنحو 21% خلال العقد الثاني من القرن الحالي. و جاءت الهند في المرتبة الثانية بعد الصين ثم الفلبين و نيبال، و بالنسبة للدول الأفريقية فقد شهد سوق التمويل التعاوني نموا كبيرا في كل من كينيا و رواندا و تنزانيا و أوغندا. و في الوقت الحالي أصبحت الدول الإسلامية و العربية تتطلع لهذه الصناعة بشغف و من المتوقع أن تحقق نجاحا كبيرا في الدول الإسلامية مع تزايد التعامل مع الأنترنت بل قد تصبح هي الطريقة القريبة و من ثم تندثر الطرق الأخرى.[2]

[1] هاجد بن عبد الهادي العتيبي، **منصات التمويل الجماعي دراسة فقهية تأصيلية**، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، العدد 198، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، 2021، ص 580.

[2] أحمد جبران و إبراهيم عافية، **دراسة منصات التمويل الجماعي التعاوني في المملكة العربية السعودية**، مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية، المملكة العربية السعودية، 2020، ص ص 13، 14، على الرابط: https://rf.org.sa/sites/default/files/

الفرع الثاني: تعريف التمويل التعاوني

حظي التمويل التعاوني بأهمية بالغة على الصعيد الدولي و الإقليمي، و استعملت الكثير من المصطلحات لوصفه من بينها: (التمويل الجماعي، التمويل التشاركي، التمويل التضامني)، و سنعتمد في دراستنا على المصطلح الأكثر شيوعا وهو التمويل التعاوني.

و توجد العديد من التعاريف التي قدمت للتمويل التعاوني، و من بين التعاريف المتداولة ما يلي:

– بترجمة الكلمة الإنجليزية "Grow funding " التي تتكون من جزأين "Growd" مما يعني الحشد من الجماهير، "funding" بمعنى التمويل، يتبين أن التمويل التعاوني هو طريقة للتمويل الافتراضي تسمح بجمع الأموال من الجمهور عبر الأنترنت من أجب تمويل مشروع أو جمعية أو شركة ناشئة، من خلال استدعاء عدد كبير من المساهمين و الاطلاع على موقع الويب دون مساعدة الوسطاء الماليين التقليدين[1]

– التمويل التعاوني عبارة عن آلية لتمويل المشروعات، تسمح بتجميع مبالغ مالية من عدد كبير من الأشخاص و يوفر هذا النهج أساليب و أدوات لمعاملة مالية تقوم على إلغاء الوسطاء مع الجهات المالية التقليدية مثل البنوك، كما أنها تتيح الفرصة لكل عضو في المجتمع لاستثمار مبلغ معين من المال مهما كانت قيمته، و إذا أضيف استثمارات الأعضاء الآخرين فانه يوفر التمويل الكافي للمشروع، و خلاف للنظام المصرفي التقليدي فإن فلسفة التمويل التعاوني لا تهدف فقط لتحقيق الربح من الاستثمار، بل إنها تهدف أيضا لمساعدة و دعم رئيس المشروع لتنفيذ فكرته، و يتسنى هذا النمط من التمويل من خلال استعمال الأنترنت المربط بين منظمي المشاريع و المستثمرين، بوضع خطط شبكية تساعد المستثمرين في الوصول إلى ما يوافقهم من مشاريع تبحث عن تمويل استثماري.[2]

– هو مصطلح يستخدم لوصف مجموعة سريعة التطور من الأدوات المالية التي تسمح للأفراد أو المنظمات تعبئة الأموال و المنتجات المالية و نقلها و الوصول إليها باستخدام منصات عبر الأنترنت دون مشاركة المؤسسات المالية التقليدية، و ذلك لتسهيل توسع نطاق الخدمات لتشمل المواقع الجغرافية و المجتمعات التي تعاني من نقص

[1] رمزي زعيمي و سارة بن مالك، **منصات التمويل الجماعي: بين النظري و التطبيق كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الدول العربية – مع الإشارة إلى الجزائر–**، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، المجلد07، العدد01، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2023، ص 43.

[2] يوسف بومدين و صونية شتوان، **الحاجة إلى التمويل الجماعي كآلية مبتكرة للإقلال من الفقر**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول (تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة)، جامعة جيجل، الجزائر، 08-09 ديسمبر 2014، ص278.

الخدمات، و لتخفيض التكاليف. و توجد حاليا خدمات التمويل التعاوني في مجالات جمع الأموال و الإقراض و التأمين ..[1]

– و يعرف صندوق النقد الدولي التمويل التعاوني على أنه طريقة تمويل يتم من خلالها جمع مبالغ صغيرة من الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد و الكيانات القانونية لتمويل أعمال أو مشاريع محددة، أو استهلاك فردي، و ينطوي هذا النشاط المنصات القائمة على شبكة الأنترنت للربط ما بين مستخدمي الأموال (المقترضين) بالممولين (الأفراد المقرضين) بما يتجاوز في العديد من الحالات دور الوسطاء الماليين التقليديين.[2]

– تعرف منصات التمويل التعاوني على أنها: طريقة يمكن من خلالها طرح الأفكار الجديدة من أصحابها و استخدام كل الأدوات لشرح أفكارهم و مستقبلها و تحديد سقف مادي لتنفيذ هذا المشروع (الحد الأدنى من التمويل الذي يمكن إقامة مشروع به)، ليتلقى بعدها مساهمات ممن يدعمون هذه الفكرة بأحد وسائل التمويل الذي يحددها و يوافقون عليها مقابل نسبة للنافذة التي تم عرض الفكرة من خلالها عبر شبكات التواصل الاجتماعي.[3]

من خلال ما سبق يمكننا القول، أن التمويل التعاوني هو نوع من أنواع التمويل المعاصر و البديل إذ يمكن رواد الأعمال و أصحاب المشاريع من الحصول على التمويل الملائم، من خلال استخدام منصات قائمة على الأنترنت تتيح التفاعل بين المقرضين و الأفراد الممولين لحشد الموارد المالية اللازمة.

الفرع الثالث: خصائص التمويل التعاوني:

حتى ينجح التمويل التعاوني يجب أن تتوفر فيه الخصائص التالية:[4]

– الانفتاح، و القصد مخاطبة جميع فئات المجتمع.

– التعاون و المشاركة، الفكرة الأساسية هي تعاون المجتمع و لا تتحقق إلا بمشاركة أكبر عدد ممكن.

---

[1] FUTURE HUMANITARIAN FINANCING, https://futurehumanitarianfinancing.files.wordpress.com (consulté le 14/04/2024).

[2] أسماء سليمان و وهيبة بن داودية، **منصات التمويل الجماعي كمدخل للشمول المالي في الجزائر – قراءة للمؤشرات و المعوقات–**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد14، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2023، ص 117.

[3] خولة قيمش و كتاف شافية، **منصات التمويل الجماعي الإسلامية كأحد مصادر التمويل الحديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة منصة ETHIS للتمويل الجماعي الإسلامي–**، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، المجلد07، العدد01، جامعة سطيف1، الجزائر، 2022، ص 298.

[4] أمين عويسي و إسماعيل مومني، **منصات التمويل الإسلامي الذكية أداة مستقبلية لتعزيز الشمول المالي في العالم الإسلامي**، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد12، العدد02، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2021، ص 14.

- توفير بيئة موحدة لأصحاب المشاريع الذين يعرضون مشروعهم على الحشود (المشتركين في المنصة و غيرهم).
- السماح بالمعاملات المالية الصغيرة لتمكين الانتشار و المشاركة الواسعة و تخفيض المخاطر.
- توفير المعلومات و أدوات الاستثمار للمستثمرين للتعاون و التواصل مع بعضهم البعض.
- الانتشار الشبكي و التسويق.

المطلب الثاني: توصيف التمويل التعاوني

يشكل التمويل التعاوني إطارا محفزا لأصحاب المشاريع الابتكارية و كآلية لجمع الأموال وفقا للقيم و الأسس التعاونية، و نتيجة لتعدد المشاريع التي يخدمها و طرق عمله يتخذ أشكالا مختلفة حسب الهدف من التمويل.

الفرع الأول: أهمية التمويل التعاوني:

تكمن أهمية التمويل التعاوني في النقاط التالية:[1]

1- تمويل المجالات المختلفة من المشروعات: يمكن الاستفادة من التمويل التعاوني في تمويل المشروعات المختلفة التي قد تكون ذات أغراض اقتصادية، اجتماعية أو تقنية، تعليمية، مما قد لا يتقبله رجال الأعمال أو البنوك، و هذا يتيح تحقيق قدر أكبر من التنمية الحقيقية للمجتمع بدلا من الدخول في مجالات قد لا توفر ربحا ماديا لأصحابها، لكن لا تساهم في تنمية حقيقية للمجتمع.

2- معرفة مدى رغبة المستهلكين في المجتمع: من الأمور المهمة التي يكشف عنها التمويل التعاوني، هو التأكد من مدى قبول العملاء للمنتج المعروض و من ثم يتم توجيه سلوك أصحاب المشروع نحو طريقة الإنتاج و كميته، فيبدأ الإنتاج بالفكرة ثم بالتسويق لها مباشرة، لذا تقل فيه احتمالات الخسارة لمعرفة سلوك المستهلكين قبل الإنتاج، فالتمويل التعاوني يعبر عن سوق موجود بالفعل حتى في حالة فشل حملة التمويل، لأن هذا دليل على أن هناك شيء غير قابل للتنفيذ أو لا يحتاج له السوق، مما ينتج عنه تغيير الفكرة الموجودة أو تطويرها.

3- تيسير طرق الدفع: تقوم منصات التمويل التعاوني بإتاحة مختلف طرق الدفع الإلكتروني، للحصول على التمويل كالبطاقات الذكية، و لا شك أن تعدد طرق الدفع يعد عاملا مهما في جذب الكثير من الممولين الين قد يرغب بعضهم في استخدام طريقة للدفع، لا يستخدمها الآخر.

[1] أحمد بن هلال الشيخ، **التمويل الجماعي – دراسة فقهية تطبيقية-، مجلة قضاء، العدد13، الجمعية العلمية القضائية السعودية**، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، السعودية، ص- ص 319- 322.

4- سعة شريحة الممولين: إن فكرة التمويل التعاوني فكرة لا ترتبط بالإقليمية، بل يمكن أن يدخل فيها الأفراد من الدول المختلفة، فهي فكرة مهمة لجذب المستثمرين من دول العالم المختلفة بهدف دعم المشاريع الوطنية، مما يخفف عن كاهل الدولة دعم الكثير من المشروعات.

5- وجود قنوات متعددة لتمويل المشروعات غير الربحية: إن الجهات الخيرية تجد ضالتها في التمويل التعاوني، الذي يصل إلى كثير من الأفراد بسهولة، و لا يرتبط بإقليم معين، كما يستطيع أن يبني الكثير من الإيجابية و التفاعل بين المتبرعين، و بين المؤسسات الخيرية، مما يساعد على جمع كثير من التبرعات، بغية إيصالها إلى المنتفعين في مختلف أنحاء العالم.

الفرع الثاني: مبادئ التمويل التعاوني:

يقوم التمويل التعاوني على عدة مبادئ لعل أهمها:[1]

- دعم أصحاب الأفكار الجديدة و الإبداعية على طرح أفكارهم على أكبر عدد من رواد الشبكة العنكبوتية دون تمييز (باستثناء المنصات التي تشترط جنسيه معينه لطرح المشروع لديها)، كذلك إتاحه الفرصه لتطويرها من خلال ما يتلقوه من تعديلات و توجيهات.

- إتاحة الفرصة لكل عضو في المجتمع سواء طبيعي أو معنوي و أي كانت انتماءاته دون تمييز استثمار أي مبلغ أي كانت قيمته.

- لا يعتبر الربح الهدف الأساسي لهذا النشاط حيث تتلقى منصات التمويل التعاوني نسبة محددة من إجمالي التمويل مقابل تقديم خدماتها فقط.

- عدم وجود وسطاء تقليديين كالبنوك أو شركات التمويل المتخصصة فهي خدمة قائمة على الثقة و شبكات التواصل الاجتماعي.

- عدم طرح مشروعات ترتبط بتوجهات معينة أو جماعات أو ديان معينة.

كذلك يقوم على ثلاث مبادئ تتمثل في:[2]

[1] أحلام المرسي و محمد السنطاوي، **التمويل الجماعي في الدول العربية: الواقع- و آفاق المستقبل**، المجلة العلمية للدراسات العلمية و البحوث المالية و الإدارية، المجلد06، العدد01، جامعة مدينة السادات، مصر،2020، ص 200.

[2] Sylie cieply, Anne-laure le nadant, Le crowdfunding :Modele alternatif de financement ou generalusation du modele du marché pour les startup et les PME ?, https://www.cairn.info/revue-d-economie-financiere-2016-2-page-255.htm,

– **الشفافية و الثقة:** لقد ولد التمويل التعاوني بفضل تطور الشبكات الاجتماعية، و التي تعطي اليوم ثقة متجددة في الأنترنت و تسمح بظهور ممارسات جديدة و مبسطة و بالتالي فإن التمويل التعاوني يستفيد من استغلال إمكانات تكنولوجيا الأنترنت الجديدة للجمع و زيادة التفاعل بين الأطراف المختلفة داخل مجتمع كبير من المستثمرين و المروجين لمشاريع مبتكرة، حيث يمكن للمساهمين اختيار الوجهة الدقيقة لأموالهم و استعادة السيطرة عليها من خلال إعلامهم بانتظام بأخبار المشروع و تقدمه.

– **التعاون و المعرفة المشتركة:** يعتمد التمويل التعاوني على مبدأ التعاون و تبادل المعرفة، و لذلك يعتمد على الذكاء الجماعي، من خلال حشد الخبرات الصناعية و المالية المتطورة التي تتكيف مع كل مشروع، أي أن التفاعل و التواصل و تبادل المهارات أمر ضروري في عملية التمويل التعاوني.

– **القيمة:** المشروع الممول بالتمويل التعاوني لا بد أن يقدم قيمة إما أن تكون منتجا ماديا أو خدمة أو الشعور بإنشاء عالم أفضل أي سبب كافي يدفع الناس للإقبال على هذا المنتج.

الفرع الثالث: أنواع التمويل التعاوني:

توجد أربعة أنواع رئيسية من التمويل التعاوني:

1– التمويل التعاوني القائم على التبرع: في التمويل التعاوني القائم على التبرع يساند الداعم المبادرة أو المشروع عبر مساهمة في شكل هبة، أي يقوم الممول بالتبرع بمبلغ من المال بدافع فعل الخير أو لأسباب اجتماعية، دون توقع أو انتظار الحصول على أي عائد أو ربح كان في المستقبل.[1]

2– **التمويل التعاوني القائم على المكافأة:** يتم من خلاله تخصيص الأموال لمجموعة من المشاريع، و يتم تحفيز المشاركين بمجموعة مختلفة من المكافآت، غير أنهم لا يتحصلون من خلال هذه العملية على أي سهم في المشروع.[2]

3– التمويل التعاوني القائم على الإقراض: في إطار هذا النوع من التمويل التعاوني تقوم منصات التمويل التعاوني المتخصصة بجمع الأموال من الأفراد، و من ثم يتلقى أصحاب المشاريع المؤهلة التمويل اللازم لمشاريعهم في شكل قروض بفوائد أو بدون فوائد، و تتميز هذه القروض ببعض الخصائص تجعلها تختلف عن القروض التقليدية

[1] زوبير بوالحبال، **تحديات التمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة دراسة حالة منصة "شكرة"**، المجلة الدولية للمالية الريادية، المجلد03، العدد01، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2020، ص 40.

[2] محمد الشريف عنتوري و محمد حولي، **مساهمة التمويل الجماعي في دعم المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –إشارة لتجربة الولايات المتحدة الأمريكية–**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد11، العدد02، جامعة عنابة، الجزائر، 2021، ص 836.

لا سيما منها المتعلقة بأساليب التسديد لأقساط القروض، بحيث لا يبدأ أصحاب المشاريع في التسديد إلا إذا بدأت تلك المشروعات في تحقيق الإيرادات أو الأرباح الكافية.[1]

4- التمويل التعاوني القائم على المساهمة: من خلال هذا النموذج يحصل المستثمرون على أسهم (بما يتناسب مع الأموال المستثمرة) في الشركة التي تختار هذا النوع من التمويل التعاوني لزيادة رأسمالها، و يتلقى المساهمون عائدا ماليا على استثماراتهم و حصة من الأرباح، و تجدر الإشارة إلى أنه لكل بلد لوائح خاصة تنظم عمل الاستثمارات من خلال منصات التمويل التعاوني القائم على الأسهم.[2]

الشكل رقم (2-2): أنواع التمويل التعاوني.

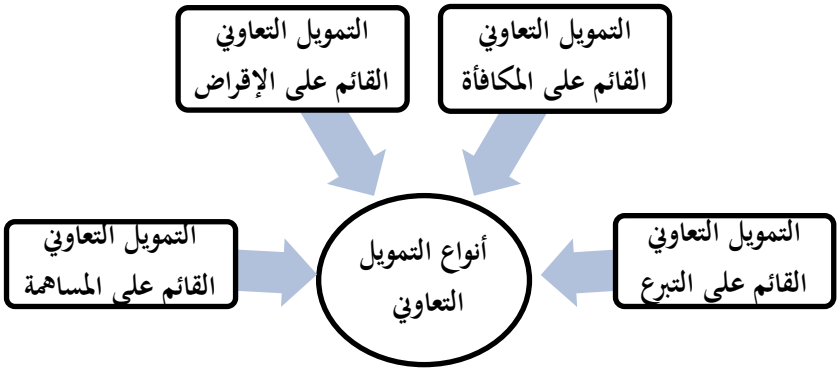

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المتن.

المطلب الثالث: أطراف عملية التمويل التعاوني و إطار تنظيمها

أدى ظهور التمويل التعاوني إلى حل جذري للمشاكل التمويلية التي يعاني منها أصحاب المشاريع و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و من أجل تعظيم العائد المتوخي من عملية التمويل التعاوني و احتواء المخاطر التي قد تنتج عنها، تم وضع إطار تنظيمي و رقابي للأطراف الفاعلة فيها.

[1] عمران عبد الحكيم و قريض مصطفى، **منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات عرض تجربة سلطنة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد07، العدد01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص ص 295، 296..

[2] أسماء بللعما، **التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة – إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا-**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد05، العدد02، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020، ص 05.

الفرع الأول: أطراف عملية التمويل التعاوني:

تضم عملية التمويل التعاوني عددا من الأطراف الفاعلة تتمثل في:[1]

1- الممولون: هم الأطراف المشاركون بالتبرع أو بالتمويل، قد يكونون أفرادا أو مؤسسات.

2- المستثمرون/ المستفيدون: أي شخص أو مؤسسة تسعى للحصول على أموال لمشروع أو منتج أو مبادرة أو عمل خيري بما يشمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من الشركات الصغيرة، و المنظمات غير الحكومية، الأفراد و الشركات الناشئة.

3- منصات التمويل التعاوني: منصات عبر الأنترنت تربط بيم الممولين/ المتبرعين و المستفيدين أو المستثمرين مقابل تقاضي عمولات على المشاركة أو الفائدة أو الأرباح، يمكن أن توفر المنصات مجموعة واسعة من الخدمات بما في ذلك العناية المالية الواجبة، التعاقد و ما إلى ذلك.

4- المدققون و مقدمو الخدمات الآخرون: يمكن للمنصات و المستفيدين/ المستثمرين الاعتماد على عدد من مقدمي الخدمات لتقييم المشروعات و غيرها من الخدمات الأخرى لطرفي التمويل، قد تحتاج المنصات إلى شراء خدمات على سبيل المثال شراء خدمات العناية المالية الواجبة أو الاستعانة بمصادر خارجية لتقييم النتائج الاجتماعية و البيئية للمشروعات و الأفكار المطروحة.

5- الرعاة: قد يحصل المستفيدون على دعم فيما يتعلق بتصميم و إدارة حملات التمويل التعاوني، يمكن تقديم هذه الخدمات مجانا أو على أساس تجاري.

الفرع الثاني: إطار تنظيم عملية التمويل التعاوني

حتى يتم تفعيل منصات التمويل التعاوني بشكل يخدم الاقتصاد و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لا بد من إطار تنظيمي واضح المعالم، حيث يتضمن الجوانب الرئيسية التالية:[2]

- توضيح الجهات المسؤولة و مسؤولياتها.

[1] هبة عبد المنعم و رامي يوسف عبيد، **منصات التمويل الجماعي: الآفاق و الأطر التنظيمية مجلس محافظي المصارف المركزية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 12.

[2] فيصل شياد، **التمويل الجماعي الإسلامي: فرص بديلة للتمويل في العالم العربي، مجلة الإدارة و التنمية**، المجلد 08، العدد 01، جامعة سطيف، الجزائر، 2019، ص07.

- تحديد ما يجب الإفصاح عنه من قبل الشركات حول أعمالهم، و المنصة حول دورها و العمليات و الرسوم و طريقة إدارة تضارب المصالح، و المستثمرين عن أنفسهم و عن مدى معرفتهم و فهمهم للمخاطر المتعلقة بالمنصات.
- حتى تضمن الالتزام ببند الشفافية و الإفصاح، ينبغي نشر كافة المعلومات المفيدة حول المشروع أو المنتج أو الخدمة التي تم ترويجها من طرف مطلق البرنامج و يكون ذلك في شكل إلكتروني، لأن كل العمليات تكون من خلال شبكة الأنترنت و المستثمرون متواجدون في مناطق جغرافية مختلفة، و بعدها سوف يختار لممولون المحتملون المشروع أو المنتج الذي يناسبهم و يلائم طموحاتهم بناء على المعلومات الكافية التي تحصلوا عليها.
- ضرورة وجود نصوص قانونية تمنع من استخدام منصات التمويل التعاوني لغسيل الأموال أو لغايات تمويل تنظيمات إرهابية و المحافظة على أموال و أصول المستثمرين.
- تحديد إمكانية خروج المستثمرين من استثماراتهم، و ذلك بتوضيح بنود الاتفاق و تفاصيلها حتى إذا رغب مستثمر الخروج النهائي من المشروع تتضح له الرؤية الكاملة و البعيدة عن الضبابية.
- توضيح شامل لوضعية الأموال المستثمرة و طرق استثمارها و العقبات التي واجهتها و أسبابها، في حال فشل منصات التمويل التعاوني عن ممارسة أعمالها لأن هذا يضمن الشفافية في المشاريع و استمرار عمل المنصة الإلكترونية.
- و في إطار الحوكمة لمنصات التمويل التعاوني ينبغي أن تكون الآليات واضحة لإدارة النزاعات و صراعات المصالح الممكن وقوعها بين صاحب المشروع و جمهور المستثمرين، و دور آليات الحوكمة هو مراقبة و توجيه قرارات صاحب المشروع بطريقة تجعل مصالح المستثمرين محترمة.
- هذا الإطار التنظيمي يسمح بممارسة سلطة غير ملزمة تسمح لصاحب المشروع (و فريقه) الحرية الكاملة لجمع المعلومات لتعبئة المعرفة و الخبرة من أعضاء شبكات التواصل الاجتماعي و الجمهور و لا تنسى أن الجمهور هو وسيلة لتعظيم رأس المال الاجتماعي لمالك المشروع.
- من أجل بناء و زيادة الثقة في منصات التمويل التعاوني، تضع بعض المنصات ميكانيزمات خاصة مثل التصويت الإلكتروني Electronic voting، الذي يسمح ببناء رأي ثابت و محفز من الجمهور حول نجاح المشروع في التمويل عن طريق منصة الانترنت.

المطلب الرابع: المؤسسات المالية التعاونية

ظهرت العديد من أشكال المؤسسات المالية بعدما أصبح القطاع التعاوني أكثرا تكاملا في كل البلدان، و من أبرزها ما يلي:

الفرع الأول: البنوك التعاونية "cooperative banks"

البنك التعاوني هو كيان مالي ينتمي لأعضائه و الذين هم في نفس الوقت أصحاب و عملاء مصرفهم ذاته، و غالبا ما يتم تأسيسه من قبل أشخاص ينتمون لنفس المجتمع المحلي أو المهني الذين لديهم مصلحة مشتركة، وفقا لتعريف الجمعية المصرفية التعاونية الدولية(cooperative banking Association International) فالبنوك التعاونية (co-op banks) تعمل على أساس المساعدة الذاتية و الدعم المتبادل جنبا إلى جنب مع النشاط القائم لصالح أعضائها أو الأسواق أو المجتمع، يتم تشكيلها لتعزيز و رفع مستوى القطاعات الأضعف ماليا في المجتمع و حمايتهم من براثن مقرضي الأموال الذين يقدمون قروضا بأسعار فائدة مرتفعة، و يتم تصميم الهيكل التعاوني على مبادئ التعاون و المساعدة المتبادلة و صنع القرار الديموقراطي و العضوية المفتوحة، و هو يتبع مبدأ " **مساهم واحد، صوت واحد**" و " **لا ربح، لا خسارة**" و عليه تختلف البنوك التعاونية تختلف عن البنوك التجارية على أساس التنظيم و الحوكمة و أسعار الفائدة و نطاق الأداء و الأهداف والقيم.[1]

و للبنوك التعاونية العديد من الخصائص تتمثل في ما يلي:[2]

1- الكيانات مملوكة للعملاء:

- ✓ البنوك التعاونية مملوكة لأعضائها.
- ✓ أعضاء البنك التعاوني هم عملائه.
- ✓ تعمل بعض البنوك التعاونية فقط مع أعضائها، و لكن معظمها تسمح أيضا للعملاء غير الأعضاء الاستفادة من خدماتها المصرفية و المالية.

2- السيطرة الديموقراطية على الأعضاء:

- ✓ تخضع البنوك التعاونية لسيطرة أعضائها

[1] موسى باهي و عز الدين بن شرشار، **دور التمويل الإسلامي التعاوني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة –تجربة المصارف التعاونية الماليزية–**، الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2023، ص238.

[2] Frank Lang, Simone Signore, Salome Gvetqdwe, The role of cooperative banks and smaller institutions for the financing and SMEs and small midcaps in Europe, https://www.eif.org/news_centres/publications/eif_wp_36.pdf, (consulté le 15/04/2024).

- ✓ ينتخب الأعضاء مجلس الإدارة بشكل ديموقراطي.
- ✓ عادة ما يكون للأعضاء حقوق تصويت متساوية (وفقا لمبدأ التعاون لشخص واحد، صوت واحد).

3- توزيع الأرباح:

- ✓ عادة ما يتم تخصيص جزء كبير من الربح لتكوين احتياطات.
- ✓ و يمكن أيضا توزيع جزء من الربح على الأعضاء، مع وجود قيود قانونية في معظم الحالات.

4- التجذير المحلي:

- ✓ ينتمي الأعضاء و الإدارة عادة إلى المجتمعات التي تمارس فيها الأنشطة.
- ✓ زيادة وصول إلى الخدمات في المناطق/ الأسواق التي يكون فيها وجود البنوك الأخرى أقل (الشركات الصغيرة و المتوسطة، المزارعين في المناطق الريفية، الأسر المتوسطة أو المنخفضة الدخل في المناطق الحضرية).

5- التأثير الاجتماعي:

- ✓ الحد من الاستبعاد المالي و بالتالي تعزيز القدرة الاقتصادية للناس.

الفرع الثاني: الاتحادات الائتمانية (Credit Unions):

عبارة عن جمعيات تعاونية مملوكة للمستفيدين منها و تقدم خدمات المدخرات و غيرها من الخدمات لأعضائها، تعتمد العضوية في الاتحادات الائتمانية على العقدة المشتركة أي الرابطة التي تجمع المدخرين و المقترضين و التي يمكن أن يكون أساسها مجتمعي أو ديني أو وظيفي، و تقدم الاتحادات الائتمانية لعملائها الذين يمثلون مختلف الاتجاهات ما هو أكثر من الخدمات المالية المجردة، فهي تمنحهم الفرصة لامتلاك مؤسستهم المالية و تساعدهم على خلق الفرص مثل إنشاء مشروعات صغيرة و بناء منازل لأسرهم و تعليمهم، و في بعض البلدان يتذوق بعض الأعضاء طعم اتخاذ القرارات الديموقراطية لأول مرة في حياتهم من خلال الاتحادات الائتمانية.[1]

المبحث الثالث: دور التعاونيات و التمويل التعاوني في تحقيق التنمية المستدامة

أصبح تمويل أهداف التنمية المستدامة يشكل تحديا و من المهام الصعبة التي تتطلب تفاعلا قويا لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها، و هذا يحتاج إلى درجة كبيرة من التعاون و التكافل بين أفراد المجتمع، و من هنا برزت أهمية

[1] برايان برانش و ديفيد جريس، **الدليل الفني لتنظيم الاتحادات الائتمانية و الإشراف عليها**، المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية، أوزباكستان، ص03، متاح على الرابط: https://www.findevgateway.org، تاريخ الاطلاع: (2024/04/24).

التعاونيات و دور التمويل التعاوني كأحد أهم قنوات التمويل التي توفر الحصول على الموارد المالية الكافية و الخدمات المصرفية اللازمة لدعم أصحاب المشاريع لتجسيد أفكارهم في الواقع و المؤسسات الناشئة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الأول: الدور التنموي المستدام للتعاونيات

تتمتع التعاونيات بمزايا و خصائص لا تتوفر في غيرها، إذ تشكل أحد الأذرع الهامة التي من خلالها تتحقق الأهداف التنموية المستدامة.

الفرع الأول: دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية:

تساهم التعاونيات في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال:[1]

– **الحد من مشكلة الفقر:** حيث تلعب التعاونيات دورا مهما في التخفيف من مشكلة الفقر بفعل العمل الجماعي بين الأعضاء، اما كمنتجين (لا يستطيعون الإنتاج بشكل منفرد) أو كمستهلكين (نتيجة ضعف القوة الشرائية أو ارتفاع الأسعار)، كما نشأ بفعلها مشاريع مدرة للدخل و هذا بلا شك يساهم في تحسين المستوى المعيشي للفقراء، إضافة إلى قدرة التعاونيات على الوصول إلى الفقراء في القرى البعيدة و المهمشة، في ظل غياب دور مؤسسات القطاع العام و الخاص.

– **المساهمة في التنمية الريفية:** تساهم التعاونيات في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية كالبطالة، المساهمة في إنجاز المشاريع السكنية بأقل تكلفة و تمكين مختلف الحرفيين و المهنيين و الشباب و النساء و حاملي الشهادات من إنشاء مشاريع مدرة للدخل و مولدة للشغل، و من شأن المجال التعاوني أن يشمل تعاونيات اليد العاملة، و تعاونيات العمالية للإنتاج و تعاونيات الادخار و تعاونيات الخدمات الصحية و ما إلى ذلك ، و بما أن التعاونية تستهدف الفقراء و المناطق الفقيرة خاصة في المناطق الريفية، فهي بلا شك تساهم في احداث تنمية لأفرادها من خلال توفير الخدمات و الاحتياجات الحياتية و الضرورية (المشاريع الزراعية و الاستهلاكية..) مما يساهم في الحد من الفقر و المساهمة في حل مشكلة البطالة و بالتالي تحسين مستوى الحياة.

[1] **الدور الاقتصادي و الاجتماعي للجمعيات التعاونية في الضفة الغربية**، المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، 2012، ص- ص 89- 90، متاح على الرابط: https://www.esdc-pal.org/components/com_booklibrary/ebooks/The%20socio%20economic%20Impact%20study.pdf

– تحسين وضع المرأة: تسعى التعاونية إلى تحقيق طموح النساء من خلال برامج التمكين الاجتماعي و الاقتصادي، و فتح المجال أمام المرأة لتلعب دورا فعال و منتج في المجتمع، من خلال توفير التمويل للمشاريع الإنتاجية و الخدماتية.

كما تسعى التعاونية لتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال:[1]

1– التعليم الجيد و التعلم مدى الحياة: يمكن أن يساعد التمويل التعاوني بشكل مباشر أو غير مباشر في تسريع المرافق لتحقيق التعليم الجيد و التعلم مدى الحياة، كما يعمل على تحسين مستوى المعيشة فضلا عن القوة الشرائية للأفراد مما يسهل بشكل غير مباشر و يزيد من نطاق الإنفاق على تعليم الأطفال.

2– الصحة: لا تعمل التعاونية على التمكين الاقتصادي فحسب، بل تشمل أيضا الأنشطة الاجتماعية مثل توفير خدمات الرعاية الصحية، و تشمل مجالات الخدمة الصحية خفض معدلات الوفيات و التقليل من انتشار الأمراض المعدية.

3– الأمن الغذائي و التغذية الجيدة: و في نماذج الزراعة التعاونية المشتركة، يمكن للمزارعين الأعضاء شراء المدخلات الزراعية بشكل جماعي و القيام بشكل مشترك بعمليات زراعية مختلفة لتقليل تكلفة العمالة، و من ثم فإن المزارعين الذين يفتقرون إلى الموارد الزراعية لا يحصلون على الأمن الغذائي فحسب بل يكفل لهم الحصول على التغذية الجيدة.

4– الطاقة المستدامة: تساعد التعاونيات المجتمعات الزراعية ليس فقط من خلال توفير المرافق الأساسية و لكن أيضا من خلال توفير الطاقة المستدامة و النظيفة مثل الطاقة الشمسية و طواحين الهواء...

5– خلق فرص العمل و سبل العيش المستدامة و النمو العادل: لقد خلقت التعاونيات العديد من فرص العمل بشكل مباشر أو غير مباشر على مدى العقود الماضية و خاصة للقطاع الأضعف في المجتمع مما منحهم التمكين الاقتصادي من خلال تحسين قدرتهم على التفاوض الجماعي و بناء رأس المال الاجتماعي و التوزيع العادل للموارد الاقتصادية.

6– ضمان الحكم الرشيد و المؤسسات الفعالة: إن الحكم الرشيد متأصل بعمق في آلية التعاونيات، و من أهم خصائصه الشفافية و تعزيز المسؤولية بين الأعضاء و تشجيع المشاركة و تلبية احتياجات الناس و مصالحهم.

[1] Satarupa Modak, Triptesh Mondal, Subhrajyoti Panda, Cooperatives and the United Nation' sustainable development goals, university of Technology and Management, India, 2023, p- p 33- 36, file:///C:/Users/Dvv%20Bureau%20Info/Downloads/chapter23.pdf

7-الحد من أوجه عدم المساواة: من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية و حماية الشرائح المهمشة و المستضعفة داخل المجتمع الواحد عبر دعم الدولة و الجهات الداعمة للقطاع التعاوني، و كذلك مدن و مجتمعات محلية مستدامة من خلال دراسة الأثر البيئي للمشاريع التعاونية و الحفاظ على بيئة متوازنة، حيث يجسد دور التعاونية في التنمية المحلية المبدأ السابع من مبادئ التعاون و هو "الاهتمام بالمجتمع" باعتبار التعاونيات مؤسسات اجتماعية اقتصادية- إنسانية تعمل بروح داخلية و خارجية، فتنهض بالاستقرار و العدالة الاجتماعية و تمتن الروابط الاجتماعية ضمن نطاق عملها على أكثر من صعيد، فتعزز العيش المشترك و تستثمر الاختلافات لغاية بناءة من خلال الابتكار لتقديم التطويرية للمجتمعات المحلية.[1]

الفرع الثاني: دور التعاونيات في التنمية الاقتصادية

تقدم التعاونيات التي تنشأ كمؤسسات تجارية لمنفعة أعضائها، نموذجا لمؤسسة تكون لها أهمية كبيرة في الظروف الاقتصادية الصعبة و حالات عجز الأسواق و باعتبار الجمعية التعاونية مجموعة قائمة على المساعدة الذاتية فهي تتميز بسهولة الوصول إليها على نطاق واسع و لا سيما بالنسبة للفقراء و المهمشين عندما تكون الحكومة ضعيفة خاصة في المناطق الريفية، حيث تمكن التعاونيات السكان المحليين من تحسين ظروفهم من خلال دعم و تعزيز القدرة على تنظيم المشاريع و خلق فرص العمالة الإنتاجية و زيادة الدخل، و هذا يكون له أثرا تحويليا في الاقتصاد. كما لعبت التعاونية دورا هاما في التنمية الاقتصادية بحكم تنوعها و تغلغلها في كافة القطاعات الاقتصادية و اعتمادها على الذات، إذ تشكل أهم الحلول لما يعانيه العالم من أزمات اقتصادية حيث تبين الحقائق و الأرقام الصادرة عن التحالف التعاوني مؤشرات ذات أهمية لمدى تحقيق التعاونية في نجاح مجالات التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي من خلال عملياتها و برامجها و خدماتها المالية التي تساعد على إقامة نظام مالي قوي.[2]

- تساهم التعاونية في التنمية الاقتصادية من خلال ملكيتها و أهدافها التي تختلف عما هي عليه المشاريع التي يملكها المستثمرون، مما يمكن التعاونيات من أداء دور هام في الحد من أوجه قصور الأسواق بالمساهمة في تحسين القدرة التنافسية للأسواق، و يمنع ذلك بدوره من تشكيل الاحتكارات و تخفيض أسعار التجزئة، كما تساهم في

[1] جمال الأسطا، **مدخل إلى الجمعيات التعاونية في لبنان، منظمة الأغدية و الزراعة للأمم المتحدة (الفاو) و المديرية العامة للتعاونيات**، بيروت، 2020، ص07، متاح على الرابط: http://www.agriculture.gov.lb/getattachment/Home/cb0214ar، تاريخ الاطلاع (2024/04/19)

[2] عبد الكريم حسن سلامة أبو مطاوع دراغمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 14، 15.

توزيع الدخل بطريقة عادلة، الحد من الفقر و عدم المساواة، و تعتمد على منظور طويل الأجل، و هو منظور تنم الحاجة إليه لزيادة الاستثمار على الأجل الطويل.[1]

المطلب الثاني: دور التمويل التعاوني في تحقيق التنمية المستدامة

– يحقق التمويل التعاوني مزايا عديدة للأطراف المشاركة فيه و للاقتصاد ككل، فبالإضافة إلى توفير التمويل اللازم فهو يعد أداة تسويقية جيدة للمؤسسات طالبة التمويل لأنه يروج بشكل غير مباشر لخطط العمل أو المنتجات، كما أنه يعتبر أداة بيد الأطراف الممولة لتنويع المحافظ الاستثمارية في عدة مشاريع لزيادة عوائدها، و بالنسبة للاقتصاد عامة قد يساهم بشكل فعال في توسيع و تعميق الشمول المالي خاصة في الاقتصادات الناشئة و النامية وذلك من خلال تحسين و تسهيل وصول الأفراد المستبعدين و المحرومين و الأفراد ذوي الدخل المنخفض و أولئك الذيم يعيشون في المناطق النائية و الريفية إلى التمويل، و كذلك من خلال تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير المشمولة ماليا و التي قد لا يكون لديها سجل ائتماني أو لديها سجل ائتماني محدود فتعتبرها مؤسسات التمويل التقليدية عالية المخاطر.[2]

– التمويل التعاوني فرصة لتشجيع تأسيس المؤسسات الناشئة و المؤسسات المبتكرة و نموها و استمرارها و بالتالي رفع مستويات النمو الاقتصاد، ما ينجر عنها زيادة فرص الشغل و التقليل من البطالة و زيادة مستويات دخول الأفراد.[3]

المطلب الثالث: عوامل نجاح التعاونية و التحديات التي تواجهها

حتى تتمكن التعاونية من أداء دورها بنجاح ينبغي على العاملين مراعاة مجموعة من العوامل للوصول إلى أهدافها، إلا أنه توجد العديد من التحديات التي يمكن أن تعيق فعاليتها.

الفرع الأول: عوامل نجاح التعاونية

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في نجاح التعاونية، نذكر من بينها:[4]

1– فهم كامل للمبادئ و القيم التعاونية و الالتزام بها.

---

[1] راضية اسمهان خزار و منير رحماني، مرجع سبق ذكره، ص 617.

[2] سارة بوريوش و ياسين العايب، **دور التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي**، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد07، العدد02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 2022، ص 231.

[3] يوسف بومدين، صونية شتوان، مرجع سبق ذكره، ص 285.

[4] **الدليل الاسترشادي للجمعيات التعاونية قطاع التجارة، الموارد البشرية و التنمية الاجتماعية**، 2022، ص 12، على الرابط: https://www.hrsd.gov.sa/sites/default/files/2022-03/ ، تاريخ الاطلاع:(2024/04/20).

2- أهداف استراتيجية واضحة لتحقيق الغاية الاجتماعية.

3- نماذج عمل قابلة للتطبيق و ذات تركيز عالي.

4- التزام الأعضاء الذين تم تثقيفهم و التواصل معهم، بتحقيق النجاح و الدعم للبنوك التعاونية و تشجيع الآخرين للانضمام.

5- الانسجام التام بين الأعضاء و التوافق على الأهداف الاستراتيجية.

6- توفر رأس مال كافي لتشغيل البنوك التعاونية.

7- التعامل الإيجابي مع أصحاب المصلحة، و الإيمان الكامل بالأعضاء لعمل فارق في أداء البنك.

8- تلبية احتياجات الأعضاء و السوق المحلي.

9- تقديم خدمات و منتجات بأسعار تنافسية تكون أقل من متوسط السوق.

10- الاجتماعات الدورية تكون مفتوحة لجميع الأعضاء مع تطبيق أعلى معايير الشفاف.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه التعاونية

تواجه التعاونية مجموعة من التحديات الخاصة بها، و يمكن أن تعزى هذه التحديات إلى عوامل مختلفة تتمثل في:[1]

- الشكل القانوني للجمعيات التعاونية يمنعها من التطور و التوسع و أداء واجبها تجاه المجتمع و تحقيق مسؤولياتها الاجتماعية حيث أن القانون و حتى يومنا هذا ينص على أن الشكل القانوني للتعاونية هو جمعية و بالتالي فإن الأحكام التي تنطبق عليها تمنعها من أداء دورها الاقتصادي و الاجتماعي، حيث يمنعها من منافسة الكيانات الاقتصادية الكبرى من ناحية و من ناحية أخرى في حالة نجاحها يمنع هذا الشكل القانوني مراقبتها و وقفها عند حدها بعدم أخذ ذلك ذريعة لتحول دورها إلى ربحية لمصلحة المساهمين و إغفال دورها الأساسي.

- الإدارة الأحادية و الخلط بين ذمة التعاونية و ذمة المؤسسين حيث غالبا ما ينتهج المؤسس الرئيسي أسلوبا ف إدارة التعاونية يعتمد على التصرف و اتخاذ القرارات بطريقة شخصية و لا يراجع في ذلك المؤسسين و لا حتى الخبراء الماليين أي يتصرف بشكل متحرر من أي قيود نظامية أو اقتصادية، و هذا ما يؤدي إلى حدوث خلافات بين الأعضاء.

[1] مصطفى محمد الحسبان، **تحويل الشكل القانوني للجمعيات التعاونية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى شركات تعاونية لتحقيق المسؤولية الاجتماعية في المحافظة على التوازن في الأسعار**، مجلة آفاق للأبحاث السياسية و القانونية، العدد03، جامعة الغرير، الإمارات العربية المتحدة UAE، 2019، ص- ص 16- 18.

– عدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم الجمعيات التعاونية، بالرغم من وجود جهود مبذولة إلا أنها موسمية و غير منظمة.

كما تعاني التعاونية من تحديات تؤثر على فعاليتها و على نوعية الخدمات التي تقدمها من بينها:[1]

– قدرة الجمعية على تكييف و إقناع المجتمع المحيط بها على الثقافة التعاونية و خاصة مواكبة التغيرات العالمية في ظل العولمة.

– القدرة على التأثير على المجتمعات المحيطة بالتعاونية و إقناعها بانتهاج ثقافة استهلاك منتجات التعاونيات.

– صعوبة خلق بيئة للتعليم المؤسسي و التغيير في صفوف العاملين في الجمعيات التعاونية تمكنهم من الاستفادة من النجاحات التي تحققها مجتمعاتهم المحلية.

– صعوبة إيجاد مشروع اقتصادي يتمتع بصعوبة الاستمرارية و يعود بالنفع على الجمعية و أعضائها.

بالإضافة إلى تحديات أخرى تواجه التعاونية تتمثل في:[2]

– **الوصول إلى رأس المال**: يعد الوصول إلى رأس المال تحديا يواجه التعاونية و غالبا ما تكون قدرتها محدودة على توفير رأس المال لأنها لا تسطيع إصدار سندات للجمهور، و بدلا من ذلك فإنها تعتمد على ودائع الأعضاء و غيرها من أشكال رأس المال، و هذا يمكن أن يجعل من الصعب على الجمعيات التعاونية التوسع و التنافس مع البنوك الأكبر حجما.

– **التكنولوجيا**: تعمل التكنولوجيا على تغيير صناعة الخدمات المالية بسرعة، و يجب على التعاونية مواكبة هذه التغيرات لتظل قادرة على المنافسة، و قد الجمعيات التعاونية لا تمتلك الموارد اللازمة للاستثمار في أحدث التقنيات مما قد يضعها في وضع غير موات.

– **مشاركة الأعضاء**: إن مشاركة الأعضاء أمر ضروري لنجاح الجمعية التعاونية، الأعضاء هم أصحاب المؤسسة و مشاركتهم أمر بالغ الأهمية، و مع ذلك قد لا يفهم الأعضاء دورهم أو لا يشعرون أن لهم رأيا في كيفية إدارة الجمعية، لذا يجب عليها إيجاد طرق لإشراك أعضائها و جعلهم يشعرون كأنهم جزء من عملية صنع القرار.

[1] جمال علي عبد الله ابو نمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 39،40.

[2] Challenges And Opportunities In Cooperative Banking, https://fastercapital.com/topics/challenges-and-oppotunities-in-copperative-banking.html, (consulté le 06/04/2024)

المطلب الرابع: مزايا و مخاطر التمويل التعاوني

يتمتع التمويل التعاوني بالعديد من المزايا التي تمكنه من أداء دوره بفعالية، لكن توجد العديد من المخاطر التي تعترضه.

الفرع الأول: مزايا التمويل التعاوني:

تتعدد مزايا التمويل التعاوني نذكر من بينها:[1]

1- بالنسبة للاقتصاد: يقدم التمويل التعاوني فرصا بديلة لمن يحتاج إليه فعلا فالمستهدف بالدرجة الأولى هي المشاريع الناشئة Ups-start و الأفكار الإبداعية التي تواجه صعوبة حقيقة في الحصول على التمويل خصوصا عبر الائتمان المصرفي و بالتالي فهو يسمح لأي شخص بأن يكون صاحب مشروع، و يخلق فرصا للعمل و يحد من البطالة، من ناحية أخرى يخلق التمويل التعاوني سوقا تنافسيا جنبا إلى جنب مع مصادر التمويل الأخرى، و هو ما ينعكس إيجابا على الاقتصاد.

2- بالنسبة لأصحاب المشاريع: يتيح التمويل التعاوني لمن يبحث عن تمويل لمشروعه العثور على ضالته بشكل أيسر و أسهل مما عليه الوضع في الأساليب التقليدية للتمويل، كما أن حصوله على التمويل اللازم و نجاح مشروعه يزيد ذلك من فرصه المستقبلية و يجذب إليه المزيد من المستثمرين و هو ما يضفي عليه مزيدا من الأرباح ناهيك عن كون صاحب المشروع يستفيد من عامل الوقت و ميزة السرعة الني تميز عملية التمويل التعاوني حيث يستطيع جمع ما يحتاجه من مال في وقت قصير جدا.

3- بالنسبة للممولين: المزايا التي يقدمها التمويل التعاوني للمولين تختلف باختلاف الباعث الذي دفعهم إلى الاستثمار عبر هذا النشاط، فلو كان الهدف إنسانيا أو اجتماعيا فالممولين سيكونون راضين جدا في حال استطاعوا تمويل المشروعات و الأعمال الخيرية و الإنسانية التي يرغبون فعلا في تمويلها، ففي استبيان قامت به اللجنة الأوروبية في النصف الثاني من عام 2013 عن التمويل التعاوني في أوروبا خلصت إحدى نتائجه إلى أن 85% ممن أخذت آرائهم يعتبرون أن رضا و اطمئنان الممولين من خلال قناة الاتصال المباشرة التي توفرها منصات التمويل التعاوني بينهم و بين صاحب المشروع مما يمكنهم من معرفة مصير أموالهم هو أهم ميزة للتمويل التعاوني، أما في حالة ما إذا كان هدف الممول ربحي فإنه يستطيع استثمار المبلغ الذي يريد في المشروع الذي يريد

[1] محمد العيش الصالحين، **الحوكمة و التمويل الجماعي (قراءة في التجربة الفرنسية)**، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد01، جامعة بنغازي، ليبيا، 2016، ص ص630،631.

و ذلك عبر خيارات لا حصر لها، و هنا تتاح الفرصة للجميع فلا ضرورة لأن يكون الممول غنيا أومن رؤوس الأموال.

بالإضافة إلى مزايا أخرى تتمثل في ما يلي: [1]

1- سرعة الاعداد: في حملات التمويل التعاوني يمكن إنشاء حملة على منصة التمويل التعاوني في غضون ساعة، ثم إتاحة تلك الحملة و جعلها مرئية لجمهور الناس، و نشر رابط الحملة إلى جميع فئات المجتمع بسهولة بل إن بعض الحملات تحقق زيارات بعشرة مليون شخص و أكثر.

2- قلة التكلفة المالية: يتميز التمويل التعاوني بقلة التكلفة المالية، و ذلك لأن نشر الحملة بين الناس يتم إلكترونيا و بكل سهولة، و في الغالب يتم النشر عن طريق الأصدقاء و المقربين للتعريف بالحملة دون تقيد بحدود أو نطاق جغرافي.

3- تكافل المجتمع: يؤدي التمويل التعاوني إلى انتشار ظاهرة التكافل المجتمعي حيث إن التمويل التعاوني في التبرعات يستهدف جمهورا جديدا من المتبرعين، كما أن الحملات يتم نشرها بشكل واسع و تكون الرسائل موجهة بشكل شخصي، مما يجعل المجتمع يعتاد على التبرع و التكاثف.

الفرع الثاني: مخاطر التمويل التعاوني

تكمن مخاطر التمويل التعاوني في:

1- خطر الاحتيال: من أجل الاستفادة من التكاليف المنخفضة المرتبطة بالتكنولوجيا، تعمل منصات التمويل التعاوني من خلال بوابة الأنترنت أو موقع الويب و هذا يعني أن هناك فرصة أكبر للاحتيال في خاصة في التمويل التعاوني بالأسهم و الإقراض و تتمثل هذه المخاطر في سرقة الهوية، غسل الأموال، تمويل الإرهاب، و انتهاك حماية البيانات.[2]

2- خطر التخلف عن السداد: بالنسبة للتمويل التعاوني للأسهم إذا فشلت المشاريع الاستثمارية فقد لا يتمكن المستثمرون من استعادة رؤوس أموالهم و عوائدهم، و في حالة الإقراض تكون القروض عادة غير مضمونة مما يعني

[1] بسمة خلفاوي ومحمد أيت محمد، **منصات التمويل الجماعي كآلية بديلة لتمويل المؤسسات الناشئة** – عرض بعض التجارب العربية مع الإشارة إلى **حالة الجزائر**–، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية و الإدارية، المجلد 02، العدد02، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2022، ص 241.

[2] Eleanor kirby, Shane worner, Crowd-funding: An Infant Industry Growing Fast, staaf working paper, (SWP3/2014), p26.

أن المقرض الذي يقدم الأموال عبر الأنترنت لن يكون لديه أي ضمانات إذا تخلف المقترض عن السداد، فيتحمل خسائر و في أسوأ الأحوال قد يخسر جميع استثماراته.[1]

3- المخاطر التشغيلية: أي إمكانية التعرض للخسائر الناتجة عن فشل العمليات و الأنظمة الداخلية للمنصة بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن الخطأ البشري أو عواقب أحداث خارجية تؤثر على عملها مثل مخاطر السمعة.[2]

4- مخاطر انعدام الشفافية: عندما لا يلتزم المستفيدون بالإفصاح الكافي عن المعلومات و يتم التركيز على مزايا المشروعات التي يتم تمويلها عوضا عن المخاطر المرتبطة بها، لا يكون الممولون في وضع يسمح لهم باتخاذ قرارات مستنيرة، أو قد يفترضون عن طريق الخطأ أن طلبات الحصول على التمويل قد خضعت للتقييم الائتماني وفق منهجية معتمدة.[3]

5- مخاطر السيولة: قد يتعرض الممولون لمخاطر السيولة في حالة رغبتهم الانسحاب، إلا إذا سمحت المنصة للمولين بالقيام بذلك (عادة مقابل رسوم)، يمكن للمنصة التي تسمح بعمليات السحب المبكر أن تقوم بسداد مساهمات الممولين إما من خلال ميزانيتها العمومية أو من صندوق تعزيز السيولة أو من خلال الإقراض المتحصل عليه من عملاء آخرين، بخلاف ذلك يتعرض الممولين لمخاطر السيولة في إطار هذه المنصات.[4]

6- المخاطر المتعلقة بحماية الحقوق الملكية الفكرية: الكشف عن فكرة المشروع في فترة مبكرة من عمره يجعل صاحب المشروع يخاطر بفكرته بأن تسرق و أن تطور بشكل أفضل من قبل مستثمرين أكثر استقرارا ماديا.[5]

7- فترة إتاحة التمويل للمشاريع: قد تحدد المنصات فترة زمنية غير كافية للحصول على التمويل، و قد يصعب أحيانا الحصول على الإقبال المطلوب على المشروع عندما يتعلق الأمر بالاستثمار التعاوني، فضلا عن ذلك قد تشكل الإجراءات القانونية المتعلقة بالحصول على التمويل تحديا للمولين أو طالبي التمويل.[6]

---

[1] Key risks of participating in crow-funding activities, https://www.ifec.org.hk/web/en/other-resources/hot-topics/crowd-funding.page, (consulté le 16/04/2024).

[2] The Six Financial risks of crowd-funding, https://www.bbya.com/en/six-financial-risks-crowfunding/, (consulté le 16/04/2024).

[3] هبة عبد المنعم، رامي يوسف عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[4] هبة عبد المنعم و رامي يوسف عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[5] محمد العيش الصالحين، مرجع سبق ذكره، ص 632.

[6] هاجد بن عبد الهادي العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 586.

خلاصة الفصل:

و كخلاصة لما سبق يمكن القول، أن التعاونيات كيانات طوعية غير حكومية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لأعضائها و المجتمع، من خلال ما تقدمه أشكالها المختلفة من خدمات مالية وفقا للقيم و المبادئ الأساسية للتعاون، قصد تحفيزهم لتنفيذ الاستثمارات الصغيرة و المتوسطة التي تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي و النهوض بالمجتمع و تنميته، و بذلك أصبحت التعاونيات من أدوات و وسائل التنمية المنشودة لأي نظام اقتصادي و سياسي.

و في ظل المنهج التعاوني، أصبح التمويل التعاوني توجها دوليا حيث لاقى رواجا و انتشارا كبيرا لدوره الفعال في مجال التنمية المستدامة، إذ يشكل أحد الأدوات التمويلية البديلة بالنسبة لرواد الأعمال و أصحاب المشاريع و المستثمرين من خلال ما يوفره من أساليب تمويلية مستحدثة تمكنهم من إنشاء مشاريعهم التي تساهم في خلق مناصب شغل لامتصاص البطالة و التخفيف من حدة الفقر، و كذلك لتجسيد مبادئ التعاون و المشاركة بين أفراد المجتمع، و التمويل التعاوني في أصله ليس أداة تمويلية جديدة و إنما الجديد فيها هو استخدام الأنظمة المعلوماتية من خلال تطوير آلية عملها حيث أصبحت عبر منصات إلكترونية تعمل على الربط بين أولئك الذين يحتاجون للتمويل و الذين يمكنهم تقديم الأموال أو إقراضها أو استثمارها، و هي بذلك تعتبر من الآليات المبتكرة التي تساعد في سد الفجوة الائتمانية المتعلقة بالاستثمارات في المؤسسات و الشركات، و هذا من شأنه أن يدفع عجلة التنمية الاقتصادية و كذا تحقيق عوائد اجتماعية و ثقافية على المجتمع و بالتالي تعزيز التنمية المستدامة.

الفصل الثالث:

مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الألمانية وإمكانات استفادة الجزائر منها

تمهيد

عرف موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال العقدين الماضيين، حيث أصبح التوجه نحو تجسيدها ضرورة حتمية بالنسبة للدول النامية و المتقدمة على حد سواء، فشهد العالم العديد من التجارب الرائدة في مجال التنمية المستدامة و من بين هذه التجارب التي قدمت مشروعا تنمويا معاصر يجمع بين الحداثة و الإسلام تجربة كل من "ماليزيا" و "ألمانيا" التي صارت محط أنظار العديد من الاقتصاديين في العالم و بؤرة الاهتمام و التركيز نظرا لما حققوه من قفزات هائلة في التنمية البشرية و الاقتصادية، و لعل ما ميز هذا النجاح تبني آليات تمويلية فعالة و سياسات و استراتيجيات تنموية رشيدة مكنتهم من تحقيق نقلة نوعية على كافة المستويات، و نتيجة لهذا التطور الذي حظيت به هذه التجارب أصبح من الضروري الاطلاع على تاريخها لكي تتمكن الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة من الاستفادة منها للنهوض اقتصاديا و الوصول إلى مصف الدول المتطورة.

و يتطرق هذا الفصل التطبيقي إلى دراسة حالة تجربة "ماليزيا" و تجربة "ألمانيا" في تحقيق التنمية المستدامة و مدى استفادة الجزائر من كل تجربة، و بناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التجربة ماليزية في التمويل التعاوني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة .

المبحث الثاني: التجربة الألمانية في التمويل التعاوني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة .

المبحث الثالث: الدروس المستفادة من تجربة ماليزيا وتجربة ألمانيا في حالة الجزائر.

المبحث الأول: التجربة ماليزية في التمويل التعاوني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

تعتبر ماليزيا من الدول التي تقدمت بخطى ثابتة نحو التنمية، إذ تعد من التجارب العالمية التي لقيت رواجا لما قامت به، حيث تمكنت من تحقيق إنجازات إنمائية في شتى المجالات معتمدة في ذلك على مجموعة من السياسات الإصلاحية والآليات التمويلية، والتي من أهمها التمويل التعاوني الإسلامي الذي دفع النمو الاقتصادي ودعم تحقيق الأهداف التنموية المستدامة في ماليزيا.

المطلب الأول: ملامح التنمية الاقتصادية في ماليزيا

استطاعت ماليزيا أن تصنع لنفسها نموذجا رائدا في غضون عقود قليلة، مكنها من تحقيق طفرة تنموية كبيرة على كافة المستويات و الأصعدة، و أصبحت من النماذج التي تقتدي بها جميع الدول خاصة النامية منها.

الفرع الأول: مراحل تطور الاقتصاد في ماليزيا:

يمكن رصد تجربة التنمية في ماليزيا من خلال المراحل التالية:

– المرحلة الأولى: ما بعد الاستقلال (1957–1970): كانت عملية التنمية في ماليزيا، و خاصة منذ الاستقلال حتى عام 1970 تستند في المقام الأول على العقيدة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي المبنية على افتراض أن الاستقلال السياسي كفيل بإحداث تنمية اقتصادية سريعة لكن مع أواخر و بداية الستينات، برز نموذج الحداثة الذي أكد على أن الاستقلال السياسي لا يكفي لتوليد النمو الاقتصادي أو الحفاظ عليه و ترجم ذلك في أهداف الخطة الماليزية الأولى 1957–1965 و الثانية 1966–1970، بالتركيز على توفير رأس المال الكافي لتنفيذ أهداف التنمية كالتصنيع، و التنويع الاقتصادي، و تطوير البنية التحتية و رفع مستوى معيشة السكان، و خلال هذه الفترة كان النمو الاقتصادي مساويا للتنمية، و اقتصر التصنيع فيها على عدد قليل من الصناعات البديلة، كما عملت الحكومة على وضع برنامج للتنمية الريفية و كان تدخل السلطات العمومية نسبيا. حيث لم تولى المشاكل الاجتماعية أي اهتمام فمن إجمالي الإنفاق العام على التنمية تم تخصيص أكثر من 50% للقطاع الاقتصادي في حين أن مخصصات القطاع الاجتماعي تراوحت بين 14% إلى 29% ما أدى إلى تنمية غير متوازنة بين المجتمع، و الدولة كانت سببا في انهيار الأعراق المختلفة و اندلاع أعمال الشغب العنصرية في 13 ماي 1969 التي كانت محطة فارقة في تاريخ ماليزيا الحديث.[1]

[1] حمزة بوعلي و العربي العربي، **التجربة التنموية لماليزيا: دراسة تحليلية، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد06، العدد03، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2020، ص90.

– المرحلة الثانية: (1970–1990): أفرزت المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في هذه الفترة نوع من المؤسسات التعاونية لتقديم خدمات إلى الفئات الفقيرة و المستضعفة التي همشها الاستعمار الإنجليزي، و هذه المؤسسات قامت أساسا لخدمة طبقة المسلمين الملاوي الفقراء، و لقد شجعت الحكومة مثل هذه المؤسسات و استغلتها في خطتها الاقتصادية، فهي تريد من وراء ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية و توازن الأعراق في ماليزيا، إذ فهمت الحكومة أن تحقيق النمو مقترن بالمساواة في الفرص، خاصة و أن المجتمع الماليزي يقوم على التعددية العرقية و الدينية، مما دفعها إلى نهج خطة اقتصادية تبدأ من عام 1970 و تنتهي في عام 1990 و التي أطلق عليها اسم السياسة الاقتصادية الجديدة، هذه السياسة قامت على إعادة الهيكلة الاقتصادية و الاجتماعية و الهادفة إلى رفع نسبة ثروة الأغلبية إلى 30% و التي تكفل للمالاوي المسلمين الحصول على نصيبهم من الإنتاج الاقتصادي.[1]

و لقد انتقل الاقتصاد الماليزي من صادرات تعتمد على المواد الأولية من الخشب و الغاز الطبيعي و البوكسيت و القصدير، المطاط و زيت النخيل و الأرز، إلى اقتصاد يصدر الآلات المصنعة و المعدات، المنتجات الزراعية و الغذائية و الكيميائية، الصناعات الدقيقة و أدوات الكمبيوتر إلى كل من الولايات المتحدة، اليابان، الصين و هونكونغ و قد تزامنت هذه المرحلة مع انطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة التي ركزت على التصنيع في توجيه الاقتصاد خاصة الصناعات الثقيلة و كثيفة التكنولوجيا، و تميزت هذه الفترة بتواجد الحكومة في كل مكان ما عدا القطاع الزراعي، و أطلقت برنامج متكامل يعالج جدلية العرق مع الوظيفة الاقتصادية قصد مشاركة الماليزيين في التوظيف، و استفادة الفئات منخفضة الدخل من التحسين التدريجي لظروفها المعيشية بفضل السياسات الاجتماعية التي تنفذها السلطات العامة.[2]

و في عام **1971**: في إطار التحرر من التبعية التي أرادها الغرب، قامت بإصدار قانون المناطق التجارية الحرة لتجهيز الصادرات، و أعطت من خلاله حوافز لجذب رأس المال الأجنبي إليها، كما أنها في سبيل التحرر من التبعية الرأسمالية قامت بإنشاء بنك إسلامي، و هو البنك الإسلامي الماليزي 1983 و كذلك البنوك التجارية الأخرى بتطبيق النظام الإسلامي في معاملاتها، مما شكل فرصة للاقتصاد الإسلامي للنمو على أرض ماليزيا.[3]

---

[1] عبد الرحمان حاج ابراهيم و ربيع خير الناس، **مسيرة الاقتصاد الاسلامي في ماليزيا من خلال أفكار د/ محمد مهاتير**، الملتقى الدولي: الاقتصاد الاسلامي: الواقع و رهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 23–24 فيفري 2011، ص ص 06،07.

[2] حمزة بوعلي و العربي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[3] عبد الرحمان حاج ابراهيم و ربيع خير الناس، مرجع سبق ذكره، ص 07.

و خلال الفترة (**1986–1990**): ظهر مشروع مهاتير محمد في التنمية الاقتصادية المنفتحة على العالم الخارجي دون التخلي عن المقومات الوطنية الاقتصادية، فقد اهتمت الدولة بالحفاظ على مستوى مرتفع للنمو من خلال استراتيجية التصنيع و دعم النمو الخاص (الخصخصة) باعتباره المحرك الأساسي للنمو و لتحرير اقتصادها، و قد تم ذلك من خلال توفير الضمانات الكافية و الائتمان عبر الدعم المالي لشركات الضمان، كما تم تخفيض الاحتياطات القانونية من 5% إلى 4% و خفضت المصارف أسعار الفائدة على القروض من 11.25% إلى 10.25%، وضخ المصرف الوطني الماليزي نحو 1.5 مليار إلى الاقتصاد لتحفيز التعاملات الأجنبية، و في نهاية السياسة الاقتصادية الجديدة نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها، فقد زاد نصيب الملاوين في المشاركة في ثروات البلاد من 2.4% سنة 1970 إلى 30% سنة 1990،كما انخفضت معدلات الفقر من 49.3% سنة 1970 إلى 16.5% سنة 1990، و ارتفاع إجمالي الناتج المحلي (GDP) بنسبة 7.8% خلال الفترة 1971–1980 كنتيجة للسياسة التنموية التوسعية و الدخول لقطاع التصنيع.[1]

– المرحلة الثالثة: رؤية التنمية الاستراتيجية المستدامة (1990–2020):

و يطلق عليها "واوسان 2020"، و هي من أشهر الرؤى الاستراتيجية الماليزية، و التي لقيت اهتماما كبيرا محليا و عالميا و صارت مصدر إلهام الماليزيين، و هدفت لجعل ماليزيا دولة صناعية متقدمة بحلول 2020، و كان (محاضير محمد) قد قدمها في ورقة عمل بعنوان "ماليزيا: التقدم إلى الأمام" بمناسبة إطلاق "مجلس العمل الماليزي" في 1991، و تحدد الورقة التحديات في عالم متغير سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا، و ارتأى (محاضير) إن على ماليزيا مواجهة عدد من التحديات إن كانت تريد تحقيق الازدهار الاقتصادي و الاستقرار السياسي و التضامن الاجتماعي و من أبرزها: إقامة مجتمع موحد و مترابط و حر و يملك رؤية مشتركة، إيجاد مجتمع ماليزي متراحم و نشر ثقافة التكافل التي تقدم مصلحة المجتمع على المصالح الفردية، و إنشاء مجتمع علمي متقدم يتميز بدينامية عالية في التعامل مع المتغيرات و يتمتع بنظرة مستقبلية.[2]

و تسعى ماليزيا من خلال هذه الخطة إلى تكثيف النشاط الصناعي على أراضيها بحيث يستهلك كل المواد الخام التي تنتجها، ليس ذلك فحسب و إنما تستورد المزيد من المواد الأولية لتدخل ضمن الدورة الصناعية بها، و يعني

---

[1] حليمة بن مشيش، **دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد07، العدد01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020، ص 180.

[2] طاهر شكري "حسن علي" رند، **دور التخطيط الاستراتيجي في التجربة التنموية في ماليزيا**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2021، ص ص 159، 160.

ذلك ببساطة في حالة حدوثه أن تتوفر ملايين من فرص العمل الجديدة في ماليزيا من أجل تلبية حاجة النشاط الصناعي الذي سيتزايد بشكل كبير في هذه الحالة، و يعني هذا أيضا ارتفاع نصيب الفرد الماليزي من الدخل و لكن لا يمكن لذلك أن يحدث إلا في حالة استمرار تحقيق ماليزيا لمعدل 7.2% تقريبا كمعدل نمو للناتج القومي الإجمالي، لأن في حالة استمرار النمو على هذه الصورة سيرفع من معدلات الادخار و الاستثمار القوميين و يساهم في تشغيل الموارد و الإمكانيات الماليزية المتاحة مما يساهم في النهاية على تحقيق أهداف الخطة 2020.[1]

و من العوامل التي ساعدت على تحقيق أهداف هذه الخطط:[2]

- **تحديد الأهداف بدقة و إحكام**: لأن ذلك يساعد على تكريس الجهود و توجيهها نحو أهداف واضحة و عدم المبالغة في صياغة الأهداف و جعلها قابلة للتطبيق (و هذا ما أدركته القيادة السياسية في ماليزيا موظفة في ذلك طبيعة الشعب الماليزي التي تتميز بالوضوح و النظام و الدقة و التخطيط و الانضباط)
- **واقعية الأهداف**: و يعد من أبرز عناصر نجاح الخطة الاقتصادية الماليزية 2020، إذ لم تضع الحكومة أهدافا خيالية أو أهدافا تفوق قدرتها الذاتية، بل وضعت أهدافا مدروسة تتناسب مع ما حققته ماليزيا من إنجازات اقتصادية متلائمة مع معدل النمو الاقتصادي.
- **شمولية الأهداف**: كان من عناصر نجاح الخطة الاقتصادية 2020 في ماليزيا أن الأهداف شاملة لجميع مناحي المجتمع و الاقتصاد، حيث عبر (محاضير) في إطار حديثه عن خطة 2020 بأنه: (يجيب ألا تكون ماليزيا متقدمة اقتصاديا فقط بل يجب أن تكون دولة كاملة التقدم على كل المستويات: اقتصاديا و اجتماعيا، روحيا و ثقافيا).
- **القيادة القوية**: تتميز القيادة في ماليزيا بمعالجة القضايا معالجة جذرية، و قد استطاعت هذه القيادة أن تتخطى أزمة 1982 بنجاح، و كذلك أن تحقق "الخصخصة" و تنفذ برامج تحرير الاقتصاد، و أن تعطي الأولوية للعنصر الملاوي.

---

[1] نبيه فرج أمين الحصري، **تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2009، ص ص 127، 128.

[2] رند طاهر شكري " حسن علي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 161، 162.

"واوسان2020": هي خطة لثلاثين سنة، لا تحدد فقط الهدف و لكن أيضا الاستراتيجيات و الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق تحول ماليزيا إلى دولة متقدمة بطريقتها الخاصة قبل حلول عام 2020.

"محمد مهاتير": ولد في ديسمبر 1925 بولاية كيداه بماليزيا، رئيس وزراء ماليزيا في السابق، من أعظم القادة السياسيين و الاقتصاديين في آسيا، تبنى منهج تنموي مكن ماليزيا من الانتقال إلى دولة صناعية متقدمة.

و هكذا نجد أن الخطة الماليزية رغم أنها طموحة إلا أنها واقعية في نفس الوقت، إذ سارت الأمور على نفس الوتيرة التي سارت عليها منذ بداية الخطة الأولى في عام 1970 مع استثناء أزمة 1997 التي تجاوزتها الحكومة الماليزية بنجاح.[1]

الشكل رقم (1–3) : ماليزيا : صورة تلخيصيه لتطور مسار التنمية (1960– 2000)

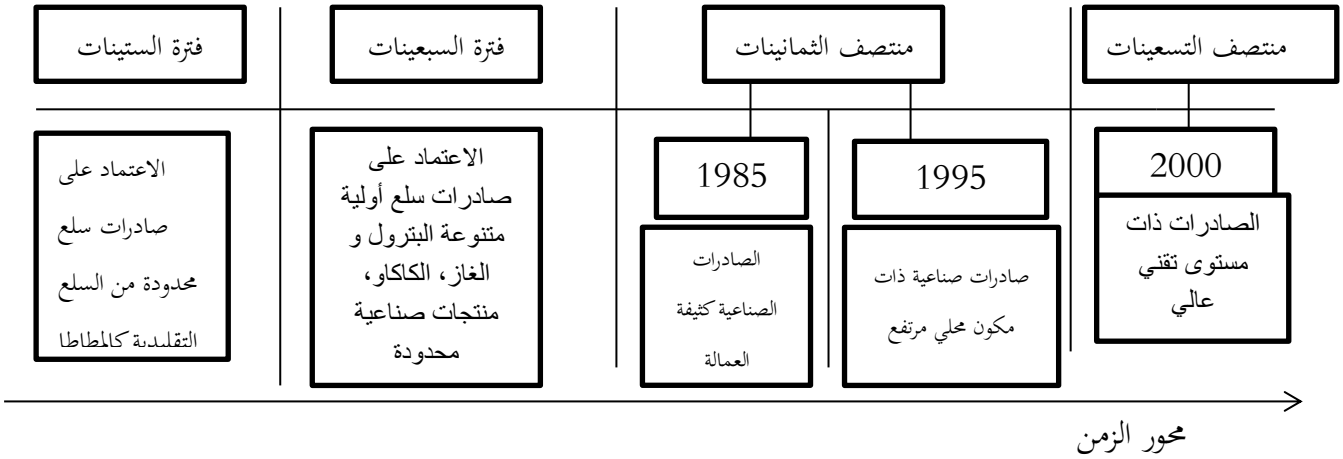

المصدر: فاروق طيفور، **التجارب التنموية في الدول الصاعدة دراسة الحالتين الماليزية والإندونيسية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017، ص 212.

الفرع الثاني: تطور قطاعات الاقتصاد في ماليزيا:

استطاعت ماليزيا أن تحقق التقدم من خلال الاصلاحات الاقتصادية في القطاعات التالية:

1– قطاع الصناعة: تعتبر الصناعة جزء من عملية التنمية في ماليزيا، حيث تهدف الخطط التنموية التي توالت منذ عام 1965 إلى العناية بالصناعة و تطويرها لكي تحقق البلاد تنوعا في الإنتاج، و تخلق فرص عمل لعدد السكان المتزايد بالإضافة إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي و تحسين المستوى المعيشي، و تعد الصناعات الماليزية بمختلف أشكالها من أهم دعائم الاقتصاد الماليزي.[2]

عملت ماليزيا على تطوير صناعتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات تعتمد على كثافة رأس المال و تحديدا الصناعات التكنولوجية، و قد مرت تجربة ماليزيا في التصنيع بمراحل هي:[3]

[1] نبيه فرج أمين الحصري، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[2] جمال دقيش، **دراسة قياسية لمحددات نمو القطاع الصناعي في ماليزيا خلال الفترة 1990– 2017**، مجلة شجاع للدراسات الاقتصادية، المجلد04، العدد02، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تسمسيلت، 2020، ص 179.

[3] علي أحمد درج، **التجربة التنموية الماليزية و الدروس المستفادة منها عربيا**، مجلة جامعة بابل / علوم الصرفة و التطبيقية/، المجلد23، العدد03، جامعة الأنبار، العراق، 2015، ص ص 1368، 1369.

– **مرحلة صناعات إحلال الواردات:** تم تطبيق سياسة إحلال الواردات في مطلع الستينات و على أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كالصناعات الغذائية و مواد البناء

– **مرحلة الصناعات التصديرية:** بدأت في مطلع السبعينات إذ شجعت الحكومة دخول الاستثمارات في مجال الالكترونيات و صناعات النسيج من خلال توافر العمالة الرخيصة و حوافز ضريبية مغرية و إنشاء مناطق تجارية حرة، و عملت الحكومة على استضافة شركات متعددة الجنسيات لتشغيل خطوط الإنتاج في ماليزيا

– مرحلة التصنيع الثقيل و الصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية: بدأت هذه الفترة في مطلع الثمانينات إذ شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات كما شجعت على تصنيع السيارة الماليزية الوطنية (بروتون) ثم التوسع في صناعات الاسمنت و الحديد الصلب التي بدأت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي.

– **مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة:** بدأت هذه الفترة في بداية التسعينات إذ شجعت الحكومة على مثل هده الصناعات و هي صناعات عالية التقنية تتطلب رأس مال كبير و مهارة عالية و ذلك من أجل زيادة تنافس المنتجات الماليزية.

2– قطاع الزراعة: تعد ماليزيا أكبر منتج لزيت النخيل في العالم بلغ 51% من الإنتاج العالمي و تغطي صادراتها 48% من السوق العالمي، و قد بلغت قيمة صادرات زيت النخيل 8.58 عام 2006، كما تعد ماليزيا من أبرز منتجي المطاط إذ بلغت صادراتها نحو 2.23 مليار للعام نفسه، كما تتمتع ماليزيا بثروة من الغابات تغطي ثلثي مساحتها و تقوم بتصدير الأخشاب حيث بغت قيمتها 1.78 مليار دولار سنة 2006.[1]

3– قطاع الخدمات: يفترض قطاع الخدمات حصة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي مع نضج الاقتصاد، و بينما تتحرك ماليزيا صوب أن تصبح دولة متقدمة ينبغي التركيز بدرجة أكبر على تطوير الخدمات ليكون بمثابة محرك لدفع نمو الاقتصاد و الحفاظ عليه، و في خطة ماليزيا 2016–2020 وضعت استراتيجيات لتعزيز القدرة التنافسية و المرونة في قطاع الخدمات و تشجيع الهجرة إلى أنشطة الخدمات ذات القيمة العالية و المكثفة، و سيكون المساهمون الرئيسيون في النمو هم قطاعات تجارة الجملة و التجزئة و الخدمات المالية و الصناعات الحديثة و المكثفة بما في ذلك السياحة البيئية و المعلومات و الاتصالات و التكنولوجيا، كذلك سوف يسترشد تطوير

[1] ضياء حسين سعود و يحي صالح لورنس، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في النهضة التنموية الماليزية مع إمكانية الاستفادة منها على مستوى الاقتصاد العراقي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد16، العدد50، جامعة تكريت، العراق، 2020، ص 186.

قطاع الخدمات بالمخطط الذي تم إطلاقه عام 2015، و من المتوقع أن ينمو قطاع الخدمات بنسبة 6.8% و يسهم بنسبة 65.5% في الناتج المحلي الإجمالي عام 2020.[1]

4- قطاع التعليم: إن الاطلاع على النظام التعليمي في ماليزيا يعين فهم تجربة التنمية و ما أسهمت به مخرجات التعليم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، و الوصول إلى معدلات الإنتاجية العالية، و تحسين نوعية الحياة و التحول الهيكلي للاقتصاد القومي من قاعدة إنتاجية تقوم على المواد الخام إلى اقتصاد صناعي حديث يعتمد على منتجات تقنية و المعلومات و المعرفة.[2]

و أدركت القيادات الماليزية عقب الاستقلال أهمية التعليم و يظهر ذلك باهتمامها الذي يبدأ بمرحلة ما قبل المدرسة في جميع المدارس حيث وضعت وزارة التعليم برنامجا خاصا لمرحلة ما قبل المدرسة في جميع المدارس الوطنية، و في عام 2007 شرع في تنفيذ 32 برنامجا خاصا للتعليم المندمج للأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم في المدارس العادية، و في عام 2008 شرعت وزارة التعليم في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من الأطفال ذوي الإعاقات المتعددة.[3]

كما قامت الحكومة الماليزية بإجراء العديد من الاصلاحات في المجالات الرئيسة المتعلقة بالعملية التعليمية و هي إصلاحات في التشريعات التربوية و إقامة المجتمع التكنولوجي و إثراء و تنويع المنهج و إصلاحات في التعليم العالي، و لإقامة المجتمع التكنولوجي قامت الدولة بمجموعة من الإجراءات و هي: تطوير ما يعرف بالمدارس الذكية Smart Schools، و ادخال برامج التعليم الحديثة كذلك الاهتمام بنشر الأنترنت و الوسائط المتعددة و نشر تعليم الحاسوب في جميع المستويات و الأعمار، و يعد الإصلاح التربوي الأخير في النظام التعليمي الماليزي الذي تضمنته خطتها الأخيرة 2020 من أهم الإصلاحات التربوية على الإطلاق في القرن العشرين و الذي تطلع إلى تكوين نظام تعليمي على مستوى عالمي يفي بمتطلبات و تطلعات الشعب الماليزي.[4]

---

[1] السعيد بوشول و آخرون، **تجربة الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا و الدروس المستفادة**، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد03، العدد04، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2020، ص 105.

[2] فطيمة حاجي، **واقع السياسات التعليمية في ماليزيا و مدى استفادة الجزائر من هذه التجربة**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد04، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2014، ص 53.

[3] سعيدة حمود، **التجربة التنموية بماليزيا ما بين الخصوصية و الانفتاح على العالم "مقاربة إسلامية"**، مجلة حكمة للدراسات الفلسفية، المجلد11، العدد01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2023، ص 10.

[4] السعيد بوشول و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 108.

المطلب الثاني: ركائز النموذج التنموي الماليزي

تعد التجربة التنموية الماليزية فريدة من نوعها، حيث قامت ماليزيا في إطار الإصلاح الاقتصادي بتصميم عددا من السياسات و الاستراتيجيات مكنتها من تحقيق تنمية شاملة، كما اعتمدت على عدة مقومات اقتصادية و اجتماعية جعلت خططها التنموية قابلة للنجاح.

الفرع الأول: سياسات و استراتيجيات التنمية في ماليزيا:

1- سياسات التنمية في ماليزيا:

اتبعت ماليزيا مجموعة من السياسات و الخطط الانمائية مكنتها من تحقيق معدلات نمو عالية و من أهم هذه السياسات ما يلي:

- السياسة الاقتصادية الجديدة (1970-1990):

تتميز الجدة في هذه السياسة أنها جاءت لمحو آثار 1969 الدامية، وهي في مجملها دعوة لطي الصفحة القديمة المشوبة بالصراعات العرقية، و قد أخذت هذه السياسة على عاتقها هيكلة المجتمع الماليزي و جعلت من أولوياتها إعادة توزيع الثروة و محاربة الفقر و الأمية و توحيد المجتمع و تحفيز النمو الاقتصادي السريع، و قد كانت أهم نتائج هذه السياسة الإنمائية هو توفير الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي، أيضا قامت هذه السياسة على التقليل من الفقر و تخفيضه من 49% سنة 1970 إلى 16% سنة 1990.[1]

- سياسة التنمية الوطنية (1991-2000):

هدفت هذه السياسة إلى إيجاد مجتمع متطور، و رفع المستوى المعيشي، و تعزيز الأسيوية النبيلة و تحقيق التنمية البشرية و العدالة الاجتماعية[2].

- سياسة الرؤية الجديدة (2001-2010):

و في عام 2001 بدأت ماليزيا في تبني سياسة جديدة ألا و هي سياسة الرؤية الجديدة (New vision (NPV Policy و تهدف هذه السياسة كما ورد بالتقرير الصادر عن وحدة التخطيط الاقتصادي التابعة لمجلس الوزراء إلى ما يلي:[1]

---

[1] حمو زعبي، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الإسلامية – تجربة بعض الدول الإسلامية و الغربية-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017، ص 201.

[2] أحمد فادي و شاهين شحادة، **التجربة التنموية المصرية: محددات النجاح و الإخفاق "دراسة مقارنة مع التجربة التنموية الماليزية"**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2019، ص 98.

- مواصلة التنمية الاقتصادية و التوسع في إرساء شراكة عالمية من أجل التنمية.
- استمرار سياسات القضاء على الفقر.
- الارتقاء بمنظومة التعليم.
- تحقيق التوازن النوعي و تعزز مكانة المرأة و تمكينها.

أما الرؤية المستقبلية 2020 فإنها تعكس الرؤية الاستراتيجية و التصور المستقبلي لماليزيا بحلول عام 2020، و ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

- بناء دولة ماليزية متحدة و قوية.
- بناء مجتمع ماليزي متقدم، ناضج ديموقراطيا.
- تحقيق التنمية الشاملة في البلاد.
- تأسيس اقتصاد قادر على المنافسة و يكون قادر على أن يدعم نفسه ذاتيا على المدى الطويل الأجل و أن يكون حيويا و منعشا و قادر على الصمود في مواجهة الأزمات.

2- استراتيجيات التنمية في ماليزيا:

إن القفزة التنموية التي حققتها ماليزيا لم تحدث صدفة أو بين ليلة و ضحاها و إنما كانت نتيجة دراسة و وضع لاستراتيجيات تقوم على مجموعة من الركائز نوجزها في:[3]

- الوحدة الوطنية و تغير معادلة الولاء: لقد حددت الوحدة الوطنية كهدف رئيسي، يتم تحقيقه من خلال استراتيجية تتركز على شقين: الأول يتمثل في القضاء على الفقر من خلال رفع مستويات الدخل و فرص العمل لجميع الماليزيين بغض النظر عن العرق، و الثاني هو إعادة هيكلة المجتمع للقضاء على تحديد العرق بوظائف اقتصادية و مواقع جغرافية من خلال سياسة اقتصادية عادلة تضمن عدم تعرض أي مجموعة بعينها لأي إحراج.

---

[1] لبنى عبد الفتاح و شعبان الدسوقي، **السياسات التنموية و أثارها على التنمية البشرية في ماليزيا**، مجلة البحوث التجارية، المجلد39، العدد01، معهد الدراسات و البحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، مصر، 2017، ص08.

[2] فاطمة الزهراء طلحاوي و محمد مدياني، مرجع سبق ذكره، ص ص 239، 240.

[3] سميرة لطرش، **نموذج ماليزيا في التنمية الدروس المستفادة**، مجلة المعيار، المجلد24، العدد04، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2022، ص ص 619، 620.

– **الدولة و الدور القيادي:** وجب على الدولة أن تلعب دورا في توجيه السياسات التنموية ارتكازا على النصائح المقدمة من أطراف دولية، و هو ما ركزت عليه الخطة الماليزية الثانية من خلال لعبها دور الموجه و القائد بالتوظيف في القطاعات العمومية، تقديم المنح الدراسية، تشييد المنشآت العامة، تشجيع الاستثمار في الصناعات الثقيلة و تدعيم القطاع الخاص، ضمن توجه يروم اقتصاد السوق و النظام الأسمالي.

– **التكنولوجيا:** يعود تركيز الحكومة على العلوم و التكنولوجيا الصناعية في عام 1991 لتحفيز تطوير الصناعات الاستراتيجية و كثيفة المعرفة، و كذلك من خلال إنشاء منظمات وسيطة مثل: مراكز التدريب و المختبرات البحثية لدفع هذا التطور، إلا أن سياسة العلوم و التكنولوجيا الثاني (2002-2010) تعتبر أول سياسة وطنية رسمية شاملة و لها استراتيجيات و خطط عمل محددة لوضع جدول أعمال العلوم و التكنولوجيا و الابتكار، و أكدت السياسة الثالثة الوطنية للعلوم و التكنولوجيا الحالية (2013-2020) على توليد و استخدام المعرفة و تنمية المواهب و تنشيط الابتكار في مجال الصناعة، و تحسين إطار الحوكمة فيما يتعلق بالعلوم و التكنولوجيا، و مع ذلك فإن العديد من القضايا المستهدفة في السياستين الأولى و الثانية قد عادت إلى الظهور في الثالثة، مما يعني أن الأهداف الثابتة في السياسات السابقة لم تحقق بعد، و تشمل هده القضايا: نشر التكنولوجيا و مساهمة القطاع الخاص و الابتكار و التسويق و الرصد و التقويم.

– **مقاربة اجتثاث الفقر و العدالة في التوزيع:** أغلب سكان القرى يمتهنون الفلاحة و يعانون من مستوى دخل منخفض ما دفع بالحكومة إلى ضرورة توفير أساسيات العيش الرغيد، و العمل على تطوير القطاع الزراعي على المدى الطويل لتأمين شريحة واسعة من الفلاحيين عبر استراتيجيات أدت إلى تخفيض نسبة الفقر، و دعوة الجميع للمشاركة بقوة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

بالإضافة إلى استراتيجيات أخرى تتمثل في:[1]

– **ماليزيا أولا و أخيرا، و استراتيجية التحكم الإلكتروني:** من خلال المثابرة، ثقافة التميز، قبول الآخر، الوفاء، التواضع، النزاهة و الجدارة و العمل على خلق وحدة وطنية بغض النظر عن العرق أو المعتقد الديني، و هدا في ظل نموذج اقتصادي جديد هدفه الأساسي جعل ماليزيا دولة ذات دخل مرتفع، أي رفع الدخل الفردي من 7000

[1] العربي العربي، **فجر ماليزيا، تجربة تنموية و نجاح الاقتصادي**، مجلة أبحاث العلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد04، العدد06، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019، ص ص 32- 37.

دولار 2007 إلى 15000 دولار في 2020، و تشجيع صناعة المعرفة عبر اقتصاد شفاف و تنافسي و اعداد بنية تحتية قوية، و اشراك الجميع دون استثناء في ظل تنمية مستدامة.

– المنظومة التربوية و الجودة في التعليم: إن إحدى المتطلبات الجوهرية لسياسة التعليم هو تهيئة جميع المدارس الابتدائية و الثانوية إلى المستقبل و إلى آمال الماليزيين و تطلعاتهم، و لقد ساعدت الحكومات الفيدرالية و الحكومة المركزية الأسر الفقيرة على توفير الكتب و التكاليف، و تقديم منح دراسية للمدارس الداخلية في المناطق الريفية تماشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية.

– الإسلام و المسار التنموي في ماليزيا: من عوامل نهضة الدول الإسلامية في جنوب شرق آسيا كإندونيسيا و ماليزيا هو قربها من مفهوم الإسلام الحقيقي الذي يرتكز على العلم و الاعتدال و الوسطية و ليس العنف و التطرف، و التصور الصحيح للإسلام هو الذي دفع نجاح المسار التنموي في ماليزيا.

– سلطة الثقافة و القيم الماليزية: إن للقيم المعنوية و تقاليد المجتمع مكانة في حياة الآسيويين، حيث تبنت ماليزيا الانفتاح على الأفكار و الثقافات مع الحفاظ على التوازن بين الهوية و العلاقة مع الآخر، خاصة مع الحضارة الغربية و الاستفادة من شقيها الصناعي و التكنولوجي و لما لا الأبعاد الثقافية الإيجابية على المستوى الاجتماعي و القيمي، فالثقافة السياسية، الديموقراطية التعددية .. كلها مؤشرات تدل على دولة قوية و صحيحة.

الفرع الثاني: مقومات النموذج التنموي الماليزي:

تشير الدراسات التي عنيت بالتجربة الماليزية إلى أن الدافع القوي وراء نجاحها هو منظومة المبادئ و القيم التي يؤمن بها أفراد المجتمع و الملائمة لتحقيق تنمية اقتصادية رائدة، حيث أنه و بالرغم من التعدد العرقي و الديني الذي يميز مجتمعها إلا أن القيم المعنوية كانت على الدوام الأداة الموحدة بينهم للتعاون و العمل بصفة جماعية و بالتالي فقد شكلت العامل الرئيسي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي و السياسي الضروري لأي نهضة يراد تحقيقها و في ما يلي نوضح أبرز القيم المعنوية و التقاليد التي لعبت دورا فاعلا لنجاح الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا:[1]

– الاعتماد على الذات: يعتبر هذا العنصر من أهم مميزات هذه التجربة و أبرز دليل على ذلك مواجهة الأزمة المالية لعام 1997 بحلول ذاتية، و رفض توجيهات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و هو ما سمح كا ذكرنا

[1] أحمد سواهلية و آخرون، **استراتيجية الحكومة الماليزية في الحد من مشكلة البطالة و إمكانية تطبيقها في الجزائر – دراسة حالة ماليزيا–**، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، العدد03، 2018، ص ص 167، 168.

لماليزيا أن تخرج بنجاح و بقوة من الأزمة، بينما لا تزال أندونيسيا و تايلاندا تعانيان من آثارها جراء تطبيقها لتعليمات مؤسسات بروتن وودز.

– **البساطة و عدم الإسراف**: يقوم أسلوب الحياة في المجتمع الماليزي على البساطة و عدم الإسراف في المعيشة، و هذا ما جعله يعزز قيما أخرى كالمحافظة على الثروة القومية و حسن استغلالها، و لقد ساعد هذا التقليد الحكومة مساعدة بالغة في تخطي الأزمة المالية في 1997، حيث لم تلقى قرارتها المتخذة الإنفاق الحكومي و رفع الدعم الكلي عن بعض الخدمات أية معارضة أو احتجاج شعبي.

– **الأسرة المستقرة**: رغم الانفتاح الكبير لماليزيا و اندماجها في اقتصاديات العولمة و ما يستتبع ذلك من ورود قيم تفكك كيان الأسرة، إلا أن الأسرة الماليزية ظلت دائما تشكل بؤرة استقرار المجتمع، و يمكن القول أن المجتمع الماليزي يتميز بتماسك أسري أقوى من كل المجتمعات المجاورة كتايلاندا و الفلبين و اندونيسيا، دفع المجتمع إلى وجود تكامل بين المجتمع و السلطة.

– **الإدارة السياسية و الدور الفعال للدولة**: من المميزات الأساسية للثقافة الآسيوية عموما و الماليزية خصوصا إعطاء اهتمام كبير لدور القيادة السياسية في التنمية، و المتتبع للتجربة الماليزية يلاحظ أن الإرادة السياسية القوية المدعومة باستقرار سياسي و اجتماعي واسع كانت وراء اتخاذ قرارات تنموية جريئة، و أن شخصية القائد السياسي محاضير محمد و رؤيته الإصلاحية كان لها التأثير الواضح في نهضة ماليزيا و تحويلها من دولة تشكو من الفقر و الجوع و التخلف إلى دولة على خطة العالم المتقدم.

و قد شكلت الديموقراطية أحد معالم طبيعة دور الدولة في ماليزيا، حيث أن هذا التدخل كان بمشاركة واسعة لممثلي المجتمع المدني، و كانت القرارات تتخذ دائما من خلال من مفاوضات مع الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية الأمر الذي جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها ديموقراطية في جميع الأحوال.

– **التنمية البشرية**: اهتمت ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري من خلال تحسين الأحوال البشرية و التعليمية و الصحية لمجموع السكان سواء الأصليين منهم أو المهاجرين الذين ترحب السلطات بتوطينهم، و قد تمكنت من توفير مستويات معيشية لائقة للأغلبية العظمى من السكان خصوصا مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي و الذي بلغ عام 1999 حوالي 8209 دولار.

بالإضافة إلى مجموعة من القيم التي ساهمت في نجاح الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا:[1]

– **فعالية الجهاز المصرفي**: اتخذت ماليزيا العديد من الإصلاحات من أجل ضمان فعالية جهازها المالي و المصرفي، و كان من الخطوات الرئيسية في هذا المجال اتباع منهج شامل عام 1989 للإشراف على جميع المؤسسات المالية و وضع نظام موحد لكفاية رؤوس الأموال، مع العمل على إيجاد سوق ثانوية نشطة تعمل في الأوراق المالية الحكومية و سوق لصكوك الديون بالنسبة لشركات القطاع الخاص.

– **تفعيل القطاع الخاص**: اعتمد النموذج الماليزي في تحريكه لعملية النمو الاقتصادي على تعظيم دور القطاع الخاص في التنمية، حيث عمل على تحويل ملكية العديد من المشروعات إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ بسهم خاص بإدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية و الاستراتيجية، كما عملت السلطات على وقف إنشاء مشروعات عامة جديدة بعد تفاقم المشاكل التمويلية و الهيكلية بالقطاع العام.

– **الادخار و الاستثمار**: أشرنا سابقا إلى أن ماليزيا حرصت على إقامة مناخ استثماري جد ملائم للمبادرات الفردية الوطنية و الأجنبية مما يسمح لها بتحقيق انطلاق اقتصادي عجيب، و نضيف أن الاقتصاد الماليزي اعتمد بدرجة كبيرة في تمويل الاستثمارات على الادخار المحلي(و هذا جانب جدا) بنسبة 40% للفترة 1970-1993، كما عمل أيضا على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلا من الإنفاق على التسليح، و ساعد ذلك سياسة ماليزيا المناوئة للتجارب النووية التي قامت بها فرنسا و التي كانت ثمرتها توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر في تجمع "آسيان" عام 1995 على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي.

– **التخطيط طويل المدى**: من مميزات الاقتصاد الماليزي الإيجابية أيضا بعد النظرة في التخطيط، حيث دأبت الدولة منذ الاستقلال على وضع رؤية مستقبلية للتنمية و النشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية، و قبل حلول القرن الحادي و العشرين كانت ماليزيا تخطط للدخول فيه من خلال "رؤية 2020" التي تتصور أوضاع الاقتصاد و رهاناته إلى آجال 2020.و ضمن الإطار الثالث لمنظور خطة التنمية الممتدة ما بين 2001-2010 وضع مخطط النموذج الماليزي، سياسات تناسب التغيرات العالمية كالعولمة و تحرير التجارة و التقدم التكنولوجي في مجال المعلومات و الاتصالات، و ذلك بالتركيز على دعم القدرة على المنافسة من خلال زيادة

[1] عبد الرحمان بن سانية، **قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية**، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد11، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011، ص- ص 65- 70.

المعرفة و القدرات التكنولوجية و إيجاد منتجات جديدة، مع تبني نظم إنتاجية جديدة و التأكيد على الاستثمار المحلي و الأجنبي، كما أن مساعي دعم الوحدة الوطنية وضعت في رأس قائمة الأولويات لكونها الضامن لغرس القيم التي تحقق التجانس بين الطوائف المتعددة.

– **الاستثمار الأجنبي المباشر**: من أساسيات الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا التركيز على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستفادة من المزايا المرافقة لها (مع الإشارة إلى أنها تعاملت بحذر شديد مع هذه الاستثمارات حتى منتصف الثمانينات ثم سمحت لها بالدخول بشكل واسع)و في سبيل ذلك عمل هذا البلد على تهيئة المناخ الملائك لجذبها، حيث خفف قواعد الملكية و منح المستثمرين الأجانب مزايا ضريبية، و قام بإلغاء ضريبة الأرباح مع تخفيف الحماية الجمركية و خفض الرسوم على الواردات، و أدت هذه الإجراءات إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ماليزيا لتصبح عام 1991 في المركز الثالث بين الدول النامية المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– **تحرير التجارة الخارجية**: إن التحرير التجاري يعتبر عاملا مهما في النهضة الماليزية بسبب ما يوفره من نفوذ للسلع الماليزية إلى الأسواق الخارجية لا سيما في الدول المتقدمة، هذه السلع التي تحرص الدولة دائما على تمتعها بالجودة العالية حيث قامت في إطار هذا الغرض بتحويل هيئة المقاييس المعيارية الماليزية SIRIM إلى شركة مساهمة تدار بأسلوب القطاع الخاص و تعمل على تطبيق المقاييس المعيارية للجودة في الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي و اليابان (الإيزو) على الصناعة و التجارة الماليزية، كما قامت هذه الشركة بوضع مواصفات قياسية إضافية انطلاقا من طابع تكوين المجتمع الماليزي.

الفرع الثالث: عوامل نجاح تجربة التنمية في ماليزيا:

لقد توافرت جملة من العوامل التي ساهمت في نجاح التجربة الماليزية، نبرزها كما يلي:[1]

– المناخ السياسي الذي يمثل حالة خاصة بين جيران ماليزيا، بل بين العديد من الدول النامية حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية.

– انتهاج سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، و قد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا النووية، و قد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلا من الإنفاق على التسلح.

[1] محمد براق و مريزق عدمان، **التجربة التنموية في ماليزيا: المحتوى و الدروس المستفادة**، حوليات جامعة بشار، العدد08، الجزائر، 2010، متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/160867

– رفض تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، و التي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة، لذا ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن الاقتصاديات الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

– انتهاج استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة.

– الاهتمام بتحسين المؤشرات الاجتماعية لراس المال البشري، من خلال تحسين الأحوال المعيشية و الصحية للسكان.

– الاعتماد بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات، حيث ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40% بين سنة 1970و سنة 1993، كنا زاد الاستثمار بنسبة 50% خلال نفس الفترة.

– لقد توفرت لماليزيا منذ نهضتها و حتى الوقت الحاضر القيادة الوطنية التي وعت إرادة التنمية و امتلكت جميع عناصرها ، فأمكنها بناء دولة قومية متماسكة، لم تلجأ إلى القروض لمواجهة أعباء التنمية و إنما لجأت إلى الشعب الماليزي و بهذا توفرت الوقاية للتجربة الماليزية ضد الاستدانة أو التبعية للخارج.

– استطاعت ماليزيا أن تحل مشكلة الأصالة و المعاصرة عن طريق التوليف و المواءمة بينهما، فأمكن لها أن تتبنى العديد من الأفكار و المؤسسات الوافدة بالصورة التي تتلاءم مع طبيعة المجتمع الماليزي، و تعمل على إثرائه و تقدمه.

– لعبت القيم الاجتماعية الماليزية دورا بارزا في نجاح التنمية في ماليزيا، لأن القيم الاجتماعية في ماليزيا تصب في وعاء واحد هو خدمة أغراض التنمية، فقيمة أولوية الجماعة على الفرد تؤكدان أن قيمة الإنسان الماليزي تتوقف على انتمائه للجماعة، و يتفرع عن هذه القيمة سلوكيات النظام و الانضباط و التعاون.

– لا شك أن الأخذ بنموذج التطور الرأسمالي و المخطط في الوقت ذاته أو في مراحل معينة و عدم الاقتصار على نموذج واحد، و ما اتسمت به التجربة الماليزية من الديناميكية و التكيف السريع في أسلوب التطور و الجرأة في التغيير نحو الأفضل، و التوسع في الاستثمارات الخارجية، جميعها عوامل ساهمت في إنضاج عملية التنمية في ماليزيا و تعتبر من الشروط البارزة في نجاح التجربة الماليزية دون تغيرها من التجارب الأخرى.

كما توجد عوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا:[1]

[1] حمو زعبي، مرجع سبق ذكره، ص 204.

– أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينات، ثم سمحت له بالدخول و لكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها:

- ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.
- أن تصدر الشركة 50% على الأقل من جملة ما تنتجه.
- يسمح للشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 4 مليون باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

– امتلاك ماليزيا رؤية مستقبلية للتنمية و النشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة و متكاملة منذ الاستقلال و حتى الآن، و استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الواحد و العشرون من خلال التخطيط لماليزيا 2020 و العمل على تحقيق ما تم التخطيط له.

– وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية و تغطيتها لمعظم فروع النشاطات الصناعية (الصناعات الاستهلاكية، الوسيطة، الرأسمالية)، و قد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا.

المطلب الثالث: مكانة التمويل التعاوني في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا

يعد النموذج التنموي الماليزي من النماذج الرائدة في مجال التمويل الإسلامي، و يعود ذلك إلى اعتماد ماليزيا بالأساس على التمويل التعاوني كآلية مبتكرة في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الأول: نشأة و تطور التمويل التعاوني في ماليزيا:

أولا: نشأة الحركة التعاونية في ماليزيا

بدأت الحركة التعاونية في ماليزيا في أوائل القرن العشرين، في ذلك الوقت تعرض المزارعون في المناطق الريفية للضغط و الاستغلال من قبل الوسطاء في مخطط "بادي كونكا" (بادي: أرز، كونكا: حجم الأرز) و كان على المزارعين أن يبيعوا حقول الأرز لخدمة مدفوعات الأرز الخاصة بهم، و في المناطق الحضرية كان العمال ذو الأجور المنخفضة بما في ذلك موظفو الخدمة المدنية تحت ضغط مقرضي الأموال في ظل هذه الظروف، تم تقديم فكرة التعاونيات، و تم إنشاء مكتب مدير التعاون في تايبينغ بيراك "Taiping Perak" في عام 1922 و في نفس العام سن قانون الجمعيات التعاونية للإشراف على التعاونيات، كانت أهداف التعاونيات تشجيع التوفير و المساعدة الذاتية و التعاون بين الناس.[1]

[1] Malaysia Highlights of consumer co-ops,p1, at: https://jccu.coop/eng/public/pdf/asia_2012_08.pdf, (consulté le 26/04/2024).

بعد الاستقلال في عام 1957 أصبحت الحركة التعاونية في ماليزيا قوية و نشطة من خلال برنامج الدمج و الترشيد الذي نفذته إدارة تنمية المجتمع و بنك راكيا، و بحلول عام 1966 دفعت الحاجة إلى الأسواق المترابطة إلى وضع سياسات شجعت التعاونيات القائمة و الجديدة على التطور إلى تعاونيات متعددة الأغراض. و في عام 1982 بدأت وزارة التنمية الوطنية و الريفية (الوزارة المسؤولة عن التعاونيات) حقبة التعاونيات الجديدة لتنشيط و تبسيط و إعداد التعاونيات للقيام بأدوار أكثر ديناميكية و فعالية في التنمية الاقتصادية، و في التسعينات تم وضع إدارة تنمية المجتمع تحت إشراف وزارة الأراضي و التنمية التعاونية التي ركزت على إنشاء المزيد من التعاونيات الاستثمارية العمالية في المصانع و الشركات. و في عام 2004 تم إطلاق أول سياسة تعاونية وطنية (2002-2010) لتمكين الحركة التعاونية من لعب دور نشط في التنمية الوطنية إلى جانب القطاعين العام و الخاص، و تم وضع جميع التعاونيات تحت إشراف وزارة رواد الأعمال و التنمية التعاونية، و تعد السياسة التعاونية الوطنية الثانية (2010- 2020) استمرار للسياسة السابقة، و في عام 2013 تم دمج سياسة التعاون الوطني الثانية مع برنامج التحول الاقتصادي الماليزي لتعزيز التعاونيات في مختلف القطاعات و زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الوطني، و في عام 2017 اعترف تقرير المراجعة الوطنية الطوعية الذي قدمته الأمم المتحدة إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى بماليزيا بدور التعاونيات في تعزيز الأمن الغذائي (الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة)، و في 2019 تم وضع التعاونيات تحت إشراف وزارة تنمية رواد الأعمال.[1]

ثانيا: تطور النظام المالي في ماليزيا:

يشكل النظام المالي و البنكي العصب النابض في الاقتصاد الماليزي، و يشرف على هذا النظام ثلاث هيئات أساسية تتمثل في: البنك المركزي، هيئة الأوراق المالية، سوق البورصة، و من ملامح نمو هذا القطاع:

إنشاء نظام بنكي مزدوج إسلامي و تقليدي يسيران بشكل متوازي و قد حقق هذا النظام نجاحا ملحوظا، و قيام البنك المركزي الماليزي على تطوير البنية الاقتصادية التحتية للنظام المالي و النهوض بأجندة الشمول المالي، و سماح حكومة ماليزيا بملكية الأجانب بنسبة 100% للشركات بصفة عامة، و خاصة لشركات إدارة الصناديق الإسلامية و تأتي هذه الحوافز في إطار تحرير السوق الرأسمالية الماليزية.[2]

---

[1] National Report: Malaysia ICA-EU PARTNERSHIP, 2021, P-P 3- 4, at: https://coops4dev.coop/sites/default/files/2021-02/Malaysia%20Key%20Figures%20National%20Report.pdf (consulté le 26/04/2024).

[2] أسيا خليفة، **متطلبات تطوير القطاع البنكي الجزائري – دراسة مقارنة مع القطاع البنكي الماليزي**–، دفاتر البحوث العلمية، المجلد09، العدد01، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021، ص 546.

بالإضافة إلى صناعة الخدمات المالية التي تحتل مكانة هامة في مخطط القطاع المالي، و هذه الخطة مدتها 10 سنوات يعمل على تنفيذها البنك المركزي الماليزي، و الذي يعمل على إدارة انتقال ماليزيا لتصبح اقتصاد عالي القيمة و ذا دخل مرتفع في السنوات القادمة، و لقد أصدر بنك نيجارا الماليزي مخطط القطاع المالي 2022-2026 حدد فيه الرؤية و الاستراتيجيات لتنمية القطاع المالي بما يتماشى مع التطلعات الاقتصادية الوطنية الرئيسية، استنادا إلى ثلاث عناصر: التمويل للجميع، التمويل من أجل التحول، التمويل من أجل الاستدامة.[1]

الفرع الثاني: دور التمويل التعاوني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ماليزيا

تزخر ماليزيا بنظام بيئي شامل للتمويل الإسلامي يشمل مجموعة متنوعة من الأدوات و الآليات و الابتكارات لدفع الأهداف المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، و تشمل على سبيل المثال: الصكوك و الأوقاف و التمويل التعاوني، حيث التزمت السلطات المالية في البلد بدعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال مبادرة التنمية المالية التي تمثل إطارا رئيسيا لتوجيه المبادرات الإنمائية المالية، و في 2017 أكد بنك ماليزيا المركزي على الحاجة إلى أن يكون للخدمات المالية تركيز واضح على إحداث تأثير إيجابي على الاقتصاد و المجتمع و البيئة من خلال التركيز على: تلبية احتياجات المحرومين من الخدمات في سياق دعم الخدمات المالية الشاملة و تمكين نماذج الأعمال الجديدة و الابتكارات بإعطاء الأولوية لهذه الفئة، دعم قدر أكبر من المرونة المناخية و البيئية و مضاعفة الجهود الرامية إلى زيادة دينامية السوق و نتائج التنمية المستدامة، و تقوم المبادئ التوجيهية الأساسية في ماليزيا للخدمات المصرفية الإسلامية على أساس أن المعاملات المصرفية الإسلامية يجب أن تكون متوافقة مع الشريعة و أن تقدم مساهمة إيجابية و مستدامة و في هذا الإطار وضعت المصارف التعاونية الإسلامية مباشرة تحت إشراف البنك المركزي الماليزي و اللجنة التعاونية الماليزية.[2]

و لعب التمويل التعاوني الإسلامي دورا مهما في تضييق فجوة الشمول المالي، حيث كانت ماليزيا رائدة في تطوير أدوات الادخار و الائتمان و الاستثمار المبتكرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للأسر ذات الدخل المنخفض، علاوة على ذلك أنشأت ماليزيا مؤسسات مالية متخصصة تقدم منتجات التمويل الإسلامي فقط، و تم إنشاء منصة حساب الاستثمار في بداية عام 2016 تقوم من خلالها المصارف الإسلامية بمطابقة المستثمرين

[1] Adnan Sundra & Low, **A General Introduction To The Banking Regulatory Regime In Malaysia**, 2022, at: https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=3f553d5a-c1d6-411c-987e-35de4a2ab1c5 (consulté le 28/04/2024).

[2] موسى باهي، **دور التمويل التعاوني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – تجربة المصارف التعاونية الماليزية–**، مجلة التواصل، المجلد29، العدد05، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2023، ص ص 75، 76.

مع المشاريع التي تحتاج إلى التمويل التعاوني، و يتجسد روح الابتكار في هذا النهج أنه بعد أن يقوم البنك بفحص المشروع يتم تعيين تصنيف ائتماني له، ثم يتم تحميل المشروع إلى منصة حيث يمكن للمستثمرين اختيار الاستثمار وفق لرغبتهم.[1]

و من أهم منصات التمويل التعاوني في ماليزيا:[2]

– منصة Launch Good: هي أكبر منصة للتبرعات الإسلامية في العالم بدأت عام 2013 في الولايات المتحدة الأمريكية و في 2018 انطلقت في ماليزيا، حيث جمعت 35 مليون دولار أمريكي في أكثر من 102 دولة و مولت 3274 حملة في أكثر من 130 دولة، مع التركيز على حملات جمع الأموال للإغاثة في حلات الكوارث و المساعدات الإنسانية.

– منصة PitchINm: أنشأت في 2012 و بغض النظر عن كونها منصة تمويل تعاوني قائمة على المكافآت تعمل أيضا كمنصة للتمويل التعاوني للأسهم، و لقد نفذت بنجاح عددا من المشاريع و نجحت في 2015 بتسجيلها لدى لجنة الأوراق المالية الماليزية كسوق معترف لأغراض تقديم خدمات متعلقة بالتمويل التعاوني للأسهم للشركات التي تم تأسيسها محليا في ماليزيا.

– منصة Ethis Malaysia: تعمل Ethis جنبا إلى جنب مع منصة خيرية تسمى و تخدم هذه المنصة الأشخاص العاديين و الأفراد ذو الملاءة المالية العالمية و الشركات، و تعرف باستثماراتها المؤثرة في التمويل التعاوني لمشاريع تطوير الإسكان الاجتماعي، كما تعمل على شركات رواد الأعمال على مجتمع من المستثمرين العالميين.

المبحث الثاني: التجربة الألمانية في التمويل التعاوني ودوره في التنمية المستدامة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تحولت ألمانيا من دولة منهزمة عسكريا، اقتصاديا، سياسيا إلى قاطرة القارة الأوروبية حيث عملت على إحراز التقدم و الازدهار في جميع مناحي الحياة، بمعنى تحقيق التنمية وفق رؤية شمولية ذو أهداف واضحة و استراتيجيات فعالة، و بالاعتماد على آليات تمويلية مبتكرة تساهم في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

[1] José De Luna-Martínezsergio Campillo Diaz,“ Islamic Finance In Malaysia: Filling The Gaps In Financial Inclusion”, World Bank, 2016, at: https://blogs.worldbank.org/en/eastasiapacific/islamic-finance-malaysia-filling-gaps-financial-inclusion (consulté le 28/04/2024).

[2] إسلام بودن و مفيدة بلجهم، **التجربة الماليزية في مجال تطبيق التمويل الجماعي الإسلامي**، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية و الإدارية، المجلد02، العدد02، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2022، ص ص55، 56.

المطلب الأول: نبذة عن التنمية في ألمانيا

انفردت ألمانيا بتجربة تنموية ناجحة مكنتها من الوقوف في مصاف الدول العظمى، حيث تميزت هذه التجربة بتكامل أطرافها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و التعليمية، وهذا أتاح لها أن تكون نموذجا تحتذى به جميع الدول.

الفرع الأول: النهضة الاقتصادية الألمانية:

إن سر التقدم الاقتصاد الألماني و سر نجاحه يكمن في النموذج الألماني كنموذج متميز يختلف عن غيره من النماذج التي لها السبق الحضاري في عصرنا، و للخوض بعمق أكبر في التنقيب عن سبب ثبات هذا الاقتصاد نجد حقيقة مفادها:[1]

1- القدرة الإبداعية: إن القدرة الإبداعية في التقنية الألمانية كانت حاسمة في استقرار سوق الصادرات نحو باقي دول العالم، فبنية الدولة الألمانية تساعد على استنبات اي تطور و كذا خلق ابداعات تقنية جديدة.

2- **ارتباط العلم بالعمل و الغايات:** أن النظام التعليمي الألماني يعد أفضل الأنظمة التي تجمع بين التكوين النظري و التكوين التطبيقي، و هو نظام موجه بالدرجة الأولى إلى خدمة الصناعة و التفوق الألماني في كل المجالات.

3- التوحيد و الربط: من خصائص الاقتصاد الألماني خاصية التوحيد و الربط، فهو يوحد رؤيته الزمنية، أي لا ينفصل عن ماضيه بالمطلق إذ يتثبت بإنجازاته العلمية في الماضي و يجعلها الحافز الذي يبنى عليه الحاضر، و يخطط للمستقبل لينمي ذاته و ينافس غيره.

4- قوة الطبقة الوسطى: و التي تدعى بالنخبة المتخفية لها دور كبير في دعم عجلة الاقتصاد الألماني، و تتخصص في التقنية العالمية و الخدمات المعاصرة، و تمتلك مرونة عالية للاستجابة للسوق الداخلية و الخارجية و حاجيات الزبائن.

5- خاصية تحويل نقاط القوة إلى نقاط ضعف: جذور هذا النموذج انطلقت منذ انطلاق الثورة الصناعية، فكانت ألمانيا آنذاك عبارة عن ولايات متناثرة، فاستثمرت في هذا التشتت قبل التوحد، حيث دفعت الشركات الناشئة إلى الاعتماد على التصدير منذ اللحظات الأولى الشيء الذي رجع على هذه الشركات بالفضل الكبير و

[1] رفيقة صباغ، **تجارب تنموية رائدة دراسة حالة للتجربة الألمانية، المجلة المغاربية للاقتصاد و المانجمنت**، المجلد06، العدد01،جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2019، ص ص 79، 80.

الغنى و اكتساب ثقافة و مهارة توجيه الصناعة نحو التصدير للخارج عوض الاكتفاء بحاجيات الداخل و بذلك تمكنت ألمانيا من توزيع المحاور الصناعية على طول البلد و عرضها، و بذلك تمت تنمية كل محور بموارده الخاصة.

بالإضافة إلى عوامل أخرى ساعدت على نجاح النهضة الاقتصادية في ألمانيا نذكر منها:

1- خاصية الارتباط السياسي بالاقتصادي: من عوامل استقرار الصناعة الألمانية رغم الأزمات أنها لا يمكن أن تفصل استقرار الصناعة عن استقرا باقي القطاعات الأخرى، فهذا يكون أصلا من شروط النجاح السياسي لكل حزب ألماني.[1]

2- خطة مارشال: كان برنامج الإنعاش الأوروبي المعروف باسم خطة مارشال القانون الذي صاغه وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال للولايات المتحدة العامل الحاسم للنهضة الألمانية الذي ينص على منح أكثر من 15 مليار دولار (حوالي 173 مليار دولار في أسعار 2020) للدول الأوروبية المتضررة من الحرب العالمية الثانية، مع توجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى ألمانيا حيث ساهمت هذه المساعدة من خطة مارشال ب 5% في الدخل القومي لألمانيا خلال تلك الفترة الزمنية، و سمحت بزيادة انتاجها الصناعي أعلى بأربع مرات مما كان عليه قبل عقد واحد فقط.[2]

3- العامل البشري: كان العامل البشري هو العامل الحاسم و بدونه ما كان هناك نهضة، فقد أظهر الألمان رغم انكسارهم في الحرب و وجودهم تحت احتلال فعلي رغبة و إصرار كبير على العمل الشاق وفقا لنظام و التزام صارم، و سرعان ما استعادت ألمانيا الغربية الكثير من قوتها العملة المؤهلة تمكنت خلال خمس سنوات فقط من العمل الدؤوب و الشاق من التغلب على تحديات جمة، و وضعوا بلادهم المدمرة على طريق الانطلاق الاقتصادي.[3]

---

[1] عبد الجليل أميم و آخرون، **التجربة النهضوية الألمانية: كيف تغلبت ألمانيا على المعوقات على النهضة**، مركز نماء للبحوث و الدراسات، الطبعة الاولى، بيروت، 2013، ص 213.

[2] Gregory Gethard. The German Economic Miracle The story behind Germany's economics rebirth after world war II, 2023, at: https://www.investopedia.com/articles/economics/09/german-economic-miracle.asp, (consulté le 20/05/2024).

[3] Gregory Gethard, op cit.

الفرع الثاني: تطور قطاعات الاقتصاد الألماني:

تمكنت ألمانيا من تحقيق التقدم و النمو الاقتصادي من خلال تطوير القطاعات التالية:

1- الطاقة: تعتبر ألمانيا رائدة في تطوير الطاقات المتجددة مقارنة بالدول الأوروبية، فقد اتفقت الحكومة الفيدرالية مع أهم المؤسسات في سنة 2002 حول "التوافق النووي" الذي تمت مناقشته من خلال تبني قانون يمدد نشاط 17 مفاعلا نوويا في 2010، و بعد كارثة فوكوشيما توجهت ألمانيا إلى الطاقات المتجددة و ظهرت أهدافها السياسية المتعلقة بحماية المناخ في التصور الطاقوي لسنة 2010 كامتداد للأهداف المشتركة ل أوروبا في 2020 و البرنامج الألماني الشامل للطاقة و المناخ لسنة 2007، و في سبتمبر 2010 تبنت الحكومة الألمانية "التطور الطاقوي" الذي يمثل برنامج عمل طاقوي على المدى البعيد حيث يتكون من أكثر من 140 إجراء، و يتضمن العديد من الاهداف الطموحة مستقبلا، من بينها تخفيض استعمال الطاقة التقليدية ب 50%، تخفيض انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون ب 80% و زيادة إنتاج الطاقات المتجددة و قد عمل التحول الطاقوي إلى تعظيم حصة الطاقات المتجددة من الاستهلاكيات الطاقوية كما حدد التجهيزات و الطرق المستعملة مما يجعله ينطوي على تغييرات هيكيلية في الميدان الطاقوي تمس كل الأطراف من المؤسسات الاقتصاديات إلى الأفراد و البيئة.[1]

2- الصناعة: شهدت ألمانيا منذ منتصف القرن التاسع عشر تحول صناعي استمر حتى بداية القرن العشرين حيث تأثرت البلاد بالتطورات الصناعية العالمية و تبنت الابتكارات التكنولوجية الجديدة مما أدى غلى تغيير جذري في هيكل اقتصادها، و من أبرز العوامل التي ساهمت في عصر التحول الصناعي في ألمانيا:

- تأثر اقتصاد ألمانيا بتطورات الثورة الصناعية و التي قادت إلى استخدام الآلات و التقنيات الحديثة في عمليات الإنتاج، هذه النقلة الصناعية ساهمت في زيادة الإنتاجية و تحسين جودة الإنتاج.
- شهدت ألمانيا نموا كبيار في شبكة السكك الحديدية مما أتاح التواصل السريع بين المدن و المناطق الصناعية و هذا ساهم في تحسين التوزيع و التجارة و تدفق السلع.
- شهدت الصناعات التحويلية في ألمانيا تطورا كبيرا مما سمح للبلاد بأن تصبح مركزا لتصنيع السيارات و الآلات و الإليكترونيات و العديد من المنتجات الأخرى.
- تميزت ألمانيا بروح الابتكار و الاستثمار في البحث و التطوير ما ساهم في ظهور العديد من الاختراعات و الابتكارات التكنولوجية التي دعمت التحول الصناعي.

[1] رمزي بودرجة، **الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا أنموذجا**، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، العدد05، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2017، ص ص 613، 614.

و تتمتع ألمانيا بمجموعة واسعة من الصناعات الحديثة التي تسهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي و التنافسية العالمية و من بين هذه الصناعات: صناعة السيارات التي تعتبر مرغوبة على المستوى العالمي بسبب جودتها و أدائها، صناعة المعدات و الآلات التي تعد من أكبر القطاعات الصناعية في اقتصاد ألمانيا، و كذا صناعة التكنولوجيا البيئية و المستدامة التي تسعى من خلالها ابتكار حلول بيئية للتعامل مع قضايا التلوث و تغير المناخ، و صناعة الأدوية و المنتجات البيولوجية من الصناعات الحديثة و الحيوية في ألمانيا و التي تعمل علة مواجهة التحديات الصحية.[1]

3- التعليم: تعد ألمانيا بلا منازع من الدول الرائدة و المتفوقة جدا في مجال التعليم ليس على مستوى القارة الأوروبية فحسب بل على مستوى العالم أيضا، و هو ما أهلها لأن تحتل الصدارة في الاقتصاد الأوروبي و المراتب الأولى عالميا في تصنيفات أقوى اقتصادات العالم، و لا شك أن أحد الأسباب التي جعلت ألمانيا تتبوأ هذه المكانة الهامة هو احتفاءها و اهتماها الشديد بعصرنة و تحديث طرائق التعليم، كذلك اهتمامها بجودة التعليم كخطوة أساسية لتحقيق تنمية شاملة و مستدامة من خلال ربط التعليم بسوق العمل، و من الاشياء الإيجابية في التعليم الألماني و التي كان لها دور كبير في ضمان جودة و فعالية التعليم هو توفر فرص كثيرة للشغل بعد التخرج مباشرة و في هذا الصدد تشير كثير من الدراسات أن نموذج التعليم التعاوني في ألمانيا كان ناجحا للغاية بحيث أن أكثر من 80% من خرجي التعليم التعاوني تم توظيفهم في مؤسسات التدريب بحلول وقت التخرج، و ما يؤكد مرة أخرى على اهتمام ألمانيا بالتعليم بمختلف أطواره هو حرصها كل الحرص على تقديم يد العون و المساعدة لفئة المحرومين من أجل الحصول على مؤهل علمي يساعدهم على الاندماج المهني.[2]

المطلب الثاني: ركائز التنمية في ألمانيا

تسعى ألمانيا إلى تحقيق التنمية الشاملة من خلال انتهاج سياسات و استراتيجيات مختلفة تمكنها من مواجهة الظواهر الاقتصادية الغير مواتية و احتواء أضرارها، و هذا من شأنه أن يساهم في تحقيق أهداف تنموية متعددة.

---

[1] اقتصاد ألمانيا: التكنولوجيا و الابتكار في قلب التقدم الصناعي، 2021، على الرابط https://arab-deutschland.com، (تاريخ الاطلاع 2024/05/20).

[2] رضا كشان، **جودة التعليم و دوره في تحقيق التنمية الشاملة و المستدامة: دراسة حالة ألمانيا**، مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، المجلد06، العدد01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022، ص- ص 143-145.

الفرع الأول: سياسات التنمية المستدامة في ألمانيا:

تساهم سياسة التنمية الألمانية باعتبارها مكونا من مكونات سياسة هيكلية و سلمية عالمية في تحسين الظروف المعيشية في البلدان الشريكة، بهدف التغلب على الجوع و الفقر في جميع أنحاء العالم و تعزيز الديموقراطية و سيادة القانون، حيث يتلخص التوجيه الاسترشادي لسياسة التنمية في خطة 2030 للتنمية المستدامة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2015 حول خطة تتمحور حول 17 هدفا (SDGs)، إذ تمثل الحكومة الاتحادية شريكا قويا و موثوق به عندما يتعلق الأمر بتنفيذ خطة التنمية بصفتها ثاني أكبر مانح للتعاون الإنمائي.[1]

و تم توجيه سياسة التنمية الألمانية في السنوات الأخيرة بشكل منهجي لتحسين الظروف العالمية بالمعنى البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، بعد اعتماد جدول أعمال 2030 تستند الأولويات السياسية لسياستها على مجالاتها الخمسة الأساسية (الكوكب، الناس، الازدهار، السلام، الشراكة)، حيث ركز التنمية الألمانية بشكل خاص على:[2]

- مكافحة الأسباب الهيكلية للجوع و سوء التغذية و القضاء على الفقر المدقع.
- خلق فرص مستدامة للمستقبل، خاصة الشباب و معالجة أسباب الهروب (خاصة من خلال التدريب/ التعليم/ العمالة و الاستثمارات الهيكلية في الاقتصاد الأخضر و البنية التحتية الاجتماعية و الدولة الجيدة)
- جعل العولمة منصفة، و لا سيما من خلال تشجيع التجارة العادلة و فرص العمل التي تضمن سبل العيش المستدامة مع التركيز بشكل خاص على تعزيز سلاسل التوريد و المسؤولية و الحد الأدنى من المعايير الاجتماعية و البيئية).
- تعزيز التنمية المستدامة في القطاع الخاص و الاستثمار الخاص و قدرة الدول الشريكة على المساهمة ماليا في تنميتها.
- التخفيف من تغير المناخ و التكيف نع الموارد الطبيعية.

[1] التنمية المستدامة في ألمانيا، على الرابط: https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/ar/alslam-walamn/dm-altnmyt-almstdamt (تاريخ الاطلاع 05/12/ 2024).

[2] السعيد بوشول و سعاد جرمون، ن**هج الابتكار البيئي لدعم تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ألمانيا (2010–2018)**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد06، العدد01، جامعة الشهيد حمة لخضر، 2021، ص 29.

الفرع الثاني: استراتيجيات التنمية المستدامة في ألمانيا:

في 2002 أقرت ألمانيا للمرة الأولى استراتيجية الاستدامة تسعى من خلالها إلى تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية المستدامة، و التأكيد أيضا فيما يتجاوز حدود البلاد حيث أن المستقبل المستدام يمكن تحقيقه فقط من خلال تعاون الجميع، و عندما أعلنت منظمة الأمم المتحدة عام 2015 برنامج أجندة 2030 الذي يتضمن 17 هدفا عالميا للاستدامة كانت ألمانيا تحتفل بمرور 13 عاما على وضع استراتيجية وطنية للاستدامة، المؤكد أن هذه الاستراتيجية يمكن أن تنجح فقط إذا لم تتوقف عند حدود البلاد، لهذا السبب تعمل ألمانيا على مستويات متعددة الأطراف من أجل تحقيق أهداف أجندة 2030، و ذلك ضمن إطار الاتحاد الأوروبي و ضمن مجلس الأمن الدولي على السواء.[1]

و تم تحديثها في 2016 لضمان توافقها مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث تصف كيف تعتزم الحكومة بتعزيز جهودها للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ألمانيا حتى تكون دولة مبتكرة و منفتحة و صالحة للعيش و تتميز بجودة حياة عالية، و حماية بيئية فعالة و تخلق فرص للمشاركة المتساوية في جميع المجالات و على جميع المستويات و تحدد الاستراتيجية ستة مبادئ للتنمية المستدامة: (1) تطبيق التنمية المستدامة كمبدأ توجيهي في كافة المجالات. (2) تحمل المسؤولية العالمية، (3) تعزيز قاعدة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة، (4) تعزيز النشاط الاقتصادي المستدام، (5) الحفاظ على التماسك الاجتماعي و تعزيزه، (6) استعمال التعليم و العلوم و الابتكار كمحركات للتنمية المستدامة.[2]

و تنطوي استراتيجية الاستدامة التي تم تحديثها في 2018 على المزيد من الأهداف الرامية إلى التعاون الدولي في مجال التنمية، و في عام 2021 خططت الحكومة الألمانية الاتحادية للإعلان عن استراتيجية جديدة و في السبيل إلى ذلك عمدت إلى جمع أفكار و اقتراحات من المواطنين عبر وسائل و طرق مختلفة منها منتديات اونلاين على سبيل المثال، و الاقتراحات التي جمعها على صفحة الحكومة الاتحادية تتنوع من المطالبة المبدئية بمزيد من التعليم و تثقيف البالغين، مرورا بالاستدامة و حتى تقديم بعض النصائح حول كتب و مقالات تخصصية عن الحيادية البيئية.[3]

---

[1] التنمية المستدامة في ألمانيا، على الرابط: https://www.deutschland.de/ar/altnmyt-almstdamt تاريخ الاطلاع: (2024/05/12).

[2] The Sustainable Development Goals (SDGs), Forschungsinstitut fur Nachhaltigkeit, at: https://www.rifs-potsdam.de/en/output/dossiers/sustainable-development-goals-sdgs. (consulté le 29/04/2024).

[3] 17 هدفا من أجل عالم أفضل، https://www.deutschland.de/ar/topic/albyyt/astratyjyt-alastdamt-alalmanyt-ahdaf-wtnyt-walmyt (تاريخ الإطلاع 2024/04/29).

الفرع الثالث: عوامل نجاح التجربة التنموية الألمانية

تتمثل أهم العوامل المساهمة في نجاح التجربة التنموية الألمانية في ما يلي:

– **كفاءات متخصصة:** العوامل الأساسية لنجاح الاقتصاد الألماني هو الإعداد و التكوين المستمر للكفاءات المتخصصة، ففي كل عام يتوافد نحو مائة ألف مهندس و متخصص في العلوم الطبيعية على سوق العمل قادمين من الجامعات و المعاهد التقنية الألمانية و التي يزيد عددها على المائتين موزعة على مختلف دول ألمانيا، و هكذا يحصل سوق العمل على أجيال من الكفاءات المتخصصة تستفيد منها على وجه الخصوص الشركات الوسطى التي تعد عماد الاقتصاد الألماني.[1]

– **تحديات المنافسة الدولية:** وجد المنتج الألماني نفسه اليوم أمام منافسة دولية شرسة خاصة من قبل المنتجات المصنعة في الدول الآسيوية، حيث تكاليف اليد العاملة منخفضة بشكل مهول، و للحفاظ على نجاحات المؤسسات أضحى مستقبل الشركات الألمانية مرتبطا بتطوير تكنولوجيا متقدمة لضمان موقع الريادة خاصة و ان البلاد تفتقر للمواد الطبيعية، و لهدا خصصوا ميزانية كبيرة لمجال التطوير و الأبحاث و هي ميزانية تزيد عن ميزانية الدول الأوروبية المجاورة.[2]

– **البنية التحتية و المناخ:** البنية التحتية هي أيضا ورقة تخدم الاقتصاد الألماني، فهما تعددت القطاعات سواء تعلق الأمر بالطاقة أو نظام الطرق و المواصلات، فإن البلاد تتوفر على أفضل البنى التحتية في العالم، و بفضل هذه المعطيات تتمتع ألمانيا بموقع جغرافي مميز و مناخ قاري معتدل ، و من ثمة ساعد المناخ على تطوير ظروف إنتاج ملائمة على مدار عقود عكس الدول المتواجدة على أطراف أوروبا.[3]

– **نوعية الاقتصاد:** ألمانيا لديها اقتصاد مختلط فهو يسمح باقتصاد السوق الحر في السلع الاستهلاكية و خدمات الاعمال، لكن الحكومة تفرض لوائح حتى في تلك المناطق لحماية مواطنيها، حيث يحصل الجميع على المنفعة في حين يدفع أصحاب الدخل الأعلى ضرائب أكثر، و توفر الحكومة التأمين على الرعاية الصحية و التعليم و هذا يعني أنك تدفع في النظام وفقا لدخلك و تحصل على المزايا وفقا لاحتياجاتك.[4]

---

[1] أولي بروكنير، **ما هو سر نجاح الاقتصاد الألماني**، 2013، متاح على الرابط: https://www.dz.com، (تاريخ الاطلاع 05،2024/21).

[2] رفيقة صباغ، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[3] محمد صادق اسماعيل، **التجربة الألمانية دراسة في عوامل النجاح السياسي و الاقتصادي**، ص 231. متاح على الرابط: https://books.google.dz/books?id=seY_DwAAQBAJ&pg=PA231&lpg، (تاريخ الاطلاع 2024/05/21).

[4] .Kimberly Amadeo(2020) Germany's Economy, Its Successes and Challenges .available at: https://www.thebalance.com/germany-s-economy-3306346 (consulté le 21/05/2024).

– ثقافة الإنتاجية: من المعروف أن الألمان لديهم ثقافة العمل الجاد لدمة ثماني ساعات، فهم يمتقون أي نوع من التسكع الاجتماعي في العمل، حيث يتبع الألمان أخلاقيات العمل و لا يحتاج أصحاب العمل إلى تعزيز أي قواعد و إنما يتم تعزيز القواعد من خلال المعايير الاجتماعية التي تملي السلوك في مكان العمل.[1]

المطلب الثالث: مكانة التعاونيات في تحقيق التنمية المستدانة في ألمانيا

تشكل التعاونيات نموذجا مثاليا في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية في ألمانيا، و مع تطورها و تبلور دورها في التنمية تعددت أنواعها و اهتماماتها لتشمل المشاركة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الفرع الأول: نشأة و تطور التعاونيات في ألمانيا:

أولا: نشأة الحركة التعاونية في ألمانيا:

كان منتصف القرن التاسع عشر فترة تغير اقتصادي سريع في ألمانيا، حيث أدت الحرية المهنية و المنافسة الدولية المتزايدة إلى تقويض الحرفيين و صغار التجار، و في البلدات و المدن وجد الكثيرون أنفسهم متضررين من التكنولوجيات الجديدة و وجدوا صعوبة في تمويل التغييرات التي من شأنها أن تجعلهم قادرين على المنافسة مع المؤسسات الأكبر. وفي الريف أدى الإصلاح الزراعي إلى خلق فلاحين أحرار و لكن يعانون من نقص رأس المال و مثقلين بالديون و استجابة لهذه المشاكل أنشأت العديد من الولايات الألمانية بنوك الادخار المدعومة من الدولة، بالإضافة إلى عدة أنواع من بنوك الأراضي و مؤسسات الإقراض، و مع ذلك ادعى المنتقدون أنه لا هذه المؤسسات و لا البنوك التجارية الألمانية كانوا على استعداد لتقديم شروط قرض معقولة لأصحاب المتاجر الصغيرة في المناطق الحضرية و الحرفيين و صغار المزارعين و العمال الريفيين.[2] و نتيجة لاستغلال المرابين للأزمات الاقتصادية في 1848، ظهرت العديد من التجارب التعاونية في ألمانيا لمساعدة الطبقة العاملة، و من بين أهم التجارب التعاونية ما يلي:

- **جمعيات شولز التعاونية:(1883/1800)**

[1] Management study guide Germany(2020) An Economic Powerhous, at: Germany: An Economic Powerhouse (managementstudyguide.com), (consulté le 21/05/2024)

[2] Guinnane w Timothy, diversification, Liquidity, And Supervision For Small Financial Institution: Nineteenth-Century German Credit Cooperatives, yale university, New Haven, 1995, p p 03,05 at: https://www.econstor.eu/bitstream/10419/160650/1/cdp733

يعد شولز ديليتش مؤسس النظام التعاوني المالي في ألمانيا و تعتبر جمعيات الإقراض التعاونية من أهم أعماله في مجال التعاون، حيث تقوم على مجموعة من المبادئ تتلخص فيما يلي:[1]

1- عدم قبول المساعدات المالية من جانب الدولة و المحسنين من الأغنياء.

2- قصر عضوية المصرف لذوي السمعة الطيبة من صغار الصناع و التجار.

3- إلزام كل عضو بدفع رسوم بسيطة عند الاشتراك في الجمعية التعاونية و بدفع حصة في رأسمال البنك مع إمكانية تقسيط قيمة الحصة للراغبين بذلك.

4- أن مسؤولية الأعضاء في الجمعية محدودة بمقدار الحصة في رأس المال.

5- يقتصر عمل الجمعية التعاونية على العمليات المصرفية دون تجاوزها إلى العمليات التجارية كالتوريد أو بيع المنتجات.

- تقدم الجمعيات القروض فقط لأعضائها بشرط أن يخصص القرض لخدمة النشاط الإنتاجي و ليس الاستهلاكي.

7- منح القروض لفترات قصيرة الأجل بحيث غالبا لا تتجاوز مدة سداده الثلاثة أشهر من تاريخ منح القرض للعضو.

8- يتولى إدارة الجمعيات التعاونية موظفين مختصين مقابل منحهم أجور مناسبة.

9- تخصيص جزء من الأرباح التي تحققها الجمعيات لتوزيعه كفائدة على رأس المال.

و تعد تجربة شولز في إنشاء الجمعيات التعاونية للإقراض تجربة ناجحة و مهمة للغاية كونها أسهمت إلى حد كبير في حل مشاكل أعضائها الذين يعرفون بعضهم بعضا نظرا لأنه يجري تأسيس الجمعية التعاونية في قرية أو بلدة و يضم في عضويته أهالي تلك القرية أو البلدة الذين يعلمون بحاجة بعضهم إلى المال و قدرتهم على رد الدين و بذلك توجد آلية ذاتية للرقابة و ضمان الملاءة المالية للجمعيات المالية، و هذا الأمر تفتقر إليه البنوك التجارية الكبيرة التي لا تعرف بدقة الوضع المالي الحقيقي للعميل، كذلك تميزت جمعية شولز التعاونية بقدرتها على الإقراض بفوائد منخفضة مما جعلها منافسا قويا للبنوك التجارية و بالتالي زاد الإقبال على إنشاء هذا النوع من الجمعيات

[1] علي الجاسم و آخرون، **التشريعات الاجتماعية قانون التعاون**، مديرية الكتب و المطبوعات في جامعة دمشق، سوريا، 2023، ص ص 38، 39.

في كل بلدة في ألمانيا بحيث أصبح عدد جمعية شولز التعاونية الممارسة للإقراض3500 جمعية في عام 1924، و انتقلت فكرة الجمعيات التعاونية إلى معظم الدول الأوروبية التي قامت بإنشائها نظرا لفوائدها العملية.[1]

- **جمعيات رايفايزن التعاونية:(1888/1818)**

في عام 1848 أنشأ شخص ألماني يدعى فريدريك رايفايزن- كان حاكما إداريا لبلدة فلامرزفيلد – جمعية فلارزفيلد و هي جمعية تعاونية لإقراض المزارعين، و ذلك بعد ما اكتشف أن الفلاحين في المنطقة التي يحكمها يعانون معاناة كبيرة من المقرضين المرابين، فدفعه ذلك لإنشاء هذه الجمعية لإعانة المعدمين و توفير القروض لمن يحتاج إليها منهم، و كان عدد أعضائها 60 عضوا. ثم انتقل رايفايزن إلى بلدة هدرسورف فانشأ فيها عام 1854 جمعية خيرية لمساعدة المزارعين الفقراء لكنه رأى فيما بعد أن تغلق هذه الجمعية لأن أموال المحسنين قد تتوقف عن دعم هذه الجمعية، و رأى أن الأنسب أن ينشئ أربع جمعيات جديدة تعمل كل واحدة في منطقة معينة و تقوم على مبدأ " عون الذات" أي أن الأعضاء يعين بعضهم بعضا، و قد سميت هذه الجمعيات فيما بعد مصارف رايفايزن أو بنوك القرى و كان إنشاؤها في عام1892.[2]

و من أبرز ملامح هذه المصارف: [3]

1- جعل رايفازان منطقة عمل الجمعية التعاونية صغيرا، مما ينتج عنه قلة عدد الأعضاء و معرفة بعضهم لبعض فيما تقدم الجمعية من قروض، و قد ساعد هذا الأمر على تطبيق مبدأ المسؤولية المطلقة في هذه الجمعيات التي تعتمد بالدرجة الأولى على الثقة المتبادلة.

2- بدأ رايفزان تكوين هذه الجمعيات بدون رأس مال حيث تعتمد في إقراضها لأعضائها على الاقتراض من الآخرين، إلا أن رايفايزن و بعد صدور قانون التعاونيات في ألمانيا و الذي يلزم الجمعيات التعاونية برأس مال اضطر إلى تعديل نظام هذه الجمعيات بحيث أصبح على الشخص الذي يريد الانتساب إليها أن يكتتب بسهم واحد على الأقل، و جعل قيمة ذلك السهم زهيدة لتكون في متناول الفلاحين الفقراء.

3- جعل رايفايزن مسؤولية الاعضاء في هذه الجمعية مطلقة، فكل عضو مسؤول عن ديون هذه الجمعية بكل ممتلكاته و ذلك لتوفير الضمان اللازم للحصول على القروض اللازمة للأعضاء من مصادر الإقراض المختلفة

[1] علي الجاسم، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] عادل بن عبد الله بن محمد المطرودي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3] مرجع نفسه، ص ص80،79.

4- عدم توزيع الأرباح على الأعضاء و إضافتها إلى الاحتياطي العام، و ذلك لزيادة الثقة في الجمعية مما يجعل اقتراض البنك أكثر سهولة و بفوائد أقل، كما أنها تمثل خطوة مهمة في سبيل الاستغناء عن الاقتراض من الخارج مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف كما أن هذا الاحتياطي يقوم بدور كبير في مواجهة الخسائر التي قد تتعرض لها الجمعية التعاونية. و تسمح أنظمة الجمعية التعاونية بأن يتفق الأعضاء في بعض الأحوال على خصم جزء من العوائد قبل تحويلها إلى الاحتياطي، و ذلك للإنفاق على تحسين حالة الأعضاء الاجتماعية.

5- تحديد مجال الإقراض في الأغراض الإنتاجية إلا في بعض الأحوال الاستثنائية كإصلاح المساكن، و قد كان للبنك حدا أعلى لإقراض العضو سنويا يحدد من قبل مجلس الإدارة مع تخصيص هذه القروض للأعضاء دون غيرهم.

6- يقوم أعضاء مجلس الإدارة بأعمالهم بدون أجر مادي، باستثناء المحاسب الذي غالبا ما يكون من غير الأعضاء، و هدف ذلك تخفيض المصروفات و بعث روح التضامن بين الاعضاء، و كان لهذه الجمعيات أثر جلي على عدد كبير من المزارعين في ألمانيا و غيرها من البلدان التي طبقتها.

ثانيا: تطور النظام التعاوني في ألمانيا:[1]

تضم المجموعة المصرفية التعاونية حوالي 1621 تعاونية ائتمانية اعتبارا من ديسمبر.(2001 ,31 .) وتعمل التعاونيات الأولية النشطة محليا مع المؤسسات الإقليمية والمركزية المنتسبة في المستويين الثاني والثالث (انظر الشكل 2-3)

[1] Greve Rolf, " The German cooperative banking group as a strategic network: Function and performance", Arbeitspapiere des Instituts für Genossenschaftswesen der Westfälischen WilhelmsUniversität Münster,, Institut für Genossenschaftswesen (IfG), Münster,2002,p11, at: https://www.econstor.eu/bitstream/10419/55717/1/687598419.pdf

.

الشكل رقم(2–3): النظام التعاوني في ألمانيا – هيكل الجمعيات والشركات

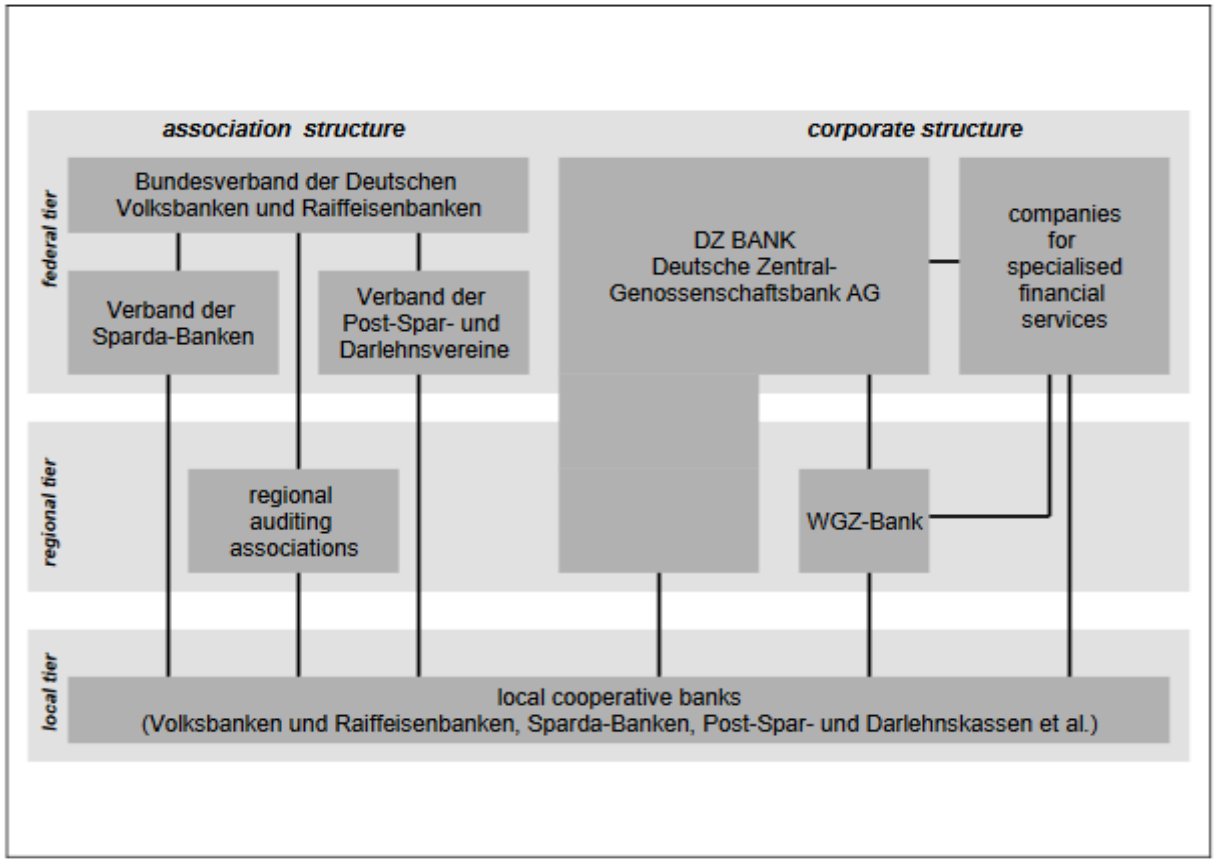

Source: Greve Rolf, "The German cooperative banking group as a strategic network: Function and performance", Arbeitspapiere des Instituts für Genossenschaftswesen der Westfälischen WilhelmsUniversität Münster,, Institut für Genossenschaftswesen (IfG), Münster,2002,p11, at: https://www.econstor.eu/bitstream/10419/55717/1/687598419.pdf

يتكون المستوى الثاني أو الإقليمي من البنوك المركزية الإقليمية .المؤسسة العليا "دويتشه زينترال " – باختصار :"Deutsche Zentral-Genossenschaftsbank"(in short: DZ BANK) "والعديد من الشركات للخدمات المالية المتخصصة من الطبقة الثالثة. تنقسم المجموعة إلى مناطق من مستويين وثلاث مستويات. في الماضي، كانت هناك شبكة شاملة من «البنوك المركزية» الإقليمية في ألمانيا والتي شكلت المستوى الثاني. ولكن على مر السنين تم دمجها مع DZ BANK (الذي كان يُطلق عليه سابقًا «Deutsche Genosenschaftsbank»، باختصار: DG BANK). وبالتالي، أصبحت البنوك المركزية الإقليمية المستقلة سابقًا شركات تابعة للمؤسسة العليا. يقع آخر بنك مركزي إقليمي مستقل في راينلاند وويست فاليا، «Westdeutsche Genossenschafts-Zentralbank» (باختصار: WGZ Bank). يعمل البنك(WGZ-Bank) على تعزيز مصالح البنوك التعاونية المحلية التابعة من خلال تقديم خدمات مالية فرعية مثل إعادة التمويل وخيارات الاستثمار والقروض المشتركة وإدارة الاستثمار وتداول الأموال والعملات الأجنبية ومعاملات الأوراق المالية. يقدم البنك المركزي ، بنك دي زد

، خدمات مصرفية إقليمية في أجزاء أخرى من ألمانيا .بالإضافة إلى ذلك ، فإن بنك دز هو البنك المركزي للمجموعة المصرفية التعاونية ويقدم ، على سبيل المثال ، خدمات الإصدار والخدمات المصرفية الدولية.

بالإضافة إلى ذلك ، تضم المجموعة المصرفية التعاونية العديد من الشركات للخدمات المالية المتخصصة التي تنشط في جميع أنحاء ألمانيا .هناك ثلاثة بنوك للرهن العقاري "Münchener Hypothekenbank" and "WL-BANK AG", "DG HYP بنك القروض السكنية ، و" آر+في 'Schwäbisch-Hall" "'R+V مجموعة التأمين Union-Investm مجموعة إدارة الأصول " VR-LEASING'، مزود عقود التأجير. معظمهم من الشركات المساهمة التي يحتفظ رأس مالها في معظمها من قبل بنك دز .بالإضافة إلى ذلك ، يتم الحصول على معالجة البيانات ؛ بعد عملية تركيز في السنوات الأخيرة ، توجد ثلاثة مراكز إقليمية لمعالجة البيانات داخل المجموعة المصرفية التعاونية. ووفقا للقانون التعاوني الألماني، يجب أن تكون التعاونيات المسجلة أعضاء في رابطات إقليمية لمراجعة الحسابات التعاونية. وتقوم هذه الرابطات الإقليمية بمراجعة الحسابات الإلزامية للتعاونيات المنتسبة. كما أنها تتعامل مع الاستشارات والدعم والتدريب. يتم التحكم في جمعيات التدقيق بدورها من قبل ممثلي البنوك الأعضاء. جمعيات التدقيق التعاوني الإقليمية هي أعضاء في الرابطة الفيدرالية للبنوك التعاونية باختصار: (Bundesverband der Volksbanken und Raiffeisenbankenin short: BVR).

الفرع الثاني: دور التعاونيات في تحقيق التنمية المستدامة في ألمانيا

لعبت التعاونيات دورا بارزا في دعم التنمية في ألمانيا و ذلك من خلال:

– لعبت التعاونيات الاستهلاكية دورا محدودا في ألمانيا، و مع ذلك تم تأسيس العديد منها حديثا خاصة في القرى و المناطق التي تبدو غير جذابة لسلاسل البيع بالتجزئة، و قد تم تأسيس أكثر من نصف التعاونيات الاستهلاكية في السنوات الخمس الماضية و من ثم امتد القطاع التعاوني إلى مجالات غير نمطية مثل المدارس و مؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة. أما توفر التعاونيات السكنية مساكن آمنة و بأسعار معقولة، و تقوم بتطوير المدن و المناطق و يعتمد مفهوم الإسكان التعاوني على الملكية المشتركة و التي تدار على مبادئ الاستدامة و عبر الأجيال، و بالتالي تقترح التعاونيات العديد من الخدمات المرتبطة بالقضايا العقارية كالإسكان المدعوم للمسنين و المعاقين.[1]

– توجد في ألمانيا 847 جمعية تعاونية للطاقة، يبذل 220ألف مواطن جهورا كبيرة لصالح الجمعيات التعاونية للطاقة، حيث أنتجت 8.8 تيراواط / ساعة من الطاقة النظيفة في سنة 2020.[2]

---

[1] Cooperatives in Germany, 2014, at : https://germancoop.wordpress.com/ ،consulté le 21/05/2024) .

[2] تحول الطاقة بمشاركة من المواطنين: الطاقة النظيفة في ألمانيا، 2023، متاح على الرابط:
https://www.deutschland.de/ar/topic/albyyt/thwwul-altaqt-bmsharktin-mn-almwatnyn-altaqt-alnzyft-fy-almanya ، (تاريخ الإطلاع 2024/05/21).

– إن نشاط التعاونيات الزراعية الألمانية يصل إلى أعمق مظاهر حياة الأعضاء إذ تساعد الفلاحين في بيع المنتجات الزراعية (عبر تعاونيات التسويق) بأفضل الشروط التسويقية، و شراء مستلزمات الإنتاج و الآلات الزراعية (عبر تعاونيات الشراء) و تزويد المناطق الزراعية بالسلع و الموارد الضرورية كالوقود بأسعار مناسبة (عبر التعاونيات الاستهلاكية) و كذا الحصول على قروض مناسبة (عبر تعاونيات القروض المصرفية)، و لم تعد الحركة التعاونية الزراعية تقتصر على توزيع السلع و البضائع بهدف تطوير الزراعة و تنشيط الحركة المصرفية و التأثير عليها بل برزت تعاونيات التصنيع التي أدخلت التعاونيات في مرحلة الإنتاج نفسها، إذ أخذت هذه التعاونيات تسعى إلى تخفيض نفقات الإنتاج الداخلية عن طريق استخدام التكنولوجيا.[1]

المبحث الثالث: الدروس المستفادة من تجربة ماليزيا و تجربة ألمانيا في حالة الجزائر

تعد كل من ماليزيا و ألمانيا مثال لنماذج رائدة في التنمية على كافة المستويات و الأصعدة، نظرا لما حققوه من إنجازات كبيرة جديرة بالاهتمام يمكن أن تستفيد منها الدول النامية التي تعاني من اختلالات و مشاكل تنموية لا سيما الجزائر منها، و ذلك من خلال اطلاعها على الاستراتيجيات و السياسات المتبعة في هذه التجارب لمحاولة إحداث تجربة مماثلة تمكنها من تحقيق تنمية شاملة.

المطلب الأول: التنمية المستدامة في الجزائر و التحديات التي تواجهها

تسعى الجزائر كغيرها من الدول لتحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع استراتيجيات و سياسات هادفة لتحقيقها، لكن رغم جهود الحكومة الجزائرية إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات و التحديات التي تعترض مسارها.

الفرع الأول: جهود الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة:

1– برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004: إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية و الفلاحية، كما خصص لتحسين المستوى المعيشي و تنمية الموارد البشرية و ذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية. يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لإدماجه في الاقتصاد العالمي حيث تميز بإصلاح مكثف للتنمية الاقتصادية.[2]

2– البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005– 2009: جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرنامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001– 2004، و ذلك بعد

---

[1] جيهان أبو زيد، **"تجارب دولية في التعاويات"** (في): سلسلة أبحاث دراسات اجتماعية: "التعاونيات الخليجية تاريخ و مستقبل"، العدد73، الطبعة الأولى، البحرين، 2012، ص 144.

[2] كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2009**، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد07، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص 200

ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى حدود 38.5 دولار في 2004، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 1.43 مليار دينار في السنة ذاتها، و مع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد.[1]

3- برنامج توطيد النمو 2010- 2014: لتنفيذ برنامج توطيد النمو تم رصد مبلغ 286 مليار دولار و ذلك لتحقيق تنمية مستدامة و بلوغ أهداف الألفية في أفق 2015، حيث أن هذا البرنامج كان يهدف إلى تحقيق قفزة نوعية على كل الأصعدة باعتبارهم من أكبر الأغلفة المالية المخصصة من قبل دولة سائرة في طريق النمو، و قد خصص هذا البرنامج لتوظيف المنشآت القاعدية التي تحققت في البرامج السابقة و استعمالها في خلق الثروة و منه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد.[2]

4- البرنامج الخماسي 2015- 2019: تشجع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال (2015- 2019) زيادة دعم مسيرة النمو و التنمية في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر الزراعة و المياه، إعادة تدوير و استرجاع النفايات و الصناعة و السياحة، و خصص لهدا البرنامج ميزانية تقدر ب 22.100 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 280 مليار دولار، و يشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات (قطاع السكن، قطاع الفلاحة، البيئة).[3]

الفرع الثاني: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر:

هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر و من أهمها ما يلي:[4]

- التمويل و الموازنة لأهداف التنمية المستدامة: يجب استخدام جميع طرق التمويل بما في ذلك التمويل المبتكر (التمويل التعاوني، السندات الخضراء) لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، و يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لتعبئة التمويل المصرفي و رأس المال الخاص و الوطني و الدولي، كما يجب أن تصبح الميزانية الوطنية أيضا أداة رئيسية لتخصيص أفضل الموارد الموجودة، و كذلك تطوير الآليات لتحفيز الاستثمار المحلي لتمويل أهداف التنمية المستدامة، و أخيرا التعاون بين البلدان يعتبر ناقل هام لتعبئة التمويل.

---

[1] لمين هماش و فريدة كافي، **استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر: بين فعالية الجهود و الاستجابة للأهداف الألفية الثالثة**، مجلة الحقيقة، العدد 42، أحمد دراية، أدرار، 2018، ص 611.

[2] مرجع نفسه، ص 616.

[3] فاطمة الزهراء بلحسين، **استراتيجيات دولة الجزائر لتحقيق تنمية مستدامة: الواقع و التحديات**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد06، العدد02، جامعة طاهري محمد، بشار، 2020، ص 875.

[4] منى منصوري، **واقع و آفاق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات إحصائية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2020، ص- ص 299- 305.

– **جودة المؤسسات و الحوكمة:** يؤكد إطار أهداف التنمية المستدامة على أهمية القدرة المؤسسية التي تتضمن ثلاثة مبادئ (الأداء، و التكيف، و استقرار النظم) في جدول أعمال الدولة، حيث أن القدرات المؤسسية و الحوكمة عوامل حاسمة لتطوير و تنفيذ تدابير سياسية فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن الجزائر تتميز عموما بضعف فعالية الحوكمة و الجودة التنظيمية و جودة الإدارة العامة، و بالتالي تفتقر إلى المؤسسات الجيدة لترجمة الاتفاقات العالمية بشأن أهداف التنمية المستدامة إلى سياسات و ممارسات على المستوى الوطني.

– **الابتكار:** تعاني سياسات الابتكار في الجزائر من نقص في الرؤية العالمية و التنسيق و المراقبة و التقييم و إشراك القطاع الخاص، لذا يجب إيلاء اهتمام خاص للابتكار الزراعي و الصناعي و البيئي لتشجيع التطوير و خلق قيمة مضافة.

كما توجد عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر يمكن توضحيها في ما يلي:[1]

– **معدل النمو الاقتصادي:** رغم تحسن المستوى الاقتصادي في الجزائر إلا أن ارتباطه بأسعار المحروقات و الظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، جعله متذبذب و غير كافي لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري.

– **معدل البطالة:** اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات و الصيغ للحد من تفشي البطالة لا سيما في أوساط الشباب و بالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا أنها تبقى مرتفعة، بسبب مناصب الشغل المؤقتة بالإضافة إلى ضعف التأهيل و تمركز اليد العاملة في الإدارات على حساب الصناعة و الفلاحة.

– **مؤشر الفقر:** بالرغم من التحسن الملحوظ في مجال مكافحة الفقر في الجزائر، إلا أنه ينبغي على الحكومة مضاعفة الجهود لا سيما في مجال دعم السلع الغذائية الضرورية و تبين استراتيجية واضحة في مكافحة الفقر.

– **التلوث البيئي:** رغم إدراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة إلا أن تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب نتيجة إهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية، و يرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر إلى: إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية، سوء استغلال موارد الطاقة و التأخر في تبني مشاريع الطاقة البديلة....

المطلب الثاني: مقارنة بين التجربة الماليزية و التجربة الألمانية

[1] الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع و التحديات**، مجلة الباحث، العدد16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص ص 306، 307.

تبرز كل من ماليزيا و ألمانيا كإحدى التجارب الرائدة في دعم الحركات التعاونية سعيا لتحقيق التنمية المستقرة و القوية، و على الرغم من اتخاذهم لنموذج التعاون كأسلوب لتحقيق التنمية إلا أن كل تجربة تميزت و انفردت بخصائصها، و سيتم توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم رقم(3–1): مقارنة بين التجربة الماليزية و التجربة الألمانية

معيار المقارنة	تجربة ماليزيا	تجربة ألمانيا
النشأة	بدأت عملية التنمية في ماليزيا غداة الاستقلال 1957.	كانت النهضة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية.
السياسات	اتبعت ألمانيا مجموعة من السياسات و الخطط الإنمائية طويلة المدة مكنتها من تحقيق معدلات نمو عالية.	تتبع ألمانيا سياسات هيكلية و سلمية عالمية لبلوغ المزيد من الأهداف التنموية
الاستراتيجيات	صممت ماليزيا مجموعة من الاستراتيجيات مكنتها من تحقيق قفزة تنموي و ركزت هذه الاستراتيجيات بالأساس على الوحدة الوطنية	ركزت على ألمانيا في استراتيجياتها على البعد الاجتماعي (محاربة الفقر و الجوع) و البعد الاقتصادي
عوامل الانطلاق الاقتصادي	كان الدافع وراء نجاح التجربة الماليزية هو تفعيل القطاع الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر، الخطط التنموية طويلة المدى، فعالية الجهاز المصرفي خاصة في المنتجات المالية الإسلامية	من العوامل الأساسية لنجاح الاقتصاد الألماني هو الإعداد و التكوين المستمر للكفاءات المتخصصة،
القطاعات الاقتصادية	تعتبر ماليزيا الصناعة جزء من عملية التنمية حيث عملت على تطويرها من صناعة تعتمد على كثافة رأس المال إلى صناعة تكنولوجية	تتمتع ألمانيا بمجموعة واسعة من الصناعات التي بالإضافة إلى الطاقات المتجددة التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.
التعليم	اهتمت ماليزيا بالتعليم و أجرت عليه مجموعة من الإصلاحات من بينها برامج تعليم حديثة و مدارس ذكية بهدف إقامة مجتمع تكنولوجي	تعد ألمانيا من الدول الرائدة في مجال التعليم أنها اهتمت بعصرنة طرائق التعليم و بجودته لتحقيق تنمية مستدامة من خلال ربط انتهاج أسلوب التعليم التعاوني
	التركيز على رفع المهارات في مجال	يعتبر العامل البشري هو الحاسم و بدونه ما

العنصر البشري	التقنيات مثل التصميم و البحث و التطوير	كان هناك نهضة.
تمويل التنمية	اعتمدت ماليزيا على منتجات الصناعة المالية الإسلامية كالصكوك و التمويل التعاوني.	اعتمدت ألمانيا على المساعدات الإنمائية من الجمعيات التعاونية.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المتن.

المطلب الثالث: مدى استفادة الجزائر من التجربة الماليزية و الألمانية.

تعد التجربتين الماليزية و الألمانية إحدى قصص النجاح في التنمية، إذ يمثلان طفرة اقتصادية يمكن للجزائر أن تستلهم و تستفيد منها لتحقيق تجربة مماثلة أو قريبة منها من خلال الاطلاع على الأساليب المتبعة في التجربتين.

الفرع الأول: الاستفادة من التجربة الماليزية في الجزائر:

بعد دراسة التجربة الماليزية و واقع التنمية المستدامة بها يمكن تحديد أهم العناصر الممكن أن تستفيد منها الجزائر:[1]

– ضرورة الاطلاع على تجربة ماليزيا في التحول نحو اقتصاد المعرفة، و كيف أسهم ذلك في تعزيز التنمية المستدامة فيها، و من ثم تحديد نقاط القوة للجزائر التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التنمية في الجزائر.

– الاعتماد على الذات في القيام بالتنمية في ظل استقرار سياسي و اجتماعي، مع إسناد إدارة هذه التنمية إلى إدارة رشيدة و ذات كفاءة.

– توزيع التنمية على جميع أرجاء الوطن دون قصور على مناطق و إهمال مناطق أخرى حتى لا يترتب عليه مشاكل الهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية.

– دعم القطاع الخاص، و عدم التخلي الدولة عن دورها كمحرك للتنمية من خلال توفير بيئة أعمال مناسبة سواء بإصلاح المنظومة التشريعية أو بتوفير الهياكل المادية.

– إتباع سياسة النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية و الاهتمام بالقطاعات المولدة للقيمة المضافة و من أهمها: قطاع الصناعة و قطاع الخدمات و كذلك تكنولوجيا المعلومات.

[1] بهية كنار، **تحقيق التنمية المستدامة من خلال رأس المال الفكري الوطني (إمكانية استفادة الجزائر من التجربة الماليزية)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019، ص ص 254، 255.

– تهيئة البيئة الاقتصادية المحلية لانطلاقة تنموية ذات أبعاد اجتماعية فعالة، تشجع القطاع الخاص على تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي من جهة و تعزيز القدرة على حفز و جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية القدرة على توليد فرص عمل جديدة من جهة ثانية و ذلك من خلال إقرار حزمة من التشريعات تخدم أهداف و توجهات السياسات الاقتصادية و الاجتماعية.

– التوسع في برامج التدريب المهني الهادفة إلى القوى العاملة و تمكينها من إشغال فرص العمل المتاحة، و تعزيز دور مؤسسات التدريب المهني و زيادة عدد مراكزها لرفع قدرتها على تأهيل القوى العاملة و زيادة كفاءتها و إنتاجياتها لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

– تقديم برامج لتنمية المشروعات الصغيرة و تمويلها من خلال آليات التمويل المبتكرة، و تقديم القروض الميسرة للصناعات الصغيرة.

و للاستفادة أكثر على ضوء التجربة الماليزية يجب على الجزائر القيام بالعديد من الإجراءات في عدة مجالات أهمها:

1– الصناعة:[1]

– تشجيع الصناعات الصغيرة و المتوسطة، التي من شأنها تكوين رأسمال الصناعة المتطورة و دمج الصناعات المتشابهة منها لقنوية الاقتصاد.

– البدء بإنشاء صناعات تنتج ما يتم استيراده من سلع خاصة الغذائية منها لتوفير العملة الصعبة التي تهدر في شراء هذه السلع.

– التركيز على الصناعات التصديرية و الصناعات ذات القيمة المضافة.

– تفعيل دور الاستثمار المباشر عن طريق قوانين تكفل توجيهه نحو الصناعات المرغوب تفعيلها حسب المرحلة الراهنة.

– تطوير الصناعات الثقيلة و التركيز على تلك الصناعات التي تعتمد على مواد أولية من داخل البلد.

– العمل على إنشاء هيئات تحكم العمل الصناعي و تعمل على توضيح الفرص الاستثمارية الأفضل من خلال مراكز للبحوث و التطوير.

[1] علي أحمد درج، مرجع سبق ذكره، ص 1381.

2- التعليم: انطلاق من تجربة ماليزيا في مجال التعليم يمكن للجزائر الاستفادة من تلك التجربة من خلال إتباع الإجراءات التالية:[1]

- يجب الاهتمام بجودة العليم وفقا للمعايير الحديثة و دمج التقنية باعتبارها مكونا أساسيا في العمل التربوي

- تجسيد فكرة المدرسة الذكية التي تقوم على مفهوم ابداعي سياسهم بدون شك في تحسين مخرجات التعليم كما تؤدي إلى تنمية مهارات التفكير لدى الطلاب و تمكينهم من ابتكار الأساليب و الطرق الكفيلة بارتباطهم بشبكة عالمية.

- تطوير المقررات و المناهج الدراسية بحيث يجب أن ترتبط بكل ما هو جديد في البيئة الاجتماعية و الثقافية على المستوى الدولي.

- ضرورة مشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية باعتبار هذا القطاع يلعب دورا أساسيا في توفير فرص عمل أفضل لهؤلاء الخرجين.

- العمل على ربط مخرجات التعليم مع سوق العمل من خلال التأكيد على ربط السياسة التعليمية بالتخطيط طويل الأجل و التأكيد على تكاملها و انسجامها مع قطاعات المجتمع الأخرى، و تلبيتها لاحتياجات سوق العمل و يتطلب تحقيق ذلك إدراك احتياجات التنمية و سوق العمل الحكومي و الخاص، و استخدام مفهوم شبكة "التعليم" كاتجاه شامل في التخطيط و من ثم إعادة و صياغة و بناء السياسة التعليمية في ضوء ذلك.

- العمل على ضرورة انفتاح التعليم في الجزائر على أنظمة التعليم في الدول الأخرى و التوسع في استعمال الإنجليزية كلغة للتعليم و البحوث العلمية.

- الاهتمام بالتأهيل و التدريب من خلال العمل على متابعة أداء المعلم و تحسينه و إعداده ضمن برنامج ثقافي و علمي و مهني متوازن يتناسب مع الدور الكبير الذي يؤديه في تربية الأجيال.

- يجب زيادة و رعاية دعم الحكومة للأبحاث العلمية في الجامعات و تطبيقها على أرض الواقع، و العمل على تشجيع وجود الروابط القوية بين الشركات و الباحثين و التقنيين و المؤسسات المالية من أجل استخدام البحوث في الأغراض التجارية، و السعي لإيجاد قنوات تعاون بين الأعمال العلمية و المصانع، لتطبيق المخترعات العلمية في الصناعة و خلق علاقة بين الأكاديميين و الباحثين في الجامعات.

---

[1] فطيمة حاجي، **واقع السياسات التعليمية في ماليزيا و مدر استفادة الجزائر من هذه التجربة**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 04، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص- ص75-77.

– الاهتمام بالتعليم الفني و ذلك لارتباطه بحاجيات التنمية، و إمداد قطاعات الاقتصاد المختلفة سواء الإنتاجية أو الخدمية بالعمالة الفنية و الماهرة التي تدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام.

3– اقتصاديا و سياسيا:[1]

– إصلاح كافة التشريعات و السياسات و الإجراءات التي تسنح بتحسين بيئة الأعمال.

– تصحيح الخلل الكبير في توزيع الثروة الوطنية و القومية كما فعلت ماليزيا في تجربتها التنموية.

– القضاء على الفساد بمختلف أنواع (الإداري، المالي، الأخلاقي)

– تبني سياسات واضحة و جدية مدروسة تحمل في طياتها أساليب تحقيق التنمية كما عملت ماليزيا في تجربتها.

– الاهتمام بالقطاع الخاص و دعمه و تعميق مفهوم التوازن بين المصلحة العامة و المصلحة الخاصة لرجال الأعمال.

– منح قروض بدون فوائد لبناء المشروعات الصناعية و الزراعية و مراقبة عملية صرفها.

– استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من دور في التنمية و تأثيره على العديد من المتغيرات مثل العمالة.

– إعطاء أهمية قصوى للتنمية البشرية، الاهتمام بشكل أكبر بالتنمية الريفية و تأهيل المرأة.

– توفير الخدمات الأساسية من طاقة كهربائية و اتصالات و مخابر و حاضنات الأعمال من أجل التسهيل للمشاريع العامة و الخاصة النجاح و الاستمرارية و الإبداع.

4– النظام المصرفي:

تشهد قضية إدماج المنتجات المالية الإسلامية في النظام المالي الجزائري تحديات و صعوبات، و بالنظر إلى التجربة الماليزية يمكن للجزائر أن تستفيد منها من خلال:[2]

– يجب على الجزائر مواكبة التطور السريع في مجال ابتكار الصناعة المالية الإسلامية و منتجاتها المالية المتنوعة و ذلك بإصدار قانون خاص لتطبيق و تداول الصكوك الإسلامية في بورصة الجزائر.

– تنشيط المؤسسات المالية و المصرفية الإسلامية و شركات التأمين لأن وجود هذه المؤسسات التي تتعامل وفق أحكام الشريعة في الجزائر بشكل كبير و مكثف يساهم في تشجيع و نمو الصكوك في بلادنا التي تساهم بدورها في تحقيق التوازن عند وجود فائض أو نقص سيولة في المصارف.

---

[1] بهية كنار، مرجع سبق ذكره، ص 254.

[2] الشيخ بن قايد، **دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي و تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة الماليزية (2008–2017)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2020، ص– ص 295– 297.

و من أجل التشجيع على الإقبال و التعامل بالصكوك الإسلامية من حيث الإصدار و التداول و الإدراج في البورصة يجب أن تعفى عوائد الصكوك المسعرة في البورصة من الضرائب بمدة تبدأ من أول إدراج في السوق المالي.

– تعديل القانون التجاري الجزائري الذي لا يعترف بالصكوك كأداة مالية مثل الأسهم و السندات.

كذلك من أبرز ما يمكن استقاؤه من تجربة ماليزيا:[1]

– تطهر التجربة الماليزية الحاجة إلى التعامل مع قضية الصيرفة الإسلامية كمسألة شرعية و مصرفية في نفس الوقت بالإضافة غلى الجانب القانوني، فقد أدى توحيد المعاملات و العقود الشرعية و جميع منتجات التجزئة و الخدمات المصرفية التجارية و الشركات تقريبا إلى توفير بيئة حوكمة مستقرة مع منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

– ركزت ماليزيا بقوة على تنمية رأس المال البشري بالتوازي مع تطوير الصناعة المالية الإسلامية لضمان توافر المواهب المالية الإسلامية و قد نقلت هذه الإصلاحات ماليزيا إلى أكثر الأسواق المصرفية الإسلامية تطورا في العالم.

– شجع التحرير السريع في صناعة التمويل الإسلامي على جانب بيئة الأعمال التيسيرية المؤسسات المالية الأجنبية على جعل ماليزيا الوجهة المفضلة لممارسة الأعمال المصرفية الإسلامية، و قد أدى ذلك إلى خلق مجتمع متنوع و متنام من المؤسسات المحلية و الدولية.

– تظهر تجربة الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا الدور المحوري الذي تلعبه الدولة، فهذا البلد يعتمد على قوى و آليات السوق لتوجيه اقتصاده، و يشكل القطاع الخاص محركا رئيسيا لعملية التنمية، و يجذب كميات كبيرة و متنامية من الاستثمار الأجنبي إلا أن الدولة أيضا تلعب دورا رئيسيا في الاتجاه الاقتصادي بشكل عام و في الحكم دون تدخل.

الفرع الثاني: الاستفادة من التجربة الألمانية في الجزائر:

يمكن للجزائر أن تستفيد من تجربة ألمانيا في عدة مجالات وذلك من خلال:

– الاستفادة من التكنولوجيا التي تمتاز بها الشركات الألمانية سواء من خلال التصنيع أو الإدماج المحلي للمعدات، و بعث شبه نشاط مستدام للطاقة الشمسية يؤدي لا محال إلى توفير إمكانيات كبيرة للجزائر تنعكس على الإطار المعيشي، إضافة إلى تعزيز القدرات الوطنية في المجال التقني عبر تبادل الخبرات الفنية و التي ستمكن على

[1] موسى باهي، مرجع سبق ذكره، ص ص 78، 79.

المدى المتوسط من التحكم في كل المهارات، و ضمن هذا الإطار قامت شركة خاصة جزائرية و شركة ألمانية على توقيع شراكة في مجال صنع البطاريات الموجهة لقطاع الطاقات المتجددة التي تدوم لعشر سنوات.[1]

– إقامة علاقات تعاون من خلال مشاريع شراكة متبادلة المنفعة، لاسيما في مجال تسويق الغاز و التقنيات منخفضة الكربون في صناعة الغاز للحد من الانبعاثات، و كذا تطوير و نقل و تسويق الهيدروجين الأخضر و مشروع إنتاج 15 ألف ميغاواط من الطاقة الشمسية الكهروضوئية في آفاق 2035.[2]

– التعاون مع الشركاء الألمان لإطلاق مشروع "طاقة هاي" الذي يهدف إلى تعزيز المهارات التقنية عبر سلسلة القيمة الكاملة للطاقات المتجددة، و نقل المعرفة في المجالات التقنية بما في ذلك التنظيمية و التكنولوجية.

– تعتزم ألمانيا في إطار التعاون بعث مشاريع استثمارية في الجزائر لا سيما في مجال الصناعات الميكانيكية و الصناعات التحويلية و كذا الصيدلانية لتعزيز و تطوير التعاون في المجال الصناعي بمختلف مجالاته.[3]

– تبني الجزائر برامج التعليم التعاوني في مؤسسات التعليم العالي خاصة في المسارات المهنية كنماذج تجريبية، و إنشاء لجان مشتركة بين مؤسسات التعليم العالي و ممثلي أرباب العمل و المؤسسات الحكومية لوضع برامج مشتركة يتجسد من خلالها التعليم التعاوني، و كذا وضع أطر و قوانين على مستوى قطاع التعليم العالي لتفعيل هذا النوع من التعليم.[4]

---

[1] الهيدروجين الأخضر خيار استراتيجي بأبعاد اقتصادي، 2024، متاح على الرابط: https://www.el-massa.com/dz ، (تاريخ الاطلاع 2024/05/20).

[2] الجزائر – ألمانيا نحو إقامة مشاريع شراكة في مجال الطاقة و الطاقات المتجددة، 2024، متاح على الرابط: ، https://www.elitihadcom.dz (تاريخ الاطلاع 2024/05/20)

[3] الصناعات التحويلية تستقطب الألمان، 2024، متاح على الرابط: . https://www.elitihadcomdz ، (تاريخ الإطلاع 2024/05/20).

[4] خامرة بوعمامة و الشيخ الداوي، التعليم التعاوني كخيار استراتيجي لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم و مخرجات سوق العمل "التجربة الألمانية أنموذجا"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد05، العدد01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص10.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم يمكن القول، التجربة الماليزية للتنمية المستدامة من أبرز التجارب حول العالم التي قطعت أشواطا كبيرة في السعي لبلوغ أهدافها، حيث عمدت بعد حصولها على الاستقلال على انتهاج استراتيجيات و سياسات إصلاحية مكنتها من كسر طوق التخلف و الدخول في فلك الدول المتقدمة، فأصبحت بذلك طفرة تنموية هائلة في شتى المجالات و خاصة على الصعيد الاقتصادي، و يعود الفضل في نجاح هذا النموذج التنموي إلى مجموعة من العوامل من بينها الاعتماد على الذات، الإدارة السياسية و فعالية الجهاز المصرفي خاصة في مجال الصناعة المالية الإسلامية على اعتبار أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تعبئة أموال لتنفيذها، فكان التمويل الإسلامي التعاوني كآلية بديلة و مبتكرة في سد فجوة تمويل المشاريع الصغيرة و الناشئة في ماليزيا و ذلك لإحراز تقدم في تحقيق الأهداف التنموية.

كما تعد تجربة ألمانيا نموذجا عالميا يحتذى به في مجال التنمية المستدامة، نظرا لما حققته من تنمية فعالة اقتصاديا و منصفة اجتماعيا و مستدامة بيئيا، معتمدة في ذلك على مجموعة من الخطط و الاستراتيجيات الشاملة و ذو الأهداف الواضحة، مكنتها من تحقيق معجزة اقتصادية في شتى المجالات و خاصة في قطاع الصناعة الذي يعد قاطرة الاقتصاد الألماني، و في مجال الطاقات المتجددة، و دعم نجاح هذه التجربة مجموعة من العوامل نخص بالذكر منها نظام تعليمي متقدم و كفاءات متخصصة و قيادات سياسية، إضافة إلى الجمعيات التعاونية التي لعبت دورا هاما في نجاحها من خلال ما قدمته من مساعدات إنمائية تساهم في تحقيق الأهداف الألفية.

و بهذا نجد أن ماليزيا و ألمانيا قد أرسلا رسالة واضحة يدعون فيها البلدان النامية لاسيما منها الجزائر التي تسعى إلى تحقيق تنمية شاملة إلى الاقتداء و الاستفادة من تجاربهم، كرؤية و مقاربة تنموية اقتصادية و اجتماعية رائدة.

خاتمة:

يعتبر التمويل التعاوني نموذجا عالي الجودة للصناعة المالية المستحدثة وبديلا لا يستهان به لمختلف مصادر التمويل التقليدية، فهو فرصة ذهبية وقناة تمويلية يمكن أن تستفيد منها شريحة واسعة من صغار المستثمرين ورواد الأعمال لتنفيذ أفكارهم ومشاريعهم المبتكرة التي تجد صعوبة في الحصول على الموارد المالية اللازمة لمباشرة نشاطها، وهذا ما ينعكس إيجابا على دعم مستويات الشمول المالي وتعزيز أهداف التنمية المستدامة.

و من أسباب ظهور هذا النوع من التمويل هو تفاقم التحديات التنموية خاصة في الدول النامية الأمر الذي استدعى البحث عن مصادر تمويل مبتكرة تعزز قيم التعاون و التضامن، أي أن الأفكار المتعلقة بالتمويل التعاوني ليست حديثة و إنما الجديد فيها هو استخدام الأنظمة المعلوماتية في تطوير بعض المبادئ القديمة، و هذا المزج بين التكنولوجيا الحديثة و التعاملات القائمة على التعاون الإنمائي من شأنه أن يحدث نقلة نوعية في بلوغ الأهداف التنموية.

و نظرا للدور الفعال الذي يلعبه التمويل التعاوني في سد فجوة التمويل و تلبية المتطلبات المادية اللازمة للوفاء بأهداف التنمية المستدامة، نجد العديد من البلدان الرائدة في هذا المجال من بينها ماليزيا التي تعتبر من أوائل الدول في جنوب شرق آسيا الناشطة فيه و كذا ألمانيا التي حققت من خلاله طفرة اقتصادية، حيث قدم كل منهم نموذج مثالي تحتذي به جميع البلدان النامية، و من بينها الجزائر التي تسير بخطى ثابتة نحو مسار التنمية من خلال التعاملات المالية و تعزيز الشراكات مع هذه البلدان.

1- اختبار صحة الفرضيات:

- الفرضية الأولى: تسعى البلدان لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تصميم استراتيجيات تترجم الأهداف الإنمائية و تعزز أبعادها، حيث يقصد باستراتيجية التنمية عملية منسقة و تشاركية و متواصلة و شاملة للأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية. و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- الفرضية الثانية: يعتبر التمويل التعاوني وسيلة لدعم المشاريع و المبادرات المبتكرة دون وساطة المؤسسات المالية، بل عبر تقنيات مالية حديثة. أي أن التمويل التعاوني طريقة بديلة مستحدثة تتمثل في إقامة علاقة بين المساهمين و حاملي المشاريع عبر منصة إلكترونية لجمع الأموال اللازمة لبدء مشاريعهم، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الثالثة: تسعى الجزائر إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال السير على خطى النماذج الرائدة عالميا "ماليزيا" و "ألمانيا" و التي من أهمها تبني التمويل التعاوني كأداة فعالة تسمح لها بتحقيق حاجياتها التنموية. لأن استخدام المنتجات المالية الإسلامية من شأنه أن يحدث نقلة نوعية في التنمية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

2- نتائج البحث:

- لا يمكن للبلدان النامية الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة بدون توفر أدوات و منتجات مالية تساعدها في تحقيق أبعادها.

- يعتبر التمويل التعاوني الحل البديل لرواد الأعمال و المستثمرين من خلال ما يوفر لهم من موارد مالية لازمة للإنجاز و التنفيذ

- يوفر التمويل التعاوني منتجات إقراض جديدة مقارنة بالطرق التقليدية.

- يعتبر التمويل التعاوني أكثر سهولة من ناحية الإجراءات و الضمانات مقارنة بالطرق التقليدية.

- يساهم في الرفع من مستويات تجسيد المشاريع على أرض الواقع بفعالية.

- أثبتت أن التمويل التعاوني الإسلامي أصبح من الركائز التي تقوم عليها في تحقيق التنمية الشاملة.

- التعاونيات تنشط بشكل فعال في ألمانيا إذ تمثل الشكل الجماعي الاقوى في الحياة الاقتصادية الألمانية.

- التمويل التعاوني في الجزائر لا يزال في طور النشأة لعدم وجود إطار تنظيمي يمكنه من إدارة أنشطته.

- التجارب الرائدة التي تعرضت لها الدراسة، تؤكد أن المدخل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطابق مع خصائص و أهداف التمويل التعاوني.

3- التوصيات و الاقتراحات:

- تعزيز التمويل التعاوني و اعتباره خيار ماليا يساعد في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- التأكيد على أهمية التعامل بأساليب التمويل التعاوني في مختلف المجالات.

- يجب على الجزائر تبني هذا النوع من التمويل و لكن قبل ذلك لابد من توفير نصوص و قوانين تشريعية، و كذا توفير بيئة محفزة.

- تشجيع البنوك الإسلامية في البلدان النامية على تجربة المنتجات المالية المستحدثة.

- تنشيط طرق التبادل العلمي بين الجزائر و البلدان الرائدة في المجال كتجربة ماليزيا و تجربة ألمانيا.

- يجب على الجزائر انتهاج استراتيجيات فعالة وذو رؤية واضحة وشاملة للسير بخطى ناجحة نحو التنمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1- الحصري نبيه فرج أمين ، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2009.

2- الريفي حامد أحمد، التنمية المستدامة العربية رؤية للتكامل الإقليمي إرادة التغيير و التجديد- الآفاق- النتائج، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018.

3- الشمري هاشم مرزوك علي و آخرون، الاقتصاد الأخضر مسار جديدة في التنمية المستدامة، دار الأيام للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2016.

4- العذاري عدنان داود محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016.

5- العوالمه نائل عبد الحافظ ، إدارة التنمية: الأسس- النظريات- التطبيقات العملية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2013.

6- المطرودي عادل بن عبد الله بن محمد ، البنوك التعاونية دراسة فقهية تطبيقية، دار الميمان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، 2014.

7- الياسري إبراهيم جاسم جباري، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (العراق أنموذجا)، مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولى، بيروت، 2022، ص 23.

8- بورقبة شوقي، التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم و الإجراءات و التكلفة، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2013.

9- حمدي صالح نادية، الإدارة البيئية (المبادئ و الممارسات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 2003.

10- خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "آلية لتحقيق التنمية المستدامة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.

11- عبد الله خبابة، تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص 133.

12- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.

13- رشوان حسين عبد الحميد أحمد، التنمية اجتماعيا. اقتصاديا. سياسيا. إداريا. بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

14- طراف عامر و حسنين حياة، المسؤولية الدولية و المدنية في قضايا البيئة و التنمية المستدامة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2012.

15- عباس صلاح، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2010.

16- عبد الخالق عبير، التنمية البشرية و أثرها على تحقيق التنمية المستدامة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014.

17- عجام هيثم صاحب و سعود علي محمد، فخ المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكنيدي، عمان، 2006.

18- عطية أحمد صلاح ، محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.

19- غنيم عثمان محمد و أحمد أبو زنط ماجدة، التنمية المستديمة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

20- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، 2013.

21- قاسم خالد مصطفى، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، ص 19.

22- صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي: دراسة حالة مقارنة، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.

23- محارب عبد العزيز قاسم، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، درا الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.

24- ناجي أحمد عبد الفتاح ، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 2013.

25- وردم باتر محمد علي، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2003.

2- أطروحات و رسائل:

2-1 أطروحات الدكتوراه:

1- العايب عبد الرحمن العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

2- بن عياش سمير، السياسات البيئية و تحديات التنمية المستدامة في الجزائر(1999- 2013)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.

3- بن قايد الشيخ، دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي و تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة الماليزية (2008-2017)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2020.

4- جامع عبد الله ، انعكاسات متطلبات التنمية المستدامة على الصناعة النفطية – دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021.

5- دعاس أحمد، الحوكمة المائية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر- دراسة حالة سد بني هارون في ولاية ميلة-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، الجزائر، 2020.

6-زعبي حمو ، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الإسلامية – تجربة بعض الدول الإسلامية و الغربية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017.

7- بوزيد سايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

8- صحراوي عبد الرزاق، مبادئ التنمية المستدامة في القانون الدولي للبيئة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2021.

9- عبد الغني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

10- عباس وداد، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة: الجزائر، الأردن و اليمن، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018.

11- علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.

12- غانية نذير، استراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة دراسة حالة بعض الاقتصادات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.

13- قروف صالح، دور تطبيق نظام الإدارة المتكامل في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2021.

14- كنار بهية ، تحقيق التنمية المستدامة من خلال رأس المال الفكري الوطني (إمكانية استفادة الجزائر من التجربة الماليزية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019.

15- ميسي سارة، مساهمة مراجع الحسابات في تدقيق أبعاد التنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019.

16- معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سورية أنموذجا)، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

17- منصوري منى، واقع و آفاق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات إحصائية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2020.

18- نعمي حدة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية المستدامة في ظل تكنولوجيا الإنتاج الأنظف – دراسة حالة لافارج المسيلة-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2023.

19- وافي حاجة، الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019.

2-2 رسائل ماجستير:

1- أبو نمر جمال علي عبد الله، واقع الجمعيات التعاونية الفلسطينية و آفاق تطويرها من خلال دراسة التعاونيات الزراعية في شمال الضفة الغربية، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين، 2012.

2- خامرة الطاهر، المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة " حالة سونطراك"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2017.

3- خلادي سومية ،حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجماعات المحلية بالجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، ص 30.

4- دراغمة عبد الكريم حسن سلامة أبو مطاوع، دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفي فرص العمل و تعزيزها في سوق العمل من وجهة نظر ممثلي الجمعيات التعاونية، رسالة ماجستير، معهد التنمية المستدامة، جامعة القدس، فلسطين، 2012.

5- ذبيحي عقيلة، الطاقة في ظل التنمية المستدامة (دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر)، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص24.

6- رند طاهر شكري "حسن علي" ، دور التخطيط الاستراتيجي في التجربة التنموية في ماليزيا، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2021.

7- زيطوط أحمد، تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

8- زواوي فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر – دراسة حالة مؤسسة سونلغاز-، رسالة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009.

9- شيلي إلهام، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

10- فادي أحمد و شحادة شاهين، التجربة التنموية المصرية: محددات النجاح و الإخفاق "دراسة مقارنة مع التجربة التنموية الماليزية"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2019.

11- سوسن صالح، عبد الله صلاح، تعاونيات سكنية زراعية من أجل تنمية ريفية مستدامة في منطقة ريفية أريحا و الاغوار، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016.

12- علال أحمد، المجال العمراني للمدينة الجزائرية بين التدهور و آليات الاستدامة – دراسة حالة في حي 600 مسكن بالمسيلة-، رسالة ماجستير، معهد التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، الجزائر،2014.

13- عمروش تومية، السياحة المستدامة في الجزائر الإشكالية و المتطلبات- دراسة حالة مدينة بومرداس-، رسالة ماجستير، معهد التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2008.

14- مسعودي يحي، إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث – حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2009.

15- نظمي محمد ودقة محمد ، أثر ممارسات التخطيط الاستراتيجي على التنمية المستدامة للمدن الصناعية من خلال الميزة التنافسية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة فلسطين التقنية خضوري، فلسطين، 2022.

16- ولد محمد الحسن، مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية " تجربة الاسلامية الموريتانية" 1588-2004، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

3- المقالات:

1- أبو زيد جيهان ، **"تجارب دولية في التعاويات"** (في): سلسلة أبحاث دراسات اجتماعية: "التعاونيات الخليجية تاريخ و مستقبل"، العدد73، الطبعة الأولى، البحرين، 2012.

2- الجار الله حمد بن عبد الرحمن محمد ، التمويل الجماعي بالدين و دوره في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة دراسة تأصيلية تطبيقية على المملكة العربية السعودية-، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، العدد 207، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، 2023.

3- الحسبان مصطفى محمد ا، تحويل الشكل القانوني للجمعيات التعاونية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى شركات تعاونية لتحقيق المسؤولية الاجتماعية في المحافظة على التوازن في الأسعار، مجلة آفاق للأبحاث السياسية و القانونية، العدد03، جامعة الغرير، الإمارات العربية المتحدة .UAE،2019.

4- الصالحين محمد العيش ، الحكمة و التمويل الجماعي (قراءة في التجربة الفرنسية)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد01، جامعة بنغازي، ليبيا، 2016.

5- العتيبي هاجد بن عبد الهادي، منصات التمويل الجماعي دراسة فقهية تأصيلية، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، العدد 198، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، 2021.

6- العربي العربي، فجر ماليزيا، تجربة تنموية و نجاح الاقتصادي، مجلة أبحاث العلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد04، العدد06، 2019.

7- العربي حجام و طري سميحة، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم و المعوقات، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، المجلد06، العدد 02، جامعة محمد بشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2020.

8- المرسي أحلام و محمد السنطاوي، التمويل الجماعي في الدول العربية: الواقع- و آفاق المستقبل، المجلة العلمية للدراسات العلمية و البحوث المالية و الإدارية، المجلد06، العدد01، جامعة مدينة السادات، مصر،

9- باهي موسى و بن شرشار عز الدين ، دور التمويل الإسلامي التعاوني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة –تجربة المصارف التعاونية الماليزية-، الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2023.

10- باهي موسى، دور التمويل التعاوني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – تجربة المصارف التعاونية الماليزية-، مجلة التواصل، المجلد29، العدد05، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2023.

11- بلحسين فاطمة الزهراء، استراتيجيات دولة الجزائر لتحقيق تنمية مستدامة: الواقع و التحديات، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد06، العدد02، جامعة طاهري محمد، بشار، 2020.

12- بلعما أسماء ، التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة – إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد05، العدد02، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020

13- بن داودية وهيبة و أسماء سليمان ، منصات التمويل الجماعي كمدخل للشمول المالي في الجزائر – قراءة للمؤشرات و المعوقات-، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد14، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2023.

14- بن سانية عبد الرحمان ، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد11، المركز الجامعي غرداية، الجزائر،2011.

15- بن شني عبد القادر ،كرينة بسدات، تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر بين تقلبات أسعار البترول و قصور الموارد المالية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد08، العدد01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020.

16- بن مبارك عبد الله بن عبد الله آل سيف، أحكام البنوك التعاونية، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة السعودية، العدد 14، 2012.

17- بن مشيش حليمة ، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد07، العدد01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020،

18- بن هلال الشيخ أحمد، التمويل الجماعي – دراسة فقهية تطبيقية-، مجلة قضاء، العدد13، الجمعية العلمية القضائية السعودية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، السعودية.

19- بوخيرة حسين، عقد البوت كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، المجلد09، العدد02، جامعة لغرور، خنشلة.2022.

20- بودرجة رمزي، الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا أنموذجا، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، العدد05، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2017

21- بودن إسلام و مفيدة بلجهم، التجربة الماليزية في مجال تطبيق التمويل الجماعي الإسلامي، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية و الإدارية، المجلد02، العدد02، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، 2022

22- بوريوش سارة و ياسين العايب، دور التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد07، العدد02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 2022.

23- بوزاهر نسرين و منيرة زياني، دور الممارسات التضامنية في تحسين عمل المقاولات التعاونية الفلاحية في ولاية بسكرة/ الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد07، العدد02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022.

25- بوشول السعيد و آخرون، تجربة الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا و الدروس المستفادة، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد03، العدد04، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2020.

26- بوشول السعيد و جرمون سعاد، نهج الابتكار البيئي لدعم تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ألمانيا (2010-2018)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد06، العدد01، جامعة الشهيد حمة لخضر، 2021،

27- بوعلي حمزة والعربي العربي، التجربة التنموية لماليزيا: دراسة تحليلية، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد06، العدد03، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2020.

28- بولحبال زوبير، تحديات التمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة دراسة حالة منصة "شكرة"، المجلة الدولية للمالية الريادية، المجلد03، العدد01، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2020.

29- حاجي فطيمة، واقع السياسات التعليمية في ماليزيا و مدى استفادة الجزائر من هذه التجربة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد04، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2014.

30- حمود سعيدة، التجربة التنموية بماليزيا ما بين الخصوصية و الانفتاح على العالم "مقاربة إسلامية"، مجلة حكمة للدراسات الفلسفية، المجلد11، العدد01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2023.

31- خامرة بوعمامة و الشيخ الداوي، التعليم التعاوني كخيار استراتيجي لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم و مخرجات سوق العمل "التجربة الألمانية أنموذجا"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد05، العدد01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.

32- خزار راضية اسمهان و منير رحماني، التعاونيات كآلية للاقتصاد الاجتماعي و التضامني و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي المدمج و الرفاهية الاجتماعية – حالة المغرب-، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد11، العدد02، جامعة سطيف1، الجزائر، 2021.

33- خلفاوي بسمة ومحمد أيت محمد، منصات التمويل الجماعي كآلية بديلة لتمويل المؤسسات الناشئة – عرض بعض التجارب العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر-، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية و الإدارية، المجلد 02، العدد02، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2022.

34- خليفة أسيا، متطلبات تطوير القطاع البنكي الجزائري – دراسة مقارنة مع القطاع البنكي الماليزي-، دفاتر البحوث العلمية، المجلد09، العدد01، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021.

36- درج علي أحمد ، التجربة التنموية الماليزية و الدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل / علوم الصرفة و التطبيقية/، المجلد23، العدد03، جامعة الأنبار، العراق، 2015،

37- دقيش جمال، دراسة قياسية لمحددات نمو القطاع الصناعي في ماليزيا خلال الفترة 1990- 2017، مجلة شجاع للدراسات الاقتصادية، المجلد04، العدد02، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تسمسيلت،2020.

38- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد07، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.

39- سواهلية أحمد و آخرون، استراتيجية الحكومة الماليزية في الحد من مشكلة البطالة و إمكانية تطبيقها في الجزائر – دراسة حالة ماليزيا-، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، العدد03، 2018.

40- شبيطة علي و هزيلي رابح، مؤشرات التنمية المستدامة و أهميتها في تعزيز البعد البيئي للمشروع المجتمعي، مجلة رؤى للدراسات المعرفية و الحضارية، المجلد07، العدد02، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2021.

41- شياد فيصل ، التمويل الجماعي الإسلامي: فرص بديلة للتمويل في العالم العربي، مجلة الإدارة و التنمية، المجلد 08، العدد 01، جامعة سطيف، الجزائر، 2019.

42- شيلي إلهام، واقع نشر مفهوم التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية –دراسة ميدانية-، المراجعة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، المجلد15، رقم01، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2021.

43- صاطوري الجودي ، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع و التحديات، مجلة الباحث، العدد16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.

44- صباغ رفيقة، تجارب تنموية رائدة دراسة حالة للتجربة الألمانية، المجلة المغاربية للاقتصاد و المانجمنت، المجلد06، العدد01،جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2019.

45- ضياء حسين سعود و يحي صالح لورنس، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في النهضة التنموية الماليزية مع إمكانية الاستفادة منها على مستوى الاقتصاد العراقي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد16، العدد50، جامعة تكريت، العراق، 2020.

46- ضياف علية و حمانة كمال، رأس المال المخاطر: اتجاه عالمي حديث لتمويل المؤسسات الناشئة – حالة الجزائر–، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد05، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016.

47- عبد الفتاح لبنى و شعبان الدسوقي، السياسات التنموية و أثارها على التنمية البشرية في ماليزيا، مجلة البحوث التجارية، المجلد39، العدد01، معهد الدراسات و البحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، مصر،2017.

48- عبد الفتاح نبيلة قشطى، التنمية المستدامة " الأهداف و التحديات"، مجلة القانون و العلوم السياسية، المجلد09، العدد01، جامعة المنوفية، مصر، 2023.

49- عمران عبد الحكيم و قريض مصطفى، منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات عرض تجربة سلطنة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد07، العدد01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.

50- عنتوري محمد الشريف و حولي محمد، مساهمة التمويل الجماعي في دعم المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –إشارة لتجربة الولايات المتحدة الأمريكية–،مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد11، العدد02، جامعة عنابة، الجزائر، 2021.

51- عويسي أمين و مومني إسماعيل، منصات التمويل الإسلامي الذكية أداة مستقبلية لتعزيز الشمول المالي في العالم الإسلامي، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد12، العدد02، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2021.

52- قيمش خولة و كتاف شافية، منصات التمويل الجماعي الإسلامية كأحد مصادر التمويل الحديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة منصة ETHIS للتمويل الجماعي الإسلامي–، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، المجلد07، العدد01، جامعة سطيف1، الجزائر، 2002.

53- كشان رضا، جودة التعليم و دوره في تحقيق التنمية الشاملة و المستدامة: دراسة حالة ألمانيا، مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، المجلد06، العدد01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022،

54- لطرش سميرة ، نموذج ماليزيا في التنمية الدروس المستفادة، مجلة المعيار، المجلد24، العدد04، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2022

55- مسعودي علي و آخرون، إشكالية التنمية و المستدامة في الوطن العربي، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 01، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2016.

4- المداخلات:

1- بلهادف رحمة وآخرون، كرونولوجيا التنمية المستدامة: من تقرير حدود النمو" 1972 إلى قمة الأمم المتحدة ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الأول حول (استراتيجيات الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول-)، جامعة البليدة 02، 04/23/ 2015.

2- بومدين يوسف وصونية شتوان، الحاجة إلى التمويل الجماعي كآلية مبتكرة للإقلال من الفقر، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول (تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة)، جامعة جيجل، الجزائر، 08-09 ديسمبر 2014.

3- تي أحمد و آخرون، التنمية المستدامة أبعادها و مؤشرات قياسها: قراءة اقتصادية، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول (جودة الحياة و التنمية المستدامة في الجزائر – الأبعاد و التحديات -)، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 04- 05فيفري2020.

4- حاج عبد الرحمان ابراهيم و ربيع خير الناس، مسيرة الاقتصاد الاسلامي في ماليزيا من خلال أفكار د/ محمد مهاتير، الملتقى الدولي: الاقتصاد الاسلامي: الواقع و رهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011.

5- حسين منى سالم مرعي و هدى سالم مرعي، دور الموازنة العامة للدولة في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية الرابعة حول " دور الموازنة العامة للدولة في النمو و التطور الاقتصادي"، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، 2019/05/05.

6- خيري سمير و مرسي غانم، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول (مقومات تحقيق التنمية المستدامة في مصر)، جامعة قالمة، 03- 04 ديسمبر 2012.

7- محمد عبد الحليم عمر، التمويل التعاوني الأسس- الواقع- المقترحات، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول "التعاونيات و التنمية في مصر و العالم العربي: الواقع و الآمال"، جامعة الأزهر، نصر، 08- 09 مارس 2005.

8- مرعي حسين سالم منى و مرعي هدى سالم، دور الموازنة العامة للدولة في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية الرابعة حول " دور الموازنة العامة للدولة في النمو و التطور الاقتصادي"، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الموصل،2019.

5- مقالات الأنترنت:

1- الجاسم علي و شربا أمل، التشريع التعاوني، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا،2018، ص- ص 16- 18، عى الرابط: https://pedia.svuonline.org/pluginfile.php/1348/mod_resource/content/.

2- الجاسم علي و آخرون، التشريعات الاجتماعية قانون التعاون، مديرية الكتب و المطبوعات في جامعة دمشق، سوريا، 2023، ص ص 38 ،39، على الرابط: http://ebook.damascusuniversity.edu.sy/law/Social-legislation.pdf

3- السروجي فتحي ، إصلاح و تطوير القطاع التعاوني الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، 2015، ص ص 05، 06، على الرابط: https://mas.ps/cached_uploads/download/migrated_files/20151012092147-2-1640017071.pdf.

4-إسماعيل محمد صادق، التجربة الألمانية دراسة في عوامل النجاح السياسي والاقتصادي، متاح على الرابط: https://books.google.dz/books?id=seY_DwAAQBAJ&pg=PA231&lpg،

- اقتصاد ألمانيا: التكنولوجيا و الابتكار في قلب التقدم الصناعي، 2021، على الرابط: https://arab-deutschland.com

5- الأسطا مال، مدخل إلى الجمعيات التعاونية في لبنان، منظمة الأغدية و الزراعة للأمم المتحدة (الفاو) و المديرية العامة للتعاونيات، بيروت، 2020، متاح على الرابط: http://www.agriculture.gov.lb/getattachment/Home/cb0214ar.

6- التنمية المستدامة في ألمانيا، على الرابط: https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/ar/alslam-walamn/dm-altnmyt-almstdamt.

7- الجزائر – ألمانيا نحو إقامة مشاريع شراكة في مجال الطاقة والطاقات المتجددة، 2024، متاح على الرابط: https://www.elitihadcom.dz

8- الدليل الاسترشادي للجمعيات التعاونية قطاع التجارة، الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2022، على الرابط: https://www.hrsd.gov.sa/sites/default/files/2022-03/ .

9- الدور الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات التعاونية في الضفة الغربية، المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2012، متاح على الرابط: https://www.esdc-pal.org/components/com_booklibrary/ebooks/The%20socio%20economic%20Impact%20study.pdf

10- القطاع التعاوني في الأردن: دوره التنموي و متطلبات النهوض به، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، عمان، 2020، على الرابط:

11- الهيدروجين الأخضر خيار استراتيجي بأبعاد اقتصادي، 2024، متاح على الرابط: https://www.el-massa.com/dz.

12- برانش برايان و ديفيد جريس، الدليل الفني لتنظيم الاتحادات الائتمانية و الإشراف عليها، المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية، أوزباكستان، ص03، متاح على الرابط: https://www.findevgateway.org.

13- براق محمد ومريزق عدمان، التجربة التنموية في ماليزيا: المحتوى والدروس المستفادة، حوليات جامعة بشار، العدد08، الجزائر، 2010، متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/160867

14- تحول الطاقة بمشاركة من المواطنين: الطاقة النظيفة في ألمانيا، 2023، متاح على الرابط: https://www.deutschland.de/ar/topic/albyyt/thwwul-altaqt-bmsharktin-mn-almwatnyn-altaqt-alnzyft-fy-almanya

15-جبران أحمد وإبراهيم عافية، دراسة منصات التمويل الجماعي التعاوني في المملكة العربية السعودية، مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية، المملكة العربية السعودية، 2020، على الرابط: https://rf.org.sa/sites/default/files/

16- حامد مهند، سياسات لتفعيل الحركة التعاونية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، القدس، 2012، على الرابط: https://library.palestineeconomy.ps

https://escjo/Document /ab11e69a-6065-48e8-b3c4-5970fbd50e78.pdf.

17- عبد المنعم هبة وعبيد رامي يوسف، منصات التمويل الجماعي: الآفاق و الأطر التنظيمية مجلس محافظي المصارف المركزية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 12، على الرابط: https://ijdjl.journals.ekb.eg/article_273352_4f6397c33cba4c5d57f69b3df413ea1f.pdf

18- 17 هدفا من أجل عالم أفضل، https://www.deutschland.de/ar/topic/albyyt/astratyjyt-alastdamt-alalmanyt-ahdaf-wtnyt-walmyt،

6- التقارير:

1- تقرير الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، دراسة الحالة الاقتصادية و الاجتماعية في العالم 2012، سعيا إلى تمويل جديد للتنمية، نظرة عامة، نيويورك، 2012.

– ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية:

1-Adnan Sundra & Low, A General Introduction To The Banking Regulatory Regime In Malaysia, 2022, at: https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=3f553d5a-c1d6-411c-987e-35de4a2ab1c5, (consulté le 28/04/2024).

2-Challenges And Opportunities In Cooperative Banking, https://fastercapital.com/topics/challenges-and-oppotunities-in-copperative-banking.html,

3- Cooperative Society : The Vehicle for collective wealth creation, at: https://www.linkedin.com/pulse/cooperative-society-vehicle-collective-wealth-creation-okoroma, (consulté le

4-Eleanor kirby, Shane worner, Crowd-funding: An Infant Industry Growing Fast, staaf working paper,

5- FUTURE HUMANITARIAN FINANCING, https://futurehumanitarianfinancing.files.wordpress.com

6 -Frank Lang, Simone Signore, Salome Gvetqdwe, The role of cooperative banks and smaller institutions for the financing and SMEs and small midcaps in Europe, https://www.eif.org/news_centres/publications/eif_wp_36.pdf

7-Gregory Gethard. The German Economic Miracle The story behind Germany's economics rebirth after world war II, 2023, at:https://www.investopedia.com/articles/economics/09/german-economic-miracle.asp

8-Greve Rolf, " The German cooperative banking group as a strategic network: Function and performance", Arbeitspapiere des Instituts für Genossenschaftswesen der Westfälischen WilhelmsUniversität Münster, No. 29, 2002, Westfälische Wilhelms-UniversitätMünster, Institut für Genossenschaftswesen (IfG), Münster, at: https://www.econstor.eu/bitstream/10419/55717/1/687598419.pdf

9- Guinnane w Timothy, diversification, Liquidity, And Supervision For Small Financial Institution: Nineteenth- Century German Credit Cooperatives, yale university, New Haven, 1995, p p 03,05 at: https://www.econstor.eu/bitstream/10419/160650/1/cdp733.pdf

10- José De Luna-Martínezsergio Campillo Diaz," Islamic Finance In Malaysia: Filling The Gaps In Financial Inclusion", World Bank, 2016, at: https://blogs.worldbank.org/en/eastasiapacific/islamic-finance-malaysia-filling-gaps-financial-inclusion

12- Key risks of participating in crow-funding activities, https://www.ifec.org.hk/web/en/other-resources/hot-topics/crowd-funding.page

13-Malaysia Highlights of consumer co-ops,p1, at: https://jccu.coop/eng/public/pdf/asia_2012_08.pdf

14 - National Report : Malaysia ICA-EU PARTNERSHIP, 2021, P-P 3- 4, at: https://coops4dev.coop/sites/default/files/2021-02/Malaysia%20Key%20Figures%20National%20Report.pdf

15-Oliver Wyman, co-operative Bank : Customer Champion, 2008, p07, at.https://v3.globalcube.net/clients/eacb/content/medias/publications/external_studies/CBank_Costumer_Champion.pdf.

16-Satarupa Modak, Triptesh Mondal, Subhrajyoti Panda, Cooperatives and the United Nation' sustainable development goals, university of Technology and Management, India, 2023, p- p 33-36, file:///C:/Users/Dvv%20Bureau%20Info/Downloads/chapter23.pdf

17- Sylie cieply, Anne-laure le nadant, Le crowdfunding :Modele alternatif de financement ou generalusation du modele du marché pour les startup et les PME ?, https://www.cairn.info/revue-d-economie-financiere-2016

18-The Six Financial risks of crowd-funding, https://www.bbya.com/en/six-financial-risks-crowfunding

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة و المطروحة حديثا، حول دور التمويل التعاوني الذي برز كأحد آليات الدعم المالي المبتكرة في مساعدة البلدان لا سيما النامية منها على تجسيد أهداف التنمية المستدامة، و كمنهج يستدعي ضرورة تعزيز التعاون الإنمائي لتحقيق التنمية الشاملة.

و توصلت الدراسة إلى أن التمويل التعاوني يعد إحدى منتجات الصناعة المالية الإسلامية المستحدثة، إذ يمثل بديل تمويلي مختلف عن الأساليب التمويلية التقليدي من خلال المساهمة في سد الفجوة الائتمانية للمشاريع التي قد تكون ذات أغراض اقتصادية، اجتماعية، أو تقنية، و هذا ما يتيح تحقيق أكبر قدر من التنمية الحقيقية للمجتمع.

و بفرض أن التمويل التعاوني الإسلامي ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، قد استعرضت الدراسة لأهم التجارب العالمية (تجربة ماليزيا، تجربة ألمانيا) الرائدة كنموذج للتمويل التعاوني المستدام الذي يجمع بين الفكر الإسلامي و الفكر الاقتصادي الحديث، وهذا ما جعلها مثال ناجح تقتدي به البلدان النامية نخص بالذكر منها الجزائر التي بإمكانها الاستفادة من الدروس المستخلصة من هذه التجارب.

الكلمات المفتاحية: التمويل التعاوني، التعاونيات، أهداف التنمية المستدامة، المؤسسات المالية التعاونية.

Abstract :

This study aimed to shed light on one of the important and recently raised topics, about the role of cooperative financing, which has emerged as one of the innovative financial support mechanisms in helping countries, especially developing ones, to achieve sustainable development goals, and as an approach that calls for the need to strengthen development cooperation to achieve comprehensive development.

The study concluded that cooperative financing is one of the products of the emerging Islamic financial industry, as it represents a financing alternative different from traditional financing methods by contributing to bridging the credit gap for projects that may have economic, social, or technical purposes, and this allows for greater achievement. A degree of real development for society.

Assuming that Islamic cooperative financing is necessary to achieve sustainable development, the study reviewed the most important global experiences (Malaysia's experience, Germany's experience) that are pioneering as a model for sustainable cooperative financing that combines Islamic thought and modern economic thought, and this is what made it a successful example for developing countries to emulate, especially mentioning. Among them is Algeria, which can benefit from the lessons learned from these experiences.

Key Words : Cooperative finance, cooperatives, sustainable Development Goal, Cooperative financial institutions.